الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي
"دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص :مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب:
- سمية قواوي

الأستاذ المشرف:
- مجدولين دهينة

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2012-2013

شكـــر وتـقـديـر

جل شأن الله، هادي خلقه، بهدى العلم ونور العلماء رزق من آياته الكبرى طلبه طال بها عهد الرجاء وعظمة يوم سألك عبدك العلم والتقوى جل جلالك ربي ذو إكرام على منحي قدرة البحث والإصرار حتى أتممت هذا العمل بإيمان فأولا وقبل كل ذكر أتوجه إلى ربي عز وجل رافعا أكف التضرع أدعوا أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ثم أشكره على فضله وأن منى
عليا بالجهد والفكر حتى تمكنا من إنجاز هذا العمـــــل وبعد إنهائي لهذا العمل أتقدم بجزيل شكري إلى كل
من ساهم في انجاز هذه المذكرة واخص بالذكر أستاذتي ومشرفتي **" دهينة ماجدولين"** التي لم
تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها من خلال إشرافها على هذا العمل خطوة بخطوة
وبكل جدية وتفاني فجزاك الله خيرًا.
وأتمنى في الأخير التوفيق والسداد من الله عز وجل
وأن ينتفع ببحثي هذا كل من يقرأه.

الملخص:

تندرج هذه الدراسة في اطار الاقتصاد الدولي ،وتسلط الضوء على إظهار أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي لبعض الدول المتقدمة و الدول النامية وذلك من خلال التزامها بأحكام الاتفاقية الزراعية المنعقدة في جولة الأورجواي ومقارنة أثر تطبيق هذه الاتفاقية بين بعض الدول المتقدمة والنامية.

وبعرض محتويات الدراسة وتحليلها تم التوصل إلى العديد من النتائج من أبرزها قيام الدول بإدخال إصلاحات على سياساتها الزراعية لمواكبة تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية وكذلك وجود تأثيرات متفاوتة على الدول المتقدمة والنامية على مستوى قطاعها الزراعي من جوانب رئيسية ثلاث هي الانتاج و الأسعار و اليد العاملة .

Abstract:

This study is included within the framework of the international economy, and highlights the impact of global trade liberalization for agricultural products on the agricultural sector for some developed and developing countries, through its commitment to the provisions of the Agreement on Agriculture held a tour Uruguay and compare the impact of the application of this agreement between some developed and developing countries.

And by showing the contents of the study and analysis, many of the results have been reached, notably the countries reforms on agricultural policies to cope with global trade liberalization of agricultural products, as well as the existence of the effects of varying the developed and developing countries at the level of its agricultural sector of three key aspects which are production, prices and labor.

الـفـهـــرس

فهرس المحتويات	ص	I
قائمة الجداول	ص	III
قائمة الأشكال	ص	IV
مقدمة	ص	أ- ه
الفصل الأول: الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية		
المبحث الأول: السياسات الزراعية والتجارية	ص	8
المطلب الأول: تعريف السياسة الزراعية و أنواعها	ص	8
الفرع الأول: تعريف السياسات الزراعية	ص	8
الفرع الثاني: أنواع السياسات الزراعية	ص	9
المطلب الثاني: مضامين السياسات الزراعية	ص	10
المطلب الثالث: السياسة التجارية وأدواتها	ص	16
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة	ص	19
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة	ص	19
الفرع الثاني: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	ص	21
أولا: اتفاقيات الجات و مبادئها.	ص	21
ثانيا: جولات الجات	ص	23
المطلب الثاني : الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة	ص	32
الفرع الأول : تعريف المنظمة العالمية للتجارة و هيكلها	ص	32
أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة	ص	32
ثانيا: هيكل المنظمة العالمية للتجارة	ص	33
الفرع الثاني: مهام و أهداف المنظمة العالمية للتجارة	ص	36
أولا: مهام المنظمة العالمية للتجارة	ص	36
ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة	ص	36
الفرع الثالث: آلية عمل المنظمة العالمية للتجارة	ص	37
أولا: اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة	ص	37
ثانيا : آلية فض النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة	ص	38
المبحث الثالث : الملف الزراعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف	ص	38
المطلب الأول :مفاوضات اتفاقية الزراعة في جولة الأورجواي	ص	38
الفرع الأول :أطراف التفاوض	ص	38
الفرع الثاني :آلية المفاوضات	ص	39
المطلب الثاني:العناصر الأساسية للاتفاقية	ص	42

الفرع الأول: النفاذ للأسواق	ص	42
الفرع الثاني: تقييد الدعم المحلي	ص	43
الفرع الثالث: تخفيض إعانات الصادرات	ص	45
المطلب الثالث :الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	ص	46
الفصل الثاني: أثر تطبيق اتفاقية الزراعة على الإتحاد الأوروبي،و.م.أ،البرازيل ومصر	ص	51
المبحث الأول : السياسة الزراعية	ص	52
المطلب الأول : السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية	ص	52
الفرع الأول : السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي	ص	52
أولا :مضمون السياسة الزراعية المشتركة	ص	52
ثانيا: إصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية	ص	53
الفرع الثاني : السياسة الزراعية الأمريكية	ص	55
المطلب الثاني : السياسة الزراعية للبرازيل و مصر	ص	57
الفرع الأول :السياسة الزراعية البرازيلية	ص	57
الفرع الثاني :السياسات الزراعية المصرية:	ص	58
المبحث الثاني :التزام الدول باتفاقية الزراعة	ص	60
المطلب الأول : التزام الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية	ص	60
الفرع الأول: التزام الإتحاد الأوروبي	ص	60
الفرع الثاني: التزام الولايات المتحدة الأمريكية	ص	65
المطلب الثاني : التزام البرازيل و مصر باتفاقية الزراعة	ص	69
الفرع الأول : التزام البرازيل	ص	69
الفرع الثاني:التزام مصر	ص	75
المطلب الثالث: مقارنة نتائج تطبيق اتفاقية الزراعة على الاتحاد الأوروبي، و.م.أ، البرازيل ومصر	ص	80
الخاتمة	ص	95
قائمة المراجع	ص	98

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جولات المفاوضات الأولى للجات خلال الفترة 1947-1979	24
02	آليات دعم الصادرات بالنسبة لـــ و.م.أ و المجموعة الأوروبية (دولار أمريكي)	41
03	تطور السياسة السعرية المصرية.	58
04	تطور السياسة التسويقية المصرية	59
05	التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية للإتحاد الأوروبي %	61
06	التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية للإتحاد الأوروبي%	62
07	التزامات و تطبيقات لمقياس الدعم الكلي للاتحاد الأوروبي (مليون أورو)	63
08	دعم صادرات الزراعية بالإتحاد الأوروبي	64
09	التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية (%)	65
10	التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية للولايات المتحدة : الأمريكية (%)	66
11	التزامات و تطبيقات لمقياس الدعم الكلي للولايات المتحدة الأمريكية (مليون أورو)	67
12	دعم الصادرات الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية	68
13	التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية البرازيلية(%)	70
14	التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية البرازيلية (%)	70
15	التزامات وتطبيقات لمقياس الدعم الكلي بالبرازيل (مليون دولار)	72
16	الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة و التفضيلية (مليون دولار)	73
17	دعم الصادرات بحسب المنتجات و الكميات المدعمة في فترة الأساس(1986-1990)	74
18	التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية المصرية (%)	76
19	التعريفة المطبق على بعض الواردات الزراعية المصرية %	77
20	إنفاق مصر على تدابير الصندوق الأخضر 1995-1998 (بآلاف الدولارات)	78
21	الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية بمصر 1995-1998 (مليون دولار)	78
22	دعم صندوق تنمية الصادرات الزراعة (مليون جنيه)	79
23	القوى العاملة في الزراعة (% من إجمالي العاملين)	80
24	القيمة المضافة في قطاع الزراعة(% من إجمالي الناتج المحلي)	81

25	كمية أهم صادرات السلع الزراعية للإتحاد الأوروبي (ألف طن)	82
26	كمية أهم واردات السلع الزراعية للإتحاد الأوروبي (ألف طن)	82
27	كمية أهم صادرات السلع الزراعية لـــــ و .م.أ (ألف طن)	83
28	كمية أهم واردات السلع الزراعية لـــــ و.م,أ (ألف طن)	83
29	كمية أهم صادرات السلع الزراعية للبرازيل (ألف طن)	84
30	كمية أهم واردات السلع الزراعية للبرازيل (ألف طن)	84
31	كمية صادرات أهم السلع الزراعية لمصر (ألف طن)	85
32	كمية واردات بعض السلع الزراعية لمصر (ألف طن)	85
33	أسعار بعض المنتجات الزراعية بـــــ و م أ (دولار/طن)	87
34	سعر منتج القمح عند بعض دول الاتحاد الأوروبي (دولار/طن)	88
35	سعر منتج الذرة لبعض دول الإتحاد الأوروبي	88
36	سعر منتج البطاطا لبعض دول الاتحاد الأوروبي (دولار/طن)	89
37	أسعار بعض المنتجات الزارعية بالبرازيل (دولار/طن)	89
38	أسعار بعض المنتجات الزراعية بمصر (دولار/طن)	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع السياسات الزراعية	09
02	مضمون السياسات الزراعية	11
03	منافع الوظائف التسويقية	14
04	الهيكل التنظيمي لـــ WTO	33

مقدمة عامة

تتبادل الدول فيما بينها مختلف السلع و الخدمات ،فلا يمكن لأي بلد مهما كانت إمكانياته الاقتصادية تأمين كل حاجاته من السلع و الخدمات فهو بحاجة إلى استيراد ما ينقصه منها ،كما أن امتلاك البلد لمزايا في الانتاج يجعله يتحصل على فوائض لابد أن يقوم بتصريفها عبر قناة التصدير .

وبالتالي لا يستطيع أي بلد الاستغناء عن التبادل التجاري ،حيث شهد هذا الاخير قيود و اجراءات مشوهة له الأمر الذي استدعى ضرورة إزالتها ،وكان ذلك نهاية القرن العشرين أين شهد العالم انفتاح تجاري كبير فرض نمطا جديدا للعلاقات التجارية الدولية خاصة مع قيام المنظمة العالمية للتجارة كهيئة أوكلت إليها قيادة تحرير التجارة العالمية ،بعدما ورثت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي تم فيها العديد من الجولات المركزة على التفاوض من أجل السلع المصنعة فقط ،بينما ظلت تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن مفاوضات الجات بسبب معارضة الدول المتقدمة .

ولما جاءت جولة الأورجواي ،وكانت البداية التي تم فيها تناول تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وحاولت تطبيق المبادئ التي تحكم حركة التجارة الخاصة بالسلع الصناعية على تجارة المنتجات الزراعية،وتم التوصل فيها إلى اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية لتمثل منعطفا هاما على صعيد تحرير التجارة العالمية .

ليستمر التفاوض بشأن الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة نظرا لتعقده و أهميته بالنسبة للدول المتقدمة والنامية.

طرح الإشكالية:

في ظل التحولات و التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من تحرير للتجارة والانفتاح على العالم الخارجي في عدة قطاعات من بينها القطاع الزراعي سنحاول معرفة الآثار الناجمة عن تحرير القطاع الزراعي من خلال الاجابة على الاشكالية الآتية:

ما هي آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في ظل تباين اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ما هو مضمون اتفاقية الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؟
- ما هي وضعية الدول المتقدمة والنامية في مجال تجارة المنتجات الزراعية في اطار عملية تحريرها؟
- ما مدى التزام الدول المتقدمة والنامية بأحكام اتفاقية الزراعة الناجمة عن جولة الأورجواي؟
- هل يؤثر تطبيق اتفاقية الزراعة على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية فقط ؟
- هل تتشابه السياسات الزراعية للدول في اطار تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية؟و ما هو الاختلاف الحاصل في نتائج تطبيق اتفاقية الزراعة على الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وعلى البرازيل و مصر؟

فرضيات الدراسة :

- تتضمن اتفاقية الزراعة إلغاء كافة القيود على تجارة المنتجات الزراعية .
- إن تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى سهولة نفاذ المنتجات الزراعية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية .
- تجد الدول المتقدمة و النامية صعوبة في الالتزام بأحكام اتفاقية الزراعة .
- يؤثر تطبيق اتفاقية الزراعة على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية وعلى إنتاجها و أسعارها و اليد العاملة فيها .
- يفرض تحرير تجارة المنتجات الزراعية توحيد السياسات الزراعية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ،كما أنه لا يوجد اختلاف في نتائج تطبق اتفاقية الزراعة على الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والبرازيل و مصر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالقطاع الزراعي .
- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للعولمة الاقتصادية ،مما يستدعي ضرورة الإلمام بالتأثيرات الناجمة عن مختلف جوانبها.
- نقص الدراسات في هذا المجال ،وبالتالي إثراء مكتبة الكلية .

أهمية موضوع الدراسة:

يعتبر مجال التجارة العالمية واسع ومتجدد في نفس الوقت ،لذلك تم اجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية،وتكمن أهمية الموضوع في أن تحرير القطاع الزراعي يعد من أصعب ملفات التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة باعتباره موضوع بالغ الحساسية بالنسبة للدول المتقدمة و النامية .

أهداف الدراسة :

من بين الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الدراسة توضيح نشأة وأسس النظام التجاري العالمي الجديد و الإطار العام الخاص به ،كذلك التعريف باتفاقية تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية والأحكام التي أصدرتها،و إظهار مدى التزام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بأحكام الاتفاقية ،مع اجراء مقارنة لانعكاسات تطبيقها بين بعض الدول المتقدمة و الدول النامية اعتمادا على بعض المؤشرات التي تظهر ايجابيات و سلبيات الاتفاقية.

منهج الدراسة وأدواته :

انطلاقا من التساؤلات و الفرضيات المطروحة و الأهداف المرجو تحقيقها نتبع توليفة من المناهج هي:

المنهج الوصفي: من خلال عرض الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة وإيضاح كل من السياسات الزراعية وأنواعها، السياسة التجارية و أدواتها .

المنهج التحليلي : المستخدم في تحليل الجداول و البيانات الإحصائية و بعض النسب التي لها دلالات مهمة مرتبطة بجوانب الدراسة .

المنهج التاريخي:أستخدم في تتبع نشأة المنظمة العالمية للتجارة ،وتتبع مفاوضات الملف الزراعي من جولة الأورجواي إلى المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ،كذلك في توضيح التطورات الحاصلة في السياسات الزراعية للدول والإصلاحات المدخلة عليها.

أما الأدوات والوسائل المستعملة لجمع البيانات تمثلت في الكتب ، الرسائل والأطروحات، التقارير، المجلات الدورية،والمواقع الالكترونية .

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وتتعلق به أو ببعض أجزائه هي :

- دراسة (مقدم عبيرات – جامعة الجزائر 2002) ،ضمن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بعنوان **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ،يهدف من خلال دراسته استعراض التجارب الدولية في مجالات التكامل الزراعي للدول الرأسمالية في عهد الاشتراكية من أجل استخلاص الدروس منها حتى تستفيد منها الدول العربية ،كما أنه تطرق إلى أثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الزراعي العربي .
- دراسة(بن موسى كمال – جامعة الجزائر 2004) ،ضمن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بعنوان **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ،تناول فيها تطور النظامين الاقتصادي و التجاري العالميين الجديدين و نشأة و ميكانيزمات المنظمة العالمية للتجارة وكل الجوانب المتعلقة بها .
- دراسة(بن تركي عز الدين– جامعة باتنة 2007/2006) ، ضمن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،بعنوان **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية "أي سياسة زراعية للجزائر؟ "** ،تطرق فيها إلى الوضعية الزراعية للعالم وخصائص النشاط الزراعي وأثره على الأسواق الزراعية، و السياسة الزراعية للقوى الاقتصادية، الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، و خيارات الزراعة الجزائرية.
- دراسة(آيات الله مولحسان –جامعة باتنة 2011/2010) ،ضمن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،بعنوان **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر–مصر)** ، و تناول فيه الجات تحليل الجوانب النظرية و الفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية ،كذلك الطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة ،كما أنه تعرض إلى تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر وقام بدراسة تحليلية للتجارة الخارجي المصرية.

- دراسة (حشماوي محمد- جامعة الجزائر2006) ،ضمن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بعنوان **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ،و تطرق فيها إلى النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ،والنظام الاقتصادي من العالمية إلى العولمة والنظام التجاري الجديد ،العولمة الاقتصادية (معالم، آليات و أدوات)، **و**المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية .
- دراسة(بوطمين سامية –جامعة الجزائر2001) ،ضمن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،بعنوان **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،وتطرقت فيها إلى السياسات التجارية الخارجية وأدواتها، كذلك الانتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة وآفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- دراسة (بوثلجة عائشة-2007/2006) ،ضمن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،بعنوان **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية** ،وتناولت فيها اتفاقيات الزراعة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ،وموقف البلدان العربية من اتفاقيات الزراعة وواقع تجارتها الزراعية ،والآثار المحتملة على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية.
- دراسة(بن عمر الأخضر-2007/2006) ،ضمن رسالة ماجستير في علوم التسيير ،بعنوان **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على الدول العربية** ، تطرق فيها إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ، واقع القطاع الزراعي العربي، وآثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على القطاع الزراعي العربي .
- دراسة(بن مسعود عطاالله-جامعة ورقلة2009/2008) ،ضمن رسالة ماجستير في علوم التسيير،بعنوان أثر **المنظمة للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**، تضمنت السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة ،خصائص الملف الزراعي وموقعة في المفاوضات متعددة الأطراف ،آثار تحرير الزراعة على الدول النامية و الإستراتيجيات المقترحة .

محددات وحدود الدراسة:

لتوضيح أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي لنماذج من الدول المتقدمة و النامية صادفنا بعض العراقيل منها :

- قلة المراجع الخاصة بالاقتصاد الزراعي في مكتبة الكلية .
- تباين في تواريخ الاحصائيات المقدمة من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة .

محتويات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية و التساؤلات المتفرعة منها، وللوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين فالأول يهتم بالإطار النظري للدراسة بعنوان الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية يجزأ إلى ثلاث مباحث الأول يتعلق بالسياسات الزراعية و التجارية ، والثاني بالمنظمة العالمية للتجارة والثالث بالملف الزراعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، والفصل الثاني هو فصل تطبيقي للدراسة بعنوان أثر اتفاقية الزراعة على الاتحاد الأوروبي ،و.م.أ ،البرازيل ومصر وتضمن مبحثين الأول بعنوان السياسة الزراعية ، تناولنا فيه السياسات الزراعية الخاصة بدولتين متقدمتين (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية) وبدولتين ناميتين (البرازيل ومصر)، وكان المبحث الثاني بعنوان الالتزام باتفاقية الزراعة الذي تضمن التزام كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل و مصر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2008 إلا في حالة عدم تقديم أحد الدول التزاماتها الخاصة بسنوات معينة إلى المنظمة العالمية للتجارة فإننا لا نتطرق لتلك الالتزامات في دراستنا ،وتوقفنا في سنة 2008 لأن غالبية الدول لم تخطر المنظمة بالتزامات بعد هذه السنة ،كذلك تمت في هذا المبحث مقارنة نتائج تطبيق اتفاقية الزراعة من 1993 إلى غاية 2008 وقد حددنا مجال هذه الدراسة بداية بسنة 1993 قصد ملاحظة التغيرات التي تطرأ على القطاع الزراعي بعد تطبيق أحكام اتفاقية الزراعة لجولة الأورجواي منذ 1995 و توقفنا سنة 2008 مع توقف منح الالتزامات إلى المنظمة .

وقد تم انتقاء هذه الدول كنماذج لدراسة لأنها كانت من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها سنة 1995، وكذلك تم اختيار الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الدول المتقدمة بسبب الصراع الكبير الموجود بينهما حول تحرير المنتجات الزراعية ؛أما من جانب الدول النامية تم اختيار البرازيل باعتبارها متفوقة في المجال الزراعي فهي واحدة من بين عشر دول المتفوقة عالميا في تجارة المنتجات الزراعية ، ومصر لكونها ذات قطاع زراعي غير متطور حيث يفوق استيرادها للغذاء 60 %من احتياجاتها الغذائية .

تمهيـــــــــد:

تتأثر تجارة المنتجات الزراعية في أي دولة بمؤثرات داخلية متعلقة بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة من أهمها السياسات الزراعية والتجارية والتي تتحدد بناءا على عدة اعتبارات أهمها إمكانيات الدولة الطبيعية، المالية والمادية والنظام الاقتصادي الذي تتبعه.

كما أنها تتأثر أيضا بمؤثرات خارجية حيث مع قيام النظام التجاري العالمي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية الجديدة جاء تحرير تجارة المنتجات الزراعية كنتيجة لتطوره، وبالتحديد في آخر جولات الجات المتمثلة جولة الأورجواي التي أعطت دافعا قوي لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية .

وهذا ما سنوضحه في الفصل من خلال المباحث الثلاث الآتية:

- السياسات الزراعية و التجارية
- المنظمة العالمية للتجارة
- الملف الزراعي في المفوضات التجارية متعددة الأطراف

المبحث الأول: السياسات الزراعية والتجارية

تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتندرج ضمنها كل من السياسة الزراعية المتمثلة في مجموعة من القرارات والأدوات الخاصة بالقطاع الزراعي والسياسة التجارية التي تستخدمها الدولة المؤثرة على العلاقات التجارية الخارجية للدولة .

المطلب الأول:تعريف السياسة الزراعية و أنواعها

الفرع الأول: تعريف السياسات الزراعية

إن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، ما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان، وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية و الخدماتية وغيرها ."وبوصفها جزء من السياسة الاقتصادية، تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة ، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، [1] وتتمثل السياسة الزراعية " في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية" [2]، وهناك من يعرفها "بأنها الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة و التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهة للمشتغلين بالزراعة عن طريق إنتاجهم و تحسين نوعيته وضمان استمراره"[3]، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين[4]، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية والكفاءة الإنتاجية هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى فهي الاستخدام الأمثل للمدخلات والعمالة والآلات والمعدات للحصول على أفضل المخرجات، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن .[5]

---

[1] علي يوسف خليفة ،**القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية** ،منشأة المعارف ،الإسكندرية، 2001،ص ص 304-305.

[2] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000 ،ص 11.

[3] خلف بن سلمان بن صالح النمري ،**دور الزراعة في تحريك التنمية الزراعية** ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،1999 ،ص321 .

[4] عصام أبو الوفاء و علي يوسف خليفة ،**مقدمة في الاقتصاد الزراعي** ،دار المطبوعات الجديدة،الاسكندرية، 1975 ، ص351 .

[5] على السلمى ،**ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية** ، دار غريب ، القاهرة ،1985 ، ص21 .

وقد تكون السياسة الزراعية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية (غلة الأرض) وزيادة كفاءة كل من المزارعين و رؤوس أموالهم، كما أن السياسات الزراعية قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لإنتاج بعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع .

الفرع الثاني :أنواع السياسات الزراعية

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية .ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها[1]، إلى ثلاث مجموعات موضحة في الشكل التالي :

شكل رقم (01) : أنواع السياسات الزراعية

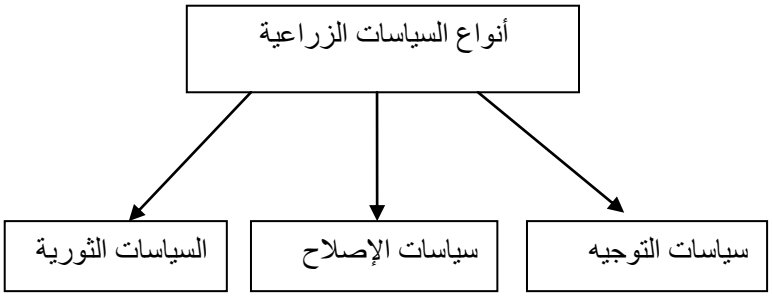

المصدر :من إعداد الطالبة

1 - سياسات التوجيه الزراعي:

تسود سياسات التوجيه الزراعي بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي ولا تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة.[2]

2 - سياسات الإصلاح الزراعي:

تمت ممارسة هذا النوع من السياسات في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كاسبانيا وإيطاليا...الخ .وقد كانت معظم منطلقاتها الإصلاحية تتحدد في:[3]

-تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.

-توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتورة في العلوم الاقتصادية ،قسم الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ، 2007- 2008 ،ص 75.

[2] مطانيوس حبيب، **المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وآفاق تطورها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14 ، العدد 1998 ، ص ص 77-81.

[3] عبد الرزاق الهلال، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي** ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ص 59.

-فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة.

3 - السياسات الثورية الزراعية

إن الإصلاح والثورة هما أسلوبان يختلفان فمفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل ؛ أما الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة .وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، ومهما تكن السياسة الزراعية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي، ومهما يكن فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية(منخفضة الدخل)، فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان، بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء) في غالب الأحيان، ولم تؤد المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والحوافز الإنتاجية وما لها من آثار إيجابية إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية، وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات وفقا لنظام السوق المتبع في معظم تلك البلدان[1] .

المطلب الثاني : مضامين السياسات الزراعية

تختلف السياسة الزراعية من دولة لدولة وهذا حسب عدة اعتبارات، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تدفع إعانات للمزارعين لكي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب، في حين يقدم الاتحاد الأوروبي من جهته إعانات للمزارعين لزيادة زراعة الحبوب، وذلك قبل الاتفاق بين الطرفين على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة الناجمة عن مفاوضات جولة أورغواي للتجارة العالمية؛ أما في اليابان فيستفيد مزارعو الأرز على ما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون ومع اتجاه الدول نحو النمو، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز للإنتاج الزراعي المحلي ولذا فإنه لزيادة الإنتاجية الزراعية يستوجب رفع كفاءة الاقتصاد الزراعي من خلال التحسينات في المدخلات وتطبيق أساليب المعرفة الفنية الحديثة على نطاق واسع [2]، مما أدى إلى التحول نحو الزراعة التجارية يكون فيها تصدير و تصنيع للمنتجات الزراعية فهناك عاملان مهمان لتوسيع القطاع الزراعي وإنتاج سلع لغرض المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية هما[3]:

---

[1] مبروك مقدم ،**الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 ، ص ص 25 ،42

[2] محمود حسن حسني ، **السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد العاشر ،العدد1 ، معهد التخطيط القومي، 2002 ، ص6 .

[3] عمر عزاوي ، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص 34

-توسيع الاتصالات التسويقية و الذي ينشأ منافذ و أسواق لفائض الإنتاج ومن ثم تشجيع إنتاج فائض نفسه.
-ظهور طبقة وسطاء أو تجار تصدير يعملون كوكلاء بين الأسواق الدولية والقطاع الزراعي المحلي.

لذلك فإن السياسات الزراعية تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا... الخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات،[1] وبصفة عامة، يمكن تقسيم مضمون السياسات الزراعية إلى ثلاثة أقسام رئيسية مهمة تبعا لدراستنا في الشكل التالي:

شكل رقم(02): مضمون السياسات الزراعية

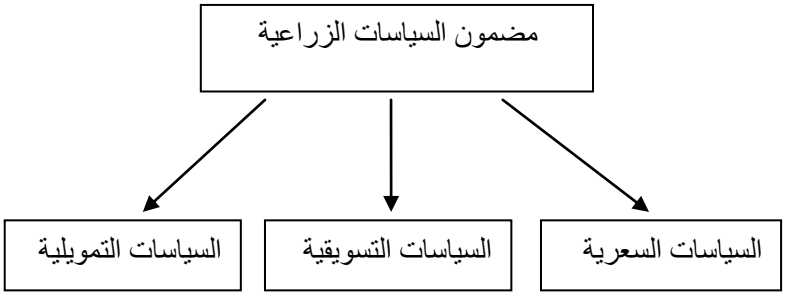

المصدر :من إعداد الطالبة

1-السياسة السعرية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الزراعية، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي يتم بموجبها التخطيط لتعيين الأسعار التي تسعى لبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة معينة، فهي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية(أسعار المدخلات و المخرجات)، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي أي مدى توفر الغذاء على المستوى العالمي و المحلي والفردي، و كذلك تؤثر على حجم العائد الصافي من التجارة الخارجية للزراعة[2] .

والسياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك و المنتج تجاه تغيرات الأسعار و يتم تحديدها غالبا من طرف الحكومة من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة و هناك عدة وسائل تنتهجها الدولة في سياساتها السعرية فقد تترك الأسعار تتحدد وفقا لآلية التفاعل بين العرض و الطلب في السوق (وفقا لنظام السوق الحر)، أو تحدد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والفرق بين الاثنين يتمثل في سياسات الدعم و الإعانات المالية، حيث يعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى

[1] فوزية غربي ،**مرجع سابق** ، ص 83 .
[2] كمال حطاب ، **دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية** ،الدار الجامعية ،مصر ،2005 ،ص 229

القصير، لتأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين دون أن نغض النضر عن تأثيرها في المدى الطويل، [1] وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة لأخرى .

وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي[2]:

– تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

–تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

–تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات .

–تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية .

ومن أهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية ما يلي[3]:

–تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار، و تتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة لسلع الرئيسية كالألبان و اللحوم ...الخ .

– سياسة الدعم و تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج المدخلات والمخرجات الزراعية و قد يكون الدعم مباشرا و ذلك بتقديم إعانات مالية لاقتناء التقنيات الحديثة المحسنة لزراعة، و قد يكون غير مباشر كإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المدخلات الزراعية، كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الدولة بشرائه بسعر أدنى، وذلك لتجنب تكدس السلع عند الفلاحين، ويستوجب أن يكون لدولة القدرة على التخزين، وتقوم الدولة بهذا الإجراء لحماية المنتج و عدم تأثر دخله وانتقاله إلى العمل في قطاع آخر .

– سياسة الأسعار التشجيعية حيث تهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، فالحكومة تقوم بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر المحصول في سوق الجملة.

غير أنه عند تطبيق مثل هذه السياسات قد تظهر ثغرات تقلل من نجاعتها، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي[4]:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى.

---

[1] **خطة تنمية القطاع الزراعي** ،اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي ، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ،ص 6 .

[2] بن مسعود عطاالله ، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعية في الدول النامية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2009 ،ص71

[3] فوزية غربي ،**مرجع سابق** ،ص 87 .

[4] عمر شعبان ، **السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي و التبادل الدولي للمنتجات الفلاحية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ،جامعة الجزائر ،1996 ،ص 28 .

- تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدن للفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتجاتهم، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحددة أسعارها.
- تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، بحيث لا تتغير إلا في حال وجود مشكلة، كما يستمر العمل بها لمدة طويلة، وذلك من أجل وقف ارتفاع الأسعار، وبهذا تتشكل فروق كبيرة بين أسعار السلع المحلية التي تخضع لتحديد من طرف الدولة، وبين أسعار نفس السلع في السوق العالمية.
- تعتبر بعض السياسات السعرية متحيزة لصالح المستهلك، والقطاعات غير الزراعية، على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها؛ وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبر عن السعر الحقيقي.
- الاهتمام بتحديد أسعار المحاصيل التصديرية أو الغذائية و ترك أسعار المحاصيل الأخرى لقوى السوق، مما يؤدي إلى تفاوت الأسعار والعائد والانخفاض النسبي لدخل منتجي المحاصيل الزراعية التصديرية والغذائية وبالتالي تحولهم لإنتاج المحاصيل الغير محددة الأسعار.

2- السياسة التسويقية الزراعية

يعتبر التسويق الزراعي من أهم مجالات التسويق المعاصر لأهميته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية و يشمل أطرافا عديدة منها المزارعون، المؤسسات التسويقية و التصنيعية و المستهلكون،[1] ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة فهو يساهم في زيادة الإنتاج وبتالي انخفاض الأسعار وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني ؛ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد، فالنظام التسويقي بالنسبة للمزارعين وسيلة لتصريف منتجاتهم وتحويلها إلى دخل نقدي يغطي تكاليف الإنتاج ويؤمن لهم ولذويهم مستوى معيشيا ملائما، وهو بالنسبة للمستهلكين مصدر تدبير الاحتياجات الغذائية في حدود دخولهم، وهو بالنسبة للوسطاء والهيئات التسويقية مجال النشاط الاقتصادي لتحقيق العوائد المجزية، وعلى أية حال فهو قطاع اقتصادي هام للمجتمع توجه في إطاره الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية.[2]

للسياسة التسويقية جهات تقوم بها تتمثل في :[3]

أولا : يقوم فيه القطاع الحكومي بدور هام في التخطيط و التنفيذ و المراقبة لكل نشاطات التسويق .

ثانيا : إنتاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار و إلغاء القيود التجارية و إعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق و هو ما يسمى نظام التسويق الحر .

---

[1] محمد عبيدات ، **التسويق الزراعي** ،دار وائل ، ط2 ،2005 ، الاردن ، ص17 .

[2] زكي محمود شبانة ،**التسويق الزراعي** ،دار المعارف ، ط1 ، 1956 ،الاسكندرية ،ص 12 .

[3] بن مسعودة عطاالله ،**مرجع سابق** ،ص 74 .

ثالثا : قيام الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية بتسويق السلع الزراعية و يسمى التسويق التعاوني ويضمن للمنتجين الحصول على السعر المجزي و في نفس الوقت يحصل المستهلك على السلع الزراعية بالسعر المناسب، وتحاول الجمعيات زيادة دخل المزارعين حيث تحل محل الوسطاء في العمليات التسويقية وتدفع أرباح هذه المرحلة في صورة عائد اضافي للمزارع .

وكذلك تخفض التكاليف التسويقية.[1] وبالتالي يتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة الحكومية والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والتعاضديات، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العام[2].

ومن أهم أهداف السياسة التسويقية الزراعية مايلي[3]:

1 -زيادة الكفاءة التسويقية وهي تعظيم النسبة بين المخرجات والمدخلات، حيث تشير المخرجات إلى دخل التسويق الناتج من رضاء المستهلك عن السلع والخدمات، كما تشير المدخلات إلى تكاليف العناصر المختلفة الداخلة في العمليات التسويقية كالعمل ورأس المال والإدارة، وبذلك يتضح أن أهم مكونات الكفاءة التسويقية هي مستوى أداء الخدمات التسويقية وتكاليف أداء هذه الخدمات.

2 عدم حصر الاهتمام بالتسويق المحلي فقط بل الامتداد إلى التسويق الزراعي الخارجي وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.

3 العمل على تحقيق المزيد من الدخول الصافية للمزارعين و إيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة وتوصيل السلع للمستهلك .

ومن أهم ما تسعى إليه الوظيفة التسويقية إنشاء المنافع، وتعرف المنفعة بقدرة المنتج على تحقيق حاجات ورغبات المستهلك فهناك عدة أنواع من المنافع التي يحققها العمل التسويقي للمستهلك،[4] نوضحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(03) :منافع الوظائف التسويقية

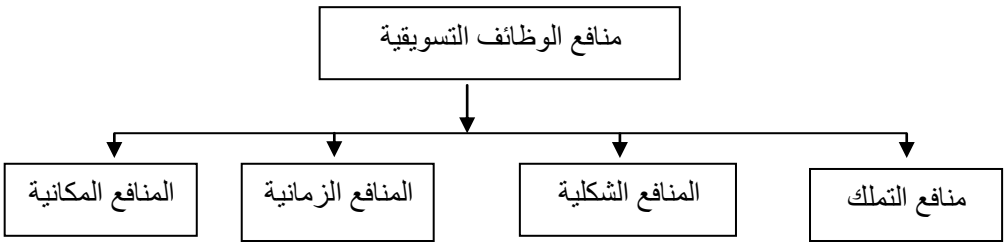

المصدر : أبي سعيد الديوهجي، مرجع سابق، ص 53.

[1] محمد فوزي أبو سعود و آخرون ، **اقتصاديات الموارد و البيئة** ، الدار الجامعية ، 2005 ، الاسكندرية ،ص ص186-187 .

[2] محمود عبد الهادي شافي ، **مدخل الاقتصاد الزراعي** .مكتبة الأقصى ، 2000، رام الله ،ص 13.

[3] محمد سعيد عبد الفتاح ، **مداخل التسويق**، الاسكندرية ، دار المعارف ، 1979م ،ص45 .

[4] أبي سعيد الديوهجي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد ، 2001 ،العراق ، ص50 .

وعملية التسويق الزراعي يعتبر الركيزة الأساسية التي يبني عليها محور عملية الإنتاج إذا كانت عملية الإنتاج تعني إضافة أو خلق المنفعة للسلعة المنتجة فإن هذه المنفعة أو المنافع التي تتمثل في:[1]

- المنفعة التملكية فمن خلالها بتم نقل ملكية السلعة من المنتجين إلي المستهلكين .
- المنفعة الشكلية وهي الناتجة من إجراء تحول في شكل السلعة حتى تصل إلي المستهلك في الشكل المرغوب والمناسب مثل تنظيف الخضار وتعبئتها وحفظها أو تجميدها أو تحويل القمح لخبز والصوف والقطن لمنسوجات وغيره من الصناعات المعتمدة علي المنتجات الزراعية .
- المنفعة الزمنية أي القائمة علي أساس تخزين السلعة للتحكم بالعرض علي أساس الطلب والحفاظ على الأسعار عند مستوي معين.
- المنفعة المكانية وهي تتم بنقل السلعة الزراعية من أماكن الإنتاج إلي أماكن الاستهلاك .

3-السياسة التمويلية الزراعية

إن أهم دعائم نمو القطاع الزراعي هي السياسات التمويلية، فهي من السياسات المؤثرة على الإنتاجية و نمو و استقرار الإنتاج الزراعي، فالتمويل الزراعي ضروري للمشروعات الزراعية كإصلاح الأراضي، و يوفر مستلزمات الإنتاج الزراعي من مبيدات و أسمدة و الآلات الخاصة بالزراعة إلى تمويل،[2] ومهم خاصة في بعض المواسم الفلاحية (كموسم الحرث، الحصاد، شراء البذور، تشغيل العمال، نقل المنتوج ...الخ)، فيعرف التمويل الزراعي بأنه توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية والتوسع بالإنتاج عن طريق استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص من الأموال المتوفرة لديهما أو عن طريق الاقتراض من المصادر الداخلية و الخارجية.[3] و ليس فقط القروض هي الممول الوحيد للمشروعات الزراعية بل قد تقدم إعانات أو حوافز لدعم الإنتاج الزراعي .[4]

و حتى تكون سياسة التمويل الزراعي ناجحة و فعّالة يجب وضع سياسة محددة ومعينة تهدف إلى تحسين الإنتاج و رفع المردودية الزراعية و متابعة صرف القروض المخصصة للمجالات الزراعية و الإنتاج المخطط لهذه القروض، كما أن التوسع في التمويل لا يؤدي حتما إلى تحقيق النتائج الفلاحية المرجوة ما لم تتبعه مراقبة صارمة و مستديمة، لأنه في بعض الأحيان يتم استهلاكها في أغراض أخرى بعيدة عن قطاع الفلاحة وللوصول إلى تلك النتائج يجب أن تراعى أسس أهمها[5] :

---

[1] ابراهيم سليمان و محمد جابر ،**نظم التسويق الزراعي** ،دار الفكر العربي ،2008 ،ص32 .

[2] راضية مدي, **آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير,قسم العلوم الاقتصادية,جامعة محمد خيضر,2008 -2009, (غير منشورة) ، ص 51.

[3] رشا محمد سعيد أمين اسيتيه ،**تمويل القطاع الزراعي في الأردن** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الأردن ،1999 ، ص 14.

[4] بن مسعود عطاالله ،مرجع سابق ،ص 75.

[5] بونوة شعيب و بودلال علي ،**إشكالية التمويل الفلاحي و السياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع** ،الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ،جامعة بسكرة ،ص138.

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي و تحديث هياكله .
- منح الأولوية للفلاحة في برامج الاستثمارية الحكومية .
- يستلزم أخذ حلولا ملائمة لكل منطقة على حدى مع مراعاة خصوصياتها .
- التحكم في تقنيات الإنتاج و إدخال التكنولوجيا في شتى المجالات و ذلك لرفع مستوى الإنتاج ولإنتاجية .

المطلب الثالث :السياسة التجارية وأدواتها

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة من أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، الإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق، [1] ولتحقيقها تستعمل الدولة أدوات معينة أهمها :

1 -القيود التعريفية :

يقصد بالقيود التعريفية (التعريفة الجمركية) هي تلك القائمة التي تتضمن بيان السلع و الرسوم المقدر عليها، و تشمل جميع الرسوم سواء المقدرة على الواردات أو الصادرات، [2] لذلك تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع و البضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا (الواردات) أو خروجا (الصادرات) فالحدث المنشئ للرسم الجمركي هو اجتياز السلعة هذه الحدود.[3]

وتوجد طرق تحدد بها الرسوم الجمركية على السلع وهي:[4]

الرسوم القيمية: وهي نسبة مئوية من قيمة البضائع وبذلك فهي تتماشى مع قيمة السلع ارتفاعا و انخفاضا ويتم تحديد قيمة السلع على أساس قيمة السلع بما فيها مصاريف الشحن و التأمين CAF (Cout-Assurance-Fret) أو على أساس قيمة السلع في ميناء الشحن FOB (Fret On Bord) .

الرسوم النوعية : هي عبارة عن مبلغ ثابت محدد يفرض على كل وحدة من وحدات السلعة كأن يفرض رسم بقيمة 200 دج على كل طن من القمح المستورد بصرف النظر عن ثمن الطن .

الرسوم المركبة : بحيث يفرض على السلعة الواحدة رسوم قيمية ورسوم نوعية كأن تفرض الدولة 100دج على كل دراجة مستوردة بالإضافة إلى فرض رسوم قيمية تقدر بـــــ 5% من قيمة واردات الدراجات .

الرسوم الاسمية : تهدف إلى الحفاظ على بقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، تخفض الرسوم المفروضة على وارداتها ؛أما إذا انخفضت أسعارها ترتفع الرسوم المفروضة عليها.

---

[1] درواسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006/2005 ،ص 47 .

[2] مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي المعاصر** ،دار الجامعة الجديدة ،2006 ،الاسكندرية ،ص131 .

[3] عطاالله بن طيرش ،أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،المركز الجامعي غرداية ،2011/2010 ، ص 8 .

[4] حسام علي داود و آخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار المسيرة ،الأردن ،2002 ،ص 73 .

4 - القيود غير التعريفية:

تعتبر مكملة للنوع الأول هدفها وتنقسم إلى:

أ) القيود غير التعريفية النقدية أو السعرية :

- تخفيض سعر الصرف : و يقصد به كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات أجنبية تقدره أو ترضى به الدولة، فترتفع الأسعار الأجنبية المقومة بالعملة الوطنية، و تنخفض الأسعار المحلية المقومة بالعملة الأجنبية .[1]

- الإعانات : يقصد به أي إجراء تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف المتوقعة من إنتاج نفس الكمية في ظل غياب الإعانات وتقوم الدولة بهذا الإجراء لتدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي سواء المحلي أو الخارجي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية، والإعانات تكون للواردات من أجل دعم السلع الضرورية و تكون كذلك للصادرات بحيث توجه الإعانات لمشروعات التصدير في شكل إعانات مباشرة تأخذ في العادة صورة مبلغ معين عن كل قيمة أو نوعية أو كمية من السلعة المصدرة، أو تكون في شكل إعانات غير المباشرة إذ تتمثل أهمها في منح إعفاءات ضريبية أو تخفيضها ومنح تسهيلات ائتمانية سواء ما يتعلق بالقروض القصيرة أو الطويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة، زيادة حجم السلفيات والتساهل في آجل الدفع ...إلخ .[2]

- الاغراق : و يعرف بصفة عامة على أنه تصدير السلعة بسعر يقل عن السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة داخل البلاد، بمعنى بيع نفس السلعة بثمنين مختلفين أحدهما منخفض في الأسواق الخارجية و الآخر مرتفع في البلد المصدر.[3]

ب) القيود غير التعريفية الكمية :

- الحضر أو المنع :المقصود به أن الدولة تمنع التعامل التجاري مع الخارج، وعليه لا يعتبر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي وقد يكون الحضر كلي تعزل من خلاله الدولة نفسها عن العالم الخارجي، وقد يكون جزئي تمتنع فيه الدولة عن التبادل التجاري مع لبعض الدول أو لبعض السلع .[4]

---

[1] وليد حفاف ،**إصلاحات ازالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2009 ،ص23.

[2] مصطفى محمد عز العرب ، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988،ص

[3] محمد الغزالي ،**مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2007 ،ص15 .

[4] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ،**أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2003 ،ص249 .

- تراخيص الاستيراد : يقصد بها تلك التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات قصد الاستيراد و هي تعتبر أحد وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية .[1]

- نظام الحصص : يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة،[2] بحيث لايسمح استيراد تلك السلعة إلا في الحدود الكمية المحددة، ويكون التحديد إما على أساس قيمي أي تحدد القيمة الكلية للمنتجات المسموح باستيرادها، أو على أساس كمي بمعنى تحدد الحصة المستوردة بالوحدة أو الوزن .[3]

ج) القيود غير التعريفية التنظيمية:

يطلق عليها أيضا الإجراءات الإدارية و تضم عدة إجراءات أهمها:

المعاهدات والاتفاقيات التجارية: وتعني المعاهدة اتفاق بين دولة ودولة أخرى عن طريق وزراء الخارجية عادة، بحيث يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية بينهم، أما الاتفاقيات التجارية فإنها تتميز على المعاهدات بقصر فترتها عادة تكون لسنة واحدة وتتناول أمور محددة بذاتها تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، كما أنها قد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية.[4]

- اتفاقية الدفع : وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وتتضمن عناصر في الأغلب تكون تحديد العملة التي تتم على أساسها العمليات بين الدولتين، وتحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه العمليات، فتح حساب أو حسابين في البنوك المركزية تقيد فيها المبالغ المستحقة لكل من الدولتين نتيجة العمليات التي تتم بينهما على أن يسوى الفرق بين الدائن و المدين في فترات دورية محددة .[5]

- الاتحادات الجمركية: تعني معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد بحيث يتم إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة البينية لدول الاتحاد وإقامة تعريفة جمركية موحدة تواجه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي، مع الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.[6]

- المناطق الحرة : تتميز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء و لكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج.[7]

---

[1] جودة عبد الخالق ،**الاقتصاد الدولي** ،دار النهضة العربية ،مصر ،1992 ،ص169 .

[2] دومينيك سالفاتور ويوجين ديوليو ،ترجمة فؤاد صالح ،**مبادئ الاقتصاد** ،اكديميا ،بيروت ،2001 ،ص393 .

[3] خلاف عبد الجابر خلاف ، **القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو** ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،1975 ،ص28 .

[4] محمد الناشر ،**التجارة الداخلية و الخارجية (ماهيتها ، تخطيطها)**، منشورات جامعة حلب، سورية، 1977 ،ص 264.

[5] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ،**مرجع سابق** ،ص267 .

[6] سامي عفيفي حاتم ،**التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق** ،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،ص 40 .

[7] بوطمين سامية، **مرجع سابق** ،105.

- القيود الإدارية :تتمثل في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات و الواردات وتؤثر عليها سلبيا، كالتعقيد في فرض الرسوم الجمركية أو التعسف في تقدير قيمة الواردات مما يصعب تحديد قيمة الرسوم القيمية على الواردات .[1]

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

اعتبرت فترة الحرب العالمية الثانية فترة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الدولي، حيث ظهرت فيها عدة متغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية، منها ما نظم التبادل التجاري بوضع مجموعة من قواعد المنافسة، حيث قامت الدول المتقدمة بإنشاء المنظمات والتشكيلات الاقتصادية لفرض الهيمنة و السيطرة على الدول الضعيفة ولاستكمال المنظومة الاقتصادية التي تتمثل في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي قامت الدول الكبرى بإنشاء اتفاقية تعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي تهدف إلى تنمية العلاقات الدولية التجارية عن طريق تحرير التجارة الدولية من جميع العقبات على نحو تدريجي ومتواصل لترثها المنظمة العالمية للتجارة مع التحولات المهمة التي حدثت في العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة:

تعود أولى المحاولات لتحرير التجارة سنة 1946 م، أي إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي تم فيها إعادة رسم الخريطة السياسية للعالم فضلا عن محاولة المعالجة لأكبر أزمة اقتصادية هزت العالم سنة1929 والتي تجلت بالخروج عن قاعدة الذهب، وأنه في تلك الفترة كانت معظم الدول تفرض قيود ورسوم جمركية مرتفعة على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية بغية تحقيق هدفين اثنين هما:[2]

-حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأمريكية

-المعاملة بالمثل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت قانون سموت-هاولي* عام 1930 م للتعريفة الجمركية.

حينها قامت و.م.أ بتقديم طلب إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة حول عقد مفاوضات تجارية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها وفي فبراير 1946 قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة و العمل، و صدر عن المؤتمر الذي

---

[1] وليد حفاف ،**مرجع سابق** ،ص53.

[2] معتز نعيم ، **أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية السورية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 23 ، العدد -2- ، 2007 ص 219-220.

* **قانون سموت - هاولي للتعريفة الجمركية:** هو قانون خاص بفرض حواجز جمركية مرتفعة بقصد حماية الأسواق الأميركية الداخلية من خطر المنافسة الخارجية. وكانت النتائج كارثية. فقد رد شركاء الولايات المتحدة التجاريون على هذه الإجراءات بإجراءات مماثلة هدفها حماية أسواقهم المحلية من المستوردات الأجنبية الأمريكية.

عقد في هافانا عاصمة كوبا في الفترة من 21 نوفمبر سنة 1947 وحتى 24 مارس 1948 ميثاق هافانا الذي شاركت فيه 56 دولة[1].

الذي أوصى بإنشاء هيئة دولية للتجارة و ذلك لتوفير و تهيئة الظروف للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي و قد تضمن الميثاق بعض المسائل الهامة منها[2]:

أ) السياسة التجارية:

خصص الميثاق جزء كبير من مواده لوضع أسس السياسة التجارية تتمثل في مايلي:

1- التعريفة الجمركية و التشريع الجمركي:

وضع الميثاق ثلاثة قواعد خاصة بالتعريفة الجمركية و الرسوم الأخرى على الواردات و الصادرات و هي مبدأ عدم التمييز في التعريفات الجمركية بناء على معاملة الدولة أكثر رعاية بلا قيد أو شرط، وإلزام الدول الأطراف على الدخول في مفاوضات لتخفيض التعريفة الجمركية بدرجة محسوسة، إضافة إلى منع الأعضاء من فرض رسوم داخلية على الواردات تنطوي على التمييز.

2- نظام الحصص القيود الكمية:

بصفة عامة تمنع مواد الميثاق كل القيود الكمية، و لكن توجد بعض الاستثناءات منها:

-يجوز تطبيق نظام الحصص بالنسبة للواردات من المنتجات الزراعية و ذلك لحماية أسعارها من التدهور.

-يجوز إتباع نظام الحصص لإنشاء صناعة جديدة في دولة نامية.

-يلجأ إليها في حالة عجز ميزان المدفوعات و ذلك قصد حماية احتياطات الدول النقدية.

3- الإعانات:

إلزام الأعضاء بأن يقدموا البيانات الخاصة بالإعانات التي يمنحونها، كما أنهم ملزمون على التفاوض مع الأعضاء الذين تضررت تجارتهم من هاته الإعانات، وإلغاء إعانات التصدير.

2-التنمية الاقتصادية:

كان ميثاق هافانا يهدف إلى إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب ووضع برامج لتنميتها، وإلزام الدول الصناعية بتقديم رؤوس أموال والخبرة الفنية للدول النامية و قد أجاز الميثاق في ظروف معينة أن تبرم الدول النامية اتفاقيات تفصيلية للتنمية الاقتصادية .

3-اتفاقات السلع الأساسية:

خصص الميثاق الباب السادس لدراسة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية، لأن هذه السلع تتأثر بعدم التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، و تكدس المخزون منها و تقلبات الأسعار العنيفة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تثبيت الأسعار و تنظيم الإنتاج والرقابة على الصادرات.

---

[1] تواتي بن علي فاطمة ،**واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،2007/2006 ،ص 10 .

[2] محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ،مصر ، 2008/ 2009 ، ص47-48,

4-اللجنة المؤقتة لهيئة التجارة الدولية و عدم التصديق على الميثاق:

تقرر في هافانا سنة 1948 إنشاء لجنة مؤقتة لهيئة التجارة للتصديق على الميثاق و قد تباطأت الدول في التصديق على الميثاق و ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عام 1950 عدم عرض الميثاق على الكونغرس وأنها سوف تدعم الجات باعتبارها أول معاهدة متعددة الأطراف تعقد لتنظيم التجارة الدولية على الرغم من أنها دعت إلى وضع هذا الميثاق، وقد انتقد الميثاق بأنه تضمن تعقيدات واستثناءات كثيرة، ولكن السبب الحقيقي لعدم التصديق على الميثاق هو عدم رغبة الدول تقييد تجارتها بمواد الميثاق .

الفرع الثاني:الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

أولا: اتفاقيات الجات و مبادئها.

بعد عدم التصديق على ميثاق هافانا حل محله الاتفاق العام الذي انبثق عن مؤتمر جنيف عام 1947، حيث أبرمت 23 دولة ترتيبا مؤقتا أطلق عليه الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الجات، (GATT)، وأقرت هذه الدول أن علاقاتها في المجالات التجارية والاقتصادية يجب أن تقوم على أساس المساهمة في رفع مستوى المعيشة، ووضع مستوى الدخل الوطني، وتوسيع نطاق التبادل التجاري[1].

تعرف الجات بأنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدولة الموقعة عليها[2]، و تم عقد ثماني اتفاقيات في الجات حيث كانت تهدف إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، يحقق نموا في التجارة الدولية و استقرار في اقتصاديات دول العالم المتخلفة، بحيث تتكون الجات من 38 مادة تم فيها طرح مبادئها[3]، ونلخص المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجات في النقاط التالية:

1 -مبدأ الدول الأولى بالرعاية :

نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات على ضرورة منح كل طرف متعاقد، وفورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد[4]، و من ثم فإن هذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجات[5] .

بمعنى آخر لهذا المبدأ، أنه إذا قامت دولة ما بتقديم تنازل تعريفي لبلد ما فإنها تكون مجبرة على تقديمه لجميع البلدان الأخرى الموقعة على الاتفاق، أي الانتقال من ثنائية المبادلات (تقديم تنازلات متبادلة والإبقاء على الحماية إزاء الغير) إلى مبادلات متعددة الأطراف(كل الأطراف المتعاقدة تستفيد من التخفيضات الجمركية المحصل عليها أثناء المفاوضات الثنائية)[6].

---

[1] عبد الواحد العفوري ، **العولمة و الجات (فرص و تحديات)** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2000 ، ص 32 .

[2] فضل على مثنى ، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية** مكتبة مدبولي ،القاهرة 2000 ، ص ص9-10.

[3] عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ، 2003 ، ص ص 141-142.

[4] سمير محمد عبد العزيز ، **التجارة العالمية (جات 1997)** ،مكتبة الإشعاع ، الاسكندرية ،2001 ،ص16 .

[5] زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2004، ص ص 203-324.

[6] زعباط عبد الحميد ، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة و التجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 03 ، 2004 ، ص59 .

قد شمل مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية استثناءات تمثلت فيما يلي: [1]

– مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية: جاء هذا الاستثناء في المادة (24) الخاصة بالتجمعات الإقليمية، (منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية)، دون الالتزام بمنح هذه المزايا لباقي الأطراف المتعاقدة على شرط أن يكون هذا التجمع لتسهيل التجارة الدولية بين الدول المعنية.

– التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة: تعفى من هذا المبدأ الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري للدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين.

– التكتل الاقتصادي للدول النامية: تعفى من شرط المبدأ الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى وإذا لم تكن الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي معين.

– العلاقات التجارية التفضيلية التاريخية: و تعفى من شروط المبدأ العلاقات التجارية التي كانت قائمة قبل التعاقد في اتفاقية الجات مثل العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا و إيطاليا وإنجلترا و بعض الدول التي كانت قديما مستعمرة لها.

2– مبدأ الحماية من خلال الرسوم الجمركية فقط :

وفق هذا المبدأ تكون حماية السلع الوطنية عن طريق التعريفة الجمركية فقط، أما الإجراءات الأخرى كتحديد كميات للتصدير والاستيراد أو منح دعم للتصدير فهي غير واردة حسب هذا المبدأ يعتبر تخفيض الرسوم الجمركية هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية العامة، ويتم تخفيض التعريفات الجمركية من خلال الدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية، وتثبيتها و الالتزام بعدم رفعها بعد ذلك، إلا وفقا لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفة الجمركية، ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، على التخفيضات الجمركية بصفة دورية وهو ما يسمى "دورات التعريفة الجمركية" و كان النظام السائد في المفاوضات هو معالجة كل منتج على حدى ثم إجراء تخفيض جمركي عليه بطريقة مستقلة .[2]

كان أسلوب التفاوض في إطارها ثنائيا فكل دولة طرف تفاوض تعد قائمتين إحداهما خاصة بالمنتجات التي ترغب في تصديرها و التي تطلب من عضو أو أكثر تخفيض الرسوم المفروضة عليها ؛أما القائمة الثانية

فتتعلق بالسلع التي يمكن إستيرادها مع موافقتها على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.[3]

---

[1] عدنان شوكت ، **عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية (الرابحون دائما... و الخاسرون دائما...)**، دار المستقبل، دمشق، 1996،ص 18.

[2] ابراهيم العيسوي ،**الجات و أخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)** ،مركزا دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1995 ،ص 17.

[3] سامية فلياشي ،**الانتقال من GAAT إلى OMC و أثرها على اقتصاديات الدول النامية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ،جامعة الجزائر ،2000/1999 ،ص 63.

ولكن بعد دورة كندي(الدورة السادسة) تغيير هذا الأسلوب لكي تصبح المفاوضات أساس مجموعة منتجات وليس منتج بمنتج وعلى أساس تعدد الأطراف.[1]

3- مبدأ المعاملة الوطنية :

يهدف هذا المبدأ إلى عدم التمييز بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية، فإن هذا المبدأ يضع كل منتجات الشركاء التجاريين على قدم المساواة في المعاملة الضريبية و الجمركية و بالتالي هذا المبدأ يدعم مبدأ الدولي الأولى بالرعاية كما تضمن هذا المبدأ بعض الاستثناءات كالإنشاء الخاص بالقوانين التنظيمية.[2]

4- التعهد بتجنب سياسة الإغراق :

حيث يتمثل الإغراق في مجموعة الإجراءات العامة التي يتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأثمان تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة .[3]

5- مبدأ الشفافية

أي قوانين أو تنظيمات أو لوائح أو قواعد إدارية ذات تأثير على عمليات البيع، أو الشراء، أو النقل، التأمين، أو التخزين بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاقدة،[4] أو المعدلات الضريبية الجمركية، أو الضرائب والرسوم الأخرى على الواردات، الصادرات، يجب نشرها بصورة فورية، وبطريقة تمكن الحكومات والتجار الاطلاع عليها و معرفتها .[5]

6- مبدأ المعاملة التفضيلية :

وتعني مساهمة الدول المتقدمة في التنمية الاقتصادية للدول النامية المتعاقدة في الاتفاقية فقامت بتنفيذ بعض القرارات مثل تخفيض و إلغاء القيود الجمركية على صادرات الدول الأقل نموا لزيادة انضمامهم للجات[6].

ثانيا: جولات الجات

عرفت الجات ثماني جولات خلال (1947-1993) أهمها جولة الأورجواي، حيث سنعرض من خلال هذا الجدول الجولات الأولى للجات، ثم ندرس جولة الأورجواي على حدى باعتبارها جولة تاريخية.

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ،دار الصفاء ،عمان ،1999 ،ص 36 .

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية** ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999، ص ص .397 – 398.

[3] ابراهيم محمد الفار ، **السياسات التجارية الخارجية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1987،ص80.

[4] Emanuel Combe, **L'organisation Mondiale du Commerce**, France, Armand Colin, l999, p27.

[5] محمد سعيد النجار ، **إتفاقية الجات و آثارها على الدول العربية (مركز دراسات الوحدة العربية1995)**، ص 13 .

[6] أسامة محمد الفولي ، **انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية** ، دار الجامعة الإسكندرية 1997،ص 22

الجدول رقم (01): جولات المفاوضات الأولى للجات خلال الفترة 1947-1979

جولات المفاوضات	مدة الجولة	عدد الأطراف المشاركة	أهم النتائج المتحققة
جنيف (سويسرا)	1947	23	تخفيض التعريفات لـــ 50% من التجارة الدولية
أنيس (فرنسا)	1949	13	تخفيض التعريفات (5000 تخفيض جمركي)
توركاي (إنجلترا)	50-1951	38	تخفيض 25 % لحوالي 55000 منتج
جنيف	1956	26	تخفيض للتعريفات تقدربـــ 2.5 مليار دولار
ديلون(بجنيف)	61-1962	26	-تخفيض للتعريفات لحوالي 6000منتج. -تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي -بدأت المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج
كنيدي (جنيف)	64-1967	48	-تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 35 % على المنتجات الصناعية -اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الإغراق
طوكيو	73-1979	104	تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفية 1- اتفاقية الدعم 2- اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة 3-اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد 4- اتفاق المشتريات الحكومية 5- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك 6- اتفاقية اللحوم و الثروة الحيوانية 7- اتفاقية الألبان 8- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية 9- اتفاقية مكافحة الإغراق

المصدر: المصدر صالح صالحي، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد(دراسة اقتصادية)**، الجزائر2000، ص 97.

1-جولة جنيف (سويسرا) :

شاركت في هذه الجولة 23 دولة، و كانت ناجحة بالمقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث قامت بتخفيض 45000 جمركية تشمل سلعا قيمتها 10 مليار دولار.[1]

وتشكل آنذاك الخمس من التجارة العالمية، [2]حيث قد تم فيها وضع قواعد أساسية لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية باستثناء صناعة المنتوجات و الملابس الجاهزة و هي الجولة التي انتهت للتوصل للإطار العام للاتفاقية.[3]

2-جولة آنسي (فرنسا) :

وهي جولة تمت في عام 1949 و تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية على حوالي 5000 سلعة (للدول المشتركة في هذه الجولة).[4]

3-جولة توركاي (إنجلترا) :

عقدت سنة 1951 بحضور 38 دولة، و قد تمت مناقشة حوالي 87 بند من بنود التعريفة الجمركية وهذا راجع إلى رغبة الدول في تحرير تجارتها الخارجية.[5]

4-جولة جنيف :

امتدت من 1952 إلى 1956 بجنيف و شاركت فيها 26 دولة و شمل تحرير التجارة الدولية 2.5 مليار دولار وهذا بسبب تغيير التفويض الممنوح لـــ : و-م-أ حيث كانت تمنح امتيازات على الواردات تقدر بحوالي 900 مليون دولار و تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.[6]

5-جولة ديلون :

تعتبر الجولة الخامسة و تميزت بالبحث في إحداث المزيد من التبادل و التخفيضات الجمركية بين الدول المشاركة 26 دولة، وسميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية "دوجلاس ديلون" الذي اقترح انعقاد الجولة، وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 4.9 مليار دولار، وناقشت موضوع التعريفات الجمركية الخارجية للمجموعات الاقتصادية الأوروبية.[7]

---

[1] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، جامعة الإسكندرية ،2001 ،ص447 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية 2003 -2004، ص ص38.39

[3] عادل المهدي ،**مرجع سابق** ،ص152 .

[4] مرسي السيد حجازي ، **منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي ، لبنان و منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ،ص17 .

[5] جمعة سعيد سرير ،**النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ،الدار الجماهيرية ،ليبيا ، 2002، ص183 .

[6] مولحسان آية الله ،**الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2004/2003 ، ص 21 .

[7] حشماوي محمد ،**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص131 .

6-جولة كنيدي بجنيف سويسرا:

سميت بجولة كنيدي نسبة إلى الرئيس الأمريكي الراحل (جون كنيدي) الذي دعا إليها في 1962 وعقدت خلال الفترة 1964-1967، و أهم ما اتسمت به هو تخفيض التعريفات الجمركية التي كانت موجودة سنة1960 إلى 50 % و كذلك أسفرت على اتفاق لمكافحة الإغراق، وخلال هذه الفترة جاء نص في فقرة التجارة و التنمية فيه على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، و أن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها، وانخفضت التعريفات الجمركية بشكل مختلف من دولة إلى أخرى مثل اليابان : 30 %، 24 %كندا، وانخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا وأوروبا بنسب تتراوح بين 5-10 % [1].

7-جولة طوكيو:

تعتبر جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع و تحسين نظام الجات، فقد صاغت اتفاقات خاصة بالقيود غير جمركية تتمثل في:[2]

-إتفاقية الدعم تتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية و تلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى الأعضاء.

-اتفاقية القيود الفنية على التجارة TBT: وهي إجراءات تتخذها الدول لأغراض أمنية أو صحية أبيئية على أن لا تعرقل هذه الإجراءات تدفق سلع الدول الأخرى إلى أسواقها.

-إجراءات تراخيص الاستيراد: هي كوسيلة للحد من الواردات.

-اتفاق المشتريات الحكومية: الخاص بتلك القطاعات السلعية التي تحتكر الحكومة التداول فيها عن طريق الاستيراد.

- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك على أساس القيمة الواردة في فاتورة السداد دون اللجوء على التقدير الجزافي لقيمة السلعة المستوردة على أن تسري ابتداء من 1981/1/1.

-اتفاقية اللحوم والثروات الحيوانية واتفاقية الألبان: بغرض توسيع نطاق التجارة الدولية في هذه المنتوجات.

-اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية: من خلال إلغاء كافة الرسوم و التعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية انطلاقا من أول يناير 1980.

-اتفاق مكافحة الإغراق: الذي تم التوصل إليه في جولة كنيدي، حيث يقصد الإغراق بيع المنتجات في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق المحلية و يحدث أيضا عندما يكون سعر تصدير المنتج أقل من تكاليف إنتاجيته.

---

[1] نبيل حشاد ، **الجات و المنظمة العالمية للتجارة**،دار النشر الذهبي ، القاهرة، 1996، ص43 .

[2] **ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية** ،المركز الوطني للمعلومات ، اليمن ، ص 6 .

8- جولة الأورغواي

تعتبر أهم الجولات و أكثرها طموحا حيث شارك فيها ممثلو 107 دولة في البداية وانتهت بتصديق 117 دولة عليها، و توجد عدة تحولات ساهمت في تسريع قيام جولة الأورغواي أهمها:[1]

- زيادة فرض القيود الجمركية و خاصة الدول المتقدمة كإجراءات حماية تجارتها.
- فشل تحقيق التنمية في الدول النامية تفاقم مشكلات المديونية.
- تراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تزايد معدل نمو التجارة الدولية في الخدمات.

و قد كانت الأطراف المتعاقدة تسعى لتحقيق عدد من الأهداف المعلنة لجولة الأورغواي و التي كانت تتعلق بتسهيل التبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والمنتجات والملابس[2]، وتمثل مضمون جولة الأرجواي في:

1- زيادة حرية الوصول إلى الأسواق:

عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية و تقليل القيود الكمية التي تقف في طريق التجارة الدولية وقد أوضح البيان الوزاري عند بدأ مفاوضات جولة الأورغواي أنه توجد عدة مواضيع سوف تتطرق إليها المفاوضات فهي لا ترتكز على السلع المصنعة فقط بل تشمل تجارة السلع الزراعية كذلك[3].

2- تنظيم المناطق الجديدة للتجارة:

ويقصد بها تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية و مجال إجراءات ضبط الاستثمار الأجنبي.[4]

3- **تحسين القواعد الموجودة و زيادة فاعلية نظام الجات و الإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة :**

و ذلك من خلال التفاوض في عدة موضوعات مثل مكافحة سياسة الإغراق و تطوير نظام الجات، إدخال سلع مثل المنتوجات بالإضافة إلى زيادة ضم بعض الخدمات إلى التجارة الدولية (خدمات النقل، التأمين ...)، وتخفيض القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي، كذلك إقامة منظمة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة في العالم.[5]

و قد تبلورت الاتفاقات و الموضوعات في وثيقة ختامية لجولة الأورغواي التي تحتوي على النصوص والقرارات والإعلانات الوزارية التي تفسر بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات فأهم الاتفاقيات المكونة لمضمون جولة الأورجواي تتمثل فيما يلي:

---

[1] حمدي عبد العظيم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ، عالم الغد ،الطبعة الثالثة ،القاهرة ،2000 ، ص 229 .

[2] ضياء مجيد الموسوي ، **العولمة و اقتصاد السوق الحر** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر 2004، ص153 .

[3] أحمد عبد العليم ، **الجات و البلدان النامية** ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ، 1995، ص124 .

[4] جلال راتب العقيلي، **أثر تطبيق أحكام دورة أورغواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، 21-22 ماي 1996، ص 5.

[5] سعد ناصر، **السوق الأوروبية المشتركة و تجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية الجات**، القاهرة، 1995،ص59.

أ) اتفاقية الزراعة:

أسفرت المفاوضات حول تجارة السلع الزراعية عن توفير إطار طويل المدى لإصلاح تجارة السلع الزراعية والسياسات المحلية خلال السنوات القادمة كما تهيئ لهدف التوجه لزيادة الأسواق في تجارة المنتجات الزراعية و قد تم الاتفاق على تحرير قطاع الزراعة تدريجيا خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 10 سنوات بالنسبة للدول النامية و العمل على تحويل القيود الغير جمركية إلى رسوم جمركية، و كذلك تخفيض قيمة الدعم المباشر بنسبة 36 %، و21 % بالنسبة لكمية الصادرات الزراعية المدعومة خلال فترة التنفيذ، و أما الدول النامية فتخفض الدعم بنسبة 24 خلال فترة التنفيذ أي خلال 10 سنوات و تطبيق هذه التخفيضات على كل منتج على حدى أو مجموعة من المحاصيل و ليس على السلع الزراعية بأكملها، و كذلك نص الاتفاق على الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات الخاضعة للقيود غير الجمركية، حيث وصلت هذه الواردات إلى 2 % عام 1990، ثم ارتفعت إلى 5 % عام 2000 على الدول الأعضاء بالاتفاقية و المنتجات التي شملها هذا الاتفاق من بينها (الفواكه والخضار، البذور النباتية، منتجات الألبان) .[1]

ب) اتفاقية إجراءات الصحة و سلامة النبات:

تعني هذه الاتفاقية وضع ضوابط لضمان صحة و سلامة الطعام و الحيوان والنبات و تعترف الاتفاقية بحق الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة و بالقدر الذي يعتبر ضروريا لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان و النبات بشرط أن لا تكون في هذه الإجراءات تمييز لدولة عن أخرى، حيث توضع هذه الإجراءات طبقا إلى مقاييس إرشادية و التوصيات الدولية، وتبين الاتفاقية الإجراءات الخاصة للحماية.[2]

ج) اتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بإجراءات الاستثمار:

تقر هذه الاتفاقية بأن بعض إجراءات الاستثمار تعرقل التجارة لذلك هذه الاتفاقية تمنع على أي طرف من أن يفرض إجراء لا يتماشى مع المادة الثالثة (المعاملة الوطنية) و المادة الحادية عشر (حظر القيود الكمية) من اتفاقية الجات و من أمثلة الإجراءات المعرقلة للتجارة و التي نصت عليها الاتفاقية هي:[3]

-لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المواد المحلية في المنتج النهائي.

-لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي تحقيق توازن بين صادراته ووارداته.

-لا يجوز الطلب على الدول الأعضاء تطبيق هذه الاتفاقية بالنسبة للدول المتقدمة منحها آجال مدتها عامان أما الدول النامية خلال خمس سنوات و هذا مع بداية 1995.

---

[1] مقدم عبيرات و طواهر محمد تهامي ،**موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاورغواي و الاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، جوان 2002، ص 16.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات** ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 32.

[3] محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003، ص85

د) اتفاقية المنتوجات و الملابس:

تنص هذه الاتفاقية على إلغاء نظام الحصص للاستيراد الذي كان معمول به سابقا بهدف الامتناع عن استخدام القيود غير التعريفية على المنتجات و الملابس وكان ذلك وفقا للاتفاقات الثنائية، ويكون الإلغاء على أربع مراحل على مدى 10 سنوات خلال 1995، 1998، 2001، 2005 و نسبة الإلغاء هي على التوالي :16%، 17%، 18%، 49 % .[1]

ه) اتفاقية الحواجز التجارية الفنية:

يتعلق هذا الاتفاق بالعلامات و البيانات التجارية على السلع و المطابقة للمعايير، وكذلك إجراءات الفحص و استخراج شهادات الصلاحية، و يهدف هذا الاتفاق إلى منع التأثير و التعسف في الشروط التي تفرضها الدول الأعضاء لاستخراج هذه الشهادات مما يؤدي إلى عرقلة التجارة، وتلتزم الدول الأعضاء باستخدام المعايير الدولية وتختص بوضعها لجنة تدعى لجنة الحواجز الفنية.[2]

و)اتفاقية مكافحة الإغراق:

توضح المادة السادسة من اتفاقية مفهوم الإغراق و شروطه و الوسائل والإجراءات التي تستعين بها الدول المتضررة لإثبات وحل المنازعات المتعلقة به، فالإغراق يعني قيام مصدر بإدخال سلعة معينة إلى بلد ما لبيعها بثمن أقل من ثمنها العادي في البلد المصدر منها، وبالتالي أضر بالسوق المحلية و قضى على مبدأ المنافسة المشروعة مع المنتج المحلي المماثل له، فتصبح هذه السلعة مغرقة و تحدث ضررا للصناعة المحلية، [3] ويتعين على الدولة المتضررة من وجود حالة إغراق لأسواقها من جانب دولة أو دول معينة إقامة الدليل على ذلك وفقا للأحكام الواردة بنصوص اتفاقية الجات و تتلخص هذه الأحكام في:[4]

- إثبات أن هذا الإغراق سوف يحدث ضرر بجزء أو كل الصناعات الوطنية.
- تقوم الجهات المسئولة في الجات بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام.
- خلال مراحل التحقيق يلتزم الطرفان بتقديم أدلة إثبات أو نفي على وقائع النزاع .
- إذا انتهى التحقيق بصحة الإغراق و أضراره يتخذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية.
- أجازت الاتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع، فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر.

---

[1] عبد الباسط وفا، **النظم الجمركية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص270.

[2] عبير محمد سمير إسماعيل مصطفى، **مدى تأثير مجال تجارة السلع الزراعية في مجال منظمة التجارة العالمية و الضرائب العامة على المبيعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 89-90.

[3] جيمس جواتينى و ريتشارد ستروب ،ترجمة حمد عبد الصبور، **الاقتصاد الجزئى** ، دار المريخ ،السعودية، ص354-355.

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سابق** ، ص35

ز) اتفاقية تقييم التعريفة الجمركية:

تعطي هذه الاتفاقية الحق لإدارات الجمارك في طلب معلومات إضافية من المستوردين في حالة الشك في دقة القيمة المعلنة للسلع المستوردة، كما تعطي الحق في عدم الاعتماد على بيانات المستورد لتحديد قيمة الجمارك، وهذا قصد تحديد بدقة قيمة السلع المستوردة و فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها، حتى تمنع تهريب رؤوس الأموال و التهرب من أداء الرسوم الجمركية الصحيحة.[1]

ح) اتفاقية التفتيش قبل الشحن:

ينص هذا الاتفاق على ضرورة فحص البضائع قبل شحنها من البلد المصدر، و يمارس التفتيش قبل الشحن من جانب شركات متخصصة للتحقيق في تفاصيل الشحن، والأسعار الأساسية و الكمية والنوعية للسلع المصدرة، وهذا التفتيش يمنع إدخال سلع مغشوشة، على أن لا تكون وسائل التفتيش بها أي تمييز بين دولة عضو و أخرى تطبيقا لمبدأ الشفافية و أن لا تكون معيقة لحركة التجارة.[2]

ط) اتفاقية التجارة في الخدمات:

تتمثل هذه الاتفاقية، في التحرير التجاري الدولي في الخدمات و قطاعاتها المختلفة من كافة القيود التي تفرضها الدول الأعضاء، المتمثلة في القوانين و القرارات الإدارية الخاصة بتجارة الخدمات .[3]

ي) اتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

تهدف إلى حماية التكنولوجيا و براءة الاختراع و العلامات التجارية، وحقوق المؤلف .من التقليد والسرقة والتزوير، و توحيد إجراءات الحماية الوطنية مع إجراءات الحماية الدولية و النص عليها في هذه الاتفاقية وكذلك كيفية تسوية النزاعات الناشئة عنها و يعتبر هذا الاتفاق مفيدا لمعظم الدول خاصة الدول النامية لحماية الاختراعات الموجودة بها من الغش و التزوير و التقليد.[4]

ك) وثيقة تفاهم بشأن القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات:

توضح هذه الوثيقة كيفية تشكيل جهاز لتسوية المنازعات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق اتفاقية الجات 1994، وتوضح القواعد القانونية التي تحكم كيفية سير الدعم وإجراءاتها أمام هيئة تسوية المنازعات.[5]

12-اتفاقية الدعم و إجراءات التعويض:

تحتوي هذه الاتفاقية على تعريف محدد للدعم حيث تسلمت ثلاث أنواع من الدعم المتمثل في:[6]

---

[1] محمد محمد علي إبراهيم ، **مرجع سابق** ،ص80

[2] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية** ، بيروت ، 2003، ص293 .

[3] بها جيرات لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، **انفاقات منظمة التجارة العالمية المثالي و الاختلالات و التغيرات اللازمة**، دار المريخ، السعودية، 2005، ص141.

[4] أحمد عبد الخالق ، **الاقتصاد السياسي لحماية قانون الملكية الفكرية** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2006 ،ص 60.

[5] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مرجع سابق** ،ص 47 .

[6] Dominique Pante, **Institutions et politiques commerciales internationales** , Armand colin, Paris, 1998, P-P52-53.

– الدعم المحظور: وهو المتعلق بدعم الصادرات كفرض تكاليف نقل منخفضة لنقل السلع المصدرة، والدعم الذي يتوقف على استخدام السلع المحلية بالتفضيل على السلع المستوردة.

– الدعم القابل لاتخاذ إجراء ضده: وهو ما يتسبب في إحداث تأثيرات ضارة بمصالح الأعضاء الآخرين بما يمكنهم من إحالة الموضوع إلى هيئة تسوية المنازعات، وإذا أثبتت التأثيرات على العضو إلغاء الدعم الذي يقدمه، أو إثبات أن الدعم لا يسبب ضرر كبير للعضو الشاكي.

– الدعم الغير قابل لإجراء إتخاذ ضده: يكون هذا الدعم موجه لتطوير نشاط لم يصل بعد إلى المستوى منافسة برامج دعم البحوث، برامج دعم متطلبات البيئة و قد تكلم الجزء الآخر من الاتفاقية على التدابير التعويضية مثل فرض الرسوم التعويضية مقابلة للدعم ولا يجوز فرضها إلا بعد إجراء تحقيقات و ثبوت ضرر الدعم، ونعفي الاتفاقية البلدان النامية و الأقل نمو من الأحكام الخاصة بالدعم المحظور و يؤجل تطبيق هذه الأحكام على الدول النامية لمدة ثماني سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ومن نتائج جولة الأورغواي أن شهدت مدينة مراكش المغربية في 1994/4/15 توقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ، وينص هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالمية و خفض الرسوم الجمركية و تأسيس المنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تحل مكان الجات وكذلك من بين نتائجها ما يلي:[1]

– اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية و ذلك راجع إلى إزالة العوائق التي تعارض تجارة هذه السلع.

– خفض دعم الصادرات الزراعية في الدول المتقدمة بنسبة 36 %من القيمة و 21 % من الحجم و في الدول النامية بنسبة 24 من القيمة و 14 من الحجم.

– خفض التعريفات الجمركية على المحاصيل والمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة و الدول النامية بنسب مختلفة.

– تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول المتقدمة الصناعية من السلع الصناعية لقد أعطت الدول النامية للاستثمار الأجنبي العديد من المزايا لتشجيع المستثمر الأجنبي للاستثمار في تلك الدول، أما الدول المتقدمة فترى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تشبه الدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، ولهذا وجب إلغاء معظم هذه الإجراءات التي تتعارض مع مبادئ GATT و التي تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية.

– كانت اتفاقية المنتوجات متعددة الألياف (المنسوجات) تقوم على أساس الحصص، تستهدف إلغاء القيود الكمية في التجارة الدولية من أجل زيادة تحريرها إلا أنه يعترف بوجود قيود تجارية أخرى ليست مبررة في نصوص الجات و التي سوف يتم إزالتها عند بدأ العمل بهذه الاتفاقية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص 63-64 ,

المطلب الثاني : الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول : تعريف المنظمة العالمية للتجارة و هيكلها

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1جانفي 1995، [1]وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة الهيكل الدولي الوحيد الذي يتعامل مع قوانين التجارة بين الدول،[2] فهي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية [3]، وهناك عدة تعريفات للمنظمة فهناك من يعرفها على أنها " عبارة عن إطار قانوني و مؤسس لنظام التجارة متعددة الأطراف، ويؤمن ذلك الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة و تنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات و المفاوضات الجماعية و الأحكام القضائية للمنازعات التجارية ".[4]

بمعنى أن منظمة التجارة العالمية هي مكان عالمي لتحديد القواعد والأعراف العالمية للسلوك التجاري العالمي، و تكون منتدى عالمي لإجراء المفاوضات التجارية العالمية، و تقوم بمهام محكمة دولية للمنازعات ذات الصبغة التجارية، وهناك من يعرفها على أنها " مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة "[5] .

من خلال هذين التعريفين يظهر أن WTO هي مؤسسة دولية كباقي المؤسسات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي .

تقود منظمة التجارة العالمية العمليات التي تتضمنها الاتفاقيات كالاتفاقات الخاصة (بالتجارة في السلع، الخدمات، الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المتعلق بالتجارة)، ولها في سبيل ذلك الحق القانوني في تفتيش جميع الدول الأعضاء حتى تتوصل إلى ضمان حرية التجارة العالمية ومحاربة أية سياسات حمايته، لتصبح المنافسة هي القانون الحاكم في كافة الأسواق العالمية سواء كانت داخلية أم خارجية[6].

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000 ، ص276 .

[2] **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة (التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة)** ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، جامعة الدول العربية ،2007، ص 52 .

[3] إبراهيم ناصر ، **منظمة التجارة العالمية و آثارها الثقافية و موقف المملكة منها** ، www.pdffactory.com ،2012/11/02 ،19:49.

[4] سليمان التركي، **التجارة في المستقبل، نشر مجلس الأعمال الأمريكي– السعودي**، بدون ذكر تاريخ النشر، ص9.

[5] محمد مطر، **الالتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة**،دار الفكر، 1998، سوريا، ص10.

[6] أحمد بديع بليح والسيد أحمد عبد الخالق ، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003/2002 ، ص26.

بطاقة تعريفية للمنظمة العالمية للتجارة:

المقر: جنيف (سويسرا) .

الإنشاء: 1995/1/1 بعد مفاوضات جولة الأورجواي (1986 – 1994) .

عدد الأعضاء :159 إلى غاية 2 مارس 2013 .

الموظفون في السكرتارية :629 موظف .

الرئيس : باسكال لامي.

الميزانية :يكون تمويل الجزء الأكبر لـــ WTO من مساهمات الأعضاء والتي وضعت على أساس حصتها في التجارة الدولية و مساهمة الدول الأعضاء في 2012 كانت 196003900 رنك سويسري

و تقوم wto على مبادئ لا تختلف كثيرا على تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل اتفاقية الجات غير أنه يمكن القول أن هذه المبادئ وردت في شكل مواد ونصوص قانونية ضمن الاتفاقيات المنشأة في ظل المنظمة.

ثانيا: هيكل المنظمة العالمية للتجارة

يعكس الهيكل التنظيمي لـــ WTO المهام والأهداف التي جاءت من أجلها، وهو يشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة و يقسم إلى أجهزة عامة و أجهزة متخصصة كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (04):الهيكل التنظيمي لـــ WTO

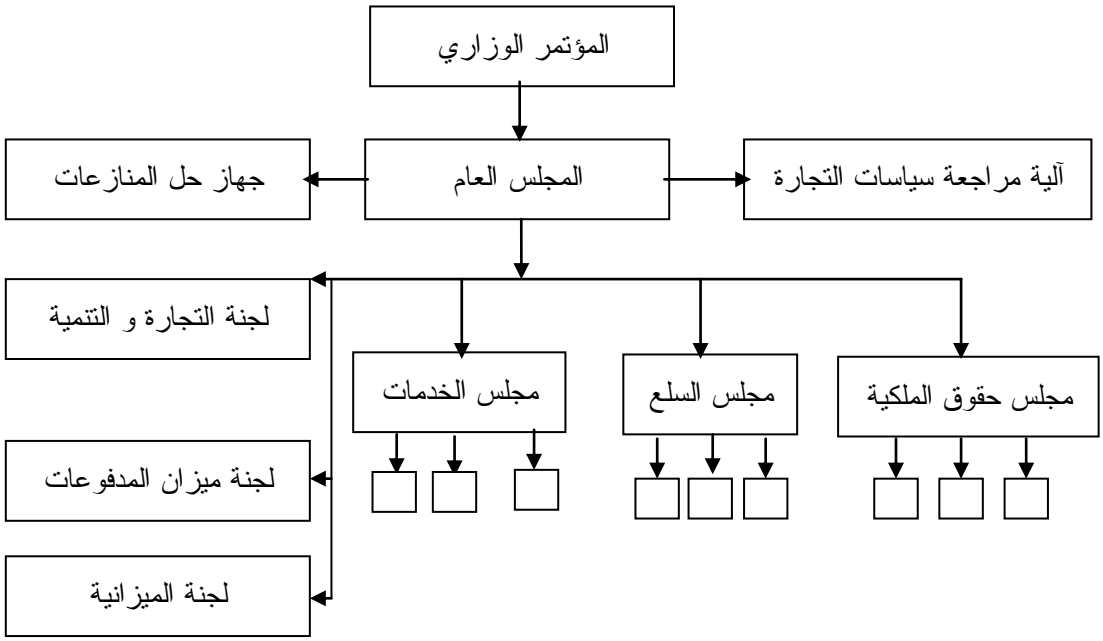

لجان مشكلة لأجل تسيير الاتفاقيات التجارية.

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، بدون ذكر دار النشر، ط 1 الإسكندرية، 2006، ص69.

1-الأجهزة العامة: تتمثل هذه الأجهزة فيما يلي:

أ) المؤتمر الوزاري:

يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير الخارجية على الأقل و يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين عل الأقل[1]، و يكون لكل عضو صوت واحد وهذا قصد تحقيق مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، وهو أعلى سلطة في المنظمة ويشرف على تنفيذ مهامها و اتخاذ القرارات الخاصة بالمواقف المتعلقة باتفاقيات التجارة متعددة الأطراف.[2]

وقد عقد المؤتمر الوزاري أول اجتماع له بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة 1998، ثم المؤتمر الثاني في جنيف بسويسرا، ثم المؤتمر الثالث سياتل في و. م. أ 1999، و المؤتمر الرابع في الدوحة2001، والمؤتمر الخامس في كانكون بالمكسيك2003، والمؤتمر السادس في هونغ كونغ2005، المؤتمر السابع بجنيف 2009، المؤتمر الثامن بجنيف 2011، المؤتمر التاسع المزمع عقده في بالي(اندونيسا) في ديسمبر 2013 .[3]

ب) المجلس العام:

يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، و يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري خلال الفترة التي تفصل بين اجتماعاته، و يراقب هذا المجلس السياسة التجارية للدول الأعضاء [4].

بصفة دورية وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء و تخضع له جميع المجالس المخصصة، واللجان الفرعية.[5]

ج) الأمانة:

ينشأ المؤتمر الوزاري الأمانة و يعين المدير العام الذي يرأسها، و هذا الأخير يعين موظفي الأمانة، ولا يقل المدير العام و موظفي الأمانة أية تعليمات من أية حكومة أو جهة خارج المنظمة، و أيضا لا يجوز للدول الأعضاء أن تطلب القيام بما يخالف واجباتها، تقوم الأمانة بالمهام الإدارية فيما يتعلق بالشؤون المالية ومسائل الميزانية.[6]

د) جهاز تسوية المنازعات:

يباشر هذا الجهاز أعماله من خلال المجلس العام للمنظمة، و قد ينعقد المجلس للاطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات، وقد كانت GATT تحتوي على أحكام لتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف،

---

[1] الصادق بوشنافة ،**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)** ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007/2006 ،ص 118 .

[2] سمير محمد عبد العزيز ،**مرجع سابق** ، ص 70

[3] **www.wto.org** , 25/05/2012 ,16 : 34 .

[4] إبراهيم خليفة ، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006، ص82

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي و نظريات و سياسات** ، عمان ، دار الميسرة ، 2007، ص474.

[6] **www.ahewar,org/debat/Show.art.asp?aid=269827** ,20/04/2013 ,16:39 .

غير أنها كانت تتميز بالقصور وهذا راجع إلى غياب هيئة مكلفة بالإشراف على تنفيذها يعمل على إيجاد الحلول التي ترضي جميع الأطراف.[1]

هـ) آلية استعراض السياسة التجارية:

يعتبر من الأجهزة المستحدثة، على الرغم من انه خلال GATT كانت اجتماعات الدول الأعضاء تمثل نوعاً من الاستعراض العام للسياسة التجارية، إلا أنها كانت اجتماعات غير منظمة لا يحكمها تنظيم معين يحدد الهدف منها، [2]وتم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام للمنظمة الذي يضطلع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية، و للجهاز الحق في تعيين رئيس له وهذا الجهاز يهدف إلى رقابة تنفيذ الالتزامات التجارية من قبل أعضاء WTO بحيث تخضع السياسات التجارية للدول الأعضاء إلى مراجعة دورية، فالإتحاد الأوروبي، و.م.أ، اليابان، كندا يخضعون لمراجعة كل عامين، وتوجد دول تتم مراجعة سياستها التجارية كل 4 سنوات، أما الدول النامية كل 6 سنوات، وتجري مراجعة السياسة التجارية بواسطة هيئة اعتماد على تقريرين: تقرير مقدم من العضو الخاضع للمراجعة، الذي يصف فيه العضو السياسات التجارية التي ينتهجها و تقرير من سكرتارية المنظمة، هذه التقارير تعتبر المصادر القيمة للحصول على بيانات السياسة التجارية الأول للأعضاءWTO [3].

2-الأجهزة المتخصصة :

هناك نوعين(المجالس واللجان)، حيث تتخصص المجالس بقطاع من القطاعات أما اللجان تتخصص بمسائل محددة.

أ) المجالس:

تشمل مجلس التجارة في السلع و مجلس التجارة في المنتجات و مجلس التجارة في الملكية الفكرية كل مجلس ينفذ الاتفاقات التي تقع في دائرة اختصاصاته.[4]

ب)اللجان الفرعية:

تشمل اللجان الفرعية التي أنشأها المجلس الوزاري و تقوم بالمهام المكلة إليها من طرفه و من طرف المجلس العام في إطار اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف وتشمل هذه اللجان في لجنة التجارة و التنمية و التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا وهناك أيضا لجنة لقيود ميزان المدفوعات والتي تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، ولجنة للميزانية والمالية والإدارة حيث يعوض المدير العام التوقعات المسبقة لميزانية المنظمة و التقرير المالي السنوي على هذه اللجنة وتقوم هذه الأخيرة بفحصها وتقديم التوصيات المتعلقة بها إلى المجلس العام فهي تهتم بالمسائل الداخلية

---

[1] جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجار تجارة السلع**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003-2004، ص19.

[2] مصطفى سلامة، **قواعد الجات، المؤسسة الجامعية**، بيروت، 1998، ص62.

[3] **المنظمة العالمية للتجارة(تسوية النزاعات)**، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية، نيويورك ، 2003، ص9

[4] عدنان شوكت شومان، مرجع سابق، ص53.

للمنظمة، إضافة إلى اللجان الفرعية المتخصصة بمجلس السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، وتكون العضوية في اللجان الفرعية مفتوحة لجميع من يرغب الانتماء إليها من الدول الأعضاء و يمكن للمؤتمر الوزاري إنشاء أي لجان كلما دعت الحاجة إلى ذلك .[1]

الفرع الثاني: مهام و أهداف المنظمة العالمية للتجارة

أولا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

لقد أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة مهام من بينها:[2]

-الإشراف على تنفيذ و إدارة الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

- العمل على فض وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقا لأسس التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك.

- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسات التجارية و مدى تطابقها مع اتفاقيات WTO .

- تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات، باعتبارها كقاعدة للمعلومات كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة و تحليل القضايا التجارية المعاصرة.

- التعاون مع صندوق النقد الدولي F.M.I والبنك العالمي B.M والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.[3]

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

يعتر تحرير التجارة العالمية الهدف الرئيسي للمنظمة وفي هذا الإطار تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الآتية:[4]

- تحقيق تنمية لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية و ذلك من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، و ذلك أثناء اتخاذ و إصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

- تقوية الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية .

- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة و ذلك انطلاقا من زيادة التجارة العالمية.

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

- إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية و زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقا لاتفاقيات الأورغواي .[5]

---

[1] أسامة المجذوب، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص79.

[2] بوطمين سامية ، **انضمام الجائر إلى المنظمة العامية للتجارة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص نضرية التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، جوان 2001، ص 191.

[3] محمد قويدري ،**انعكسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية** ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد 01 ،2002 ،ص 09 .

[4] ناصر دادي عدون ، محمد متناوي ،**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 03، 2004 ، ص 68.

[5] Berangere taxil, l'omc et les pays en developpement , montchrestien , paris, 1998,P29.

الفرع الثالث: آلية عمل المنظمة العالمية للتجارة

أولا: اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة بطريقتين ؛إما بالتراضي أي توافق الآراء وهذا ما ورد في المادة 9، أو عن طريق التصويت في حالة عدم توافق الآراء حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في اجتماعات المؤتمر الوزاري و المجلس العام، ويتخذ القرار بالنظر إلى أغلبية أصوات الحاضرين ما لم يرد خلاف ذلك و هو ما سنوضح كما يلي :

1- توافق الآراء كطريقة عادية لاتخاذ القرار في المنظمة

حيث يتحقق التوافق في الآراء عندما لا يعترض أي عضو من أعضاء WTO على القرار المقترح، وهذه الطريقة كانت متبعة أثناءGATT و استمر العمل بها في WTO ، حيث يتم عرض مواضيع واقتراحات معينة ثم يتم إجراء مفاوضات جدية عليها و يوافق على الاقتراحات في حالة عدم اعتراض أي دولة عضو في المنظمة .[1]

2- التصويت كطريقة استثنائية لاتخاذ قرارات المنظمة

و استعملت هذه الطريقة كذلك أثناء GATT و استمر العمل بها فيWTO، بحيث أن لكل دولة صوت واحد حتى تكون المساواة في المعاملة بين جميع الأعضاء، على الرغم من أن الدول الصناعية طالبت بأن يكون لكل دولة عدد من الأصوات حسب حصة الدولة من التجارة الدولية في القطاع المعني، ولكن لم تتحقق رغبتها لسببين، السبب التقني والمتمثل في صعوبة التحديد الكمي الدقيق لحصة كل دولة الاقتصاد العالمي، أما السبب السياسي فيتمثل في معارضة الدول النامية التي ترفض سيطرة الدول المتفوقة تجاريا على اتخاذ القرارات، وكاستثناء منح للاتحاد الأوروبي عدد من الأصوات بعدد دول الأعضاء في WTO، يتم اللجوء إلى التصويت عندما لا يتحقق تطابق الآراء في الحالات التالية[2] :

أ- من أجل قبول انضمام عضو جديد في المنظمة يجب موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء.

ب – تفسير أحكام اتفاقيات المنظمة، بحيث تعود السلطة للقيام بالتغيرات إلى المؤتمر الوزاري والمجلس العام فقط، حيث يتخذ القرار باعتماد التغيرات التي يوافق عليها أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

ج – تعديل أحكام اتفاقيات المنظمة، حيث نصت المادة 10 من اتفاق إنشاء المنظمة أنه لكل عضو له الحق في أن يقدم اقتراح للمجلس الوزاري ليعدل أي اتفاقية من اتفاقياتها ، كما يحق للمجالس المتخصصة أن تقترح تعديل أحكام الاتفاقيات التجارية التي تشرف عليها .

يقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء ما إذا كان هذا الاقتراح سيتم عرضه على الأعضاء أم لا ويعرض إذا تم موافقة ثلثي الأعضاء كما يقرر المؤتمر الوزاري قبول التعديل إذا قبلته ثلاثة أرباع الأعضاء

[1] Olivier blin , lorganisation mondiale du commerce , ellipses paris , 1999 , p21.

[2] جميلة معلم ،**مرجع سابق** ،ص35 .

فيwto، وإذا رفضت دولة ما هذا التعديل، يستوجب انسحابها من المنظمة، ويعتبر وسيلة تهديد خاصة للدول الضعيفة العضو في wto.

ثانيا : آلية فض النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة

أوكلت مهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء في WTO إلى المجلس العام، فأي عضو متضرر من خرق نصوص الاتفاقيات يوجه شكواه إلى المنظمة و في هذه الحالة تعين لجنة للتحقيق في الموضوع و اقتراح الحل المناسب، و نص اتفاق الأورغواي على مراحل تسوية النزاعات كما يلي :[1]

1- التشاور و المصالحة :

تطلب الدولة المتضررة عقد مفاوضات مع الطرف الثاني، وعند عدم الاستجابة لهذا الطلب بالإيجاب خلال شهر، تلجأ الدولة المتضررة إلى WTO و تطلب منها تشكيل هيئة لحل النزاع .

2 -إصدار القرار:

تصدر الهيئة قراراتها وفقا لقوانينها وعلى الطرف الخاسر تنفيذ تلك القرارات كما يحق له طلب الاستئناف.

3 -التعويض :

في حالة إذا لم تلتزم الدولة المخلة بالاتفاقيات التجارية للمنظمة بقرارات الهيئة بعد الاستئناف، يمكن للدولة المتضررة أن تتلقى تعويض من الدولة المخلة بالاتفاق، أو السماح للدولة المتضررة بالمعاملة بالمثل ضد الدولة المخلة .

المبحث الثالث : الملف الزراعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

يعد اتفاق الزراعة من أهم الاتفاقات المتوصل إليها في جولة الأورجواي، فقد شكل ملف الزراعة عائقا أمام إنهاء الجولة في الموعد المحدد لها عام 1990، نتيجة تضارب المفاوضات في مجال تجارة المنتجات الزراعية وذلك راجع إلى الحساسية الكبيرة لهذا القطاع، ليس من جانب التخفيضات الجمركية باعتباره مجال تقليدي للتفاوض، بل تم دمج موضوعات أخرى شوهت لتجارة المنتجات الزراعية.

المطلب الأول :مفاوضات اتفاقية الزراعة في جولة الأورجواي

الفرع الأول :أطراف التفاوض

تمثلت الأقطاب الرئيسية للمفاوضات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وشاركت بصورة محدودة في المفاوضات كل من الدول المصدرة للحبوب والدول المستوردة للغذاء و اليابان وكوريا.[2]

وقد انصب هدف الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بصفة عامة والحد من السياسات الحمائية لدول الاتحاد الأوروبي، أما الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا كانت رافضة

[1] حشماوي محمد ، **مرجع سابق** ، ص 150

[2] محمد عمر حماد أبو دوح ،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، الدار الجامعية ،2003 ،ص ص 55 .

لتوجيهات الأمريكية و لم تقبل هذه الدول على تحرير المنتجات الزراعية إلا بالقدر الذي يجنبها المصادمات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين هدفت الدول المصدرة للحبوب و المتمثلة في (كندا، استراليا، نيوزلندا، تايلاند، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، شيلي، أورجواي، فيجي، المجر) إلى الحفاظ على نصيبها من السوق العالمي باعتبارها مصدر صافي للمنتجات الغذائية .[1]

أما الدول المستوردة للغذاء فقد كان اهتمامها بأثر المفاوضات الداعية إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ارتفاع أسعار و من ثم قيمة وارداتها الغذائية، و لذلك حارت هذه الدول بين تأييد دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالإبقاء على دعم الصادرات بما يجنبها الآثار السلبية المتمثلة في تزايد و ارتفاع قيمة وارداتها وبين تأثير الولايات المتحدة فيما يتعلق بتسهيل النفاذ إلى الأسواق بما قد يؤدي إلى زيادة صادرات هذه الدول و كذلك الوقوف مع رأي الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك أنها تقدم إعانات غذائية لهذه الدول .[2]

أما اليابان و كوريا فكانتا تحرصان على الحد من آثار الاتفاقية على ما تتبعانه من سياسات حمائية لقطاعهما الزراعي، و خاصة فيما يتعلق بإنتاج الأرز، فقد أعلنت اليابان رفضها لفتح أسواقها أمام واردات الأرز وعلى الرغم من الدور الذي لعبته كل من الدول المصدرة للحبوب و بصفة خاصة أستراليا، و دور اليابان و كوريا و الدول المستوردة للغذاء، إلا أنه يمكن القول أن نتائج المفاوضات قد تحددت وفقا لآليات توازن مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي .[3]

الفرع الثاني :آلية المفاوضات

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية في عام 1987 حيث نادت بإلغاء كافة القيود والإجراءات التي تشوه تجارة المنتجات الزراعية فيما أطلق عليه الخيار الصفري والمتمثل في إلغاء كافة أشكال دعم المنتجات الزراعية و إلغاء كافة القيود الكمية على الواردات بما يسمح بتطبيق مبادئ الجات على تحير المنتجات الزراعية، وعلى عكس ذلك رفضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذلك على أساس أنه سوف يؤدي إلى إحلال المنتجات المحلية، وكحل وسط بين الاتجاهين أعلنت الدول المصدرة للحبوب إمكانية تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ثلاث مراحل :

أولا : تجمد (تثبت) القيود القائمة على تجارة المنتجات الزراعية سواء ما كان منها بتقديم دعم الإنتاج أو الصادرات، أو ما كان مرتبط بالقيود الكمية على الواردات .

ثانيا : ثم يلي ذلك خفض هذه القيود خلال عامين (90/89) بمعدل 10 % .

ثالثا : ثم يتم تطبيق المزيد من مبادئ الجات على تحرير تجارة المنتجات الزراعية .

و في هذه الأثناء أعلنت و.م .أ على ضرورة تحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية و بهذا اقتربت وجهة نظر الدول المصدرة للحبوب من وجهة نظر و.م. أ في مواجهة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أما

---

[1] بن عمر الأخضر ،**آثار تحرير التجارة العالمية على القطاع الزراعي في الدول العربية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007/2006 ،ص 39 .

[2] محمد عمر حماد أبو دوح ،**مرجع سابق** ،56 .

[3] **L'Accord du cycle d'Uruguay sur l'agriculture** , OCDE ,Paris ,2001,p7.

الدول المستوردة للغذاء و التي كانت و مازالت في حالة لا يقين يتعلق بالآثار المحتملة لهذه الاتفاقية فطالبت بأن تكون التزاماتها بشأن تحرير المنتجات الزراعية أقل و على فترة أطول مقارنة مع الدول المتقدمة . مع ضرورة العمل على تجنب هذه الدول الآثار السلبية المتمثلة في ارتفاع قيمة وارداتها الغذائية، فهكذا كانت بداية المفاوضات بما تضمنته من خلافات ، وخلال أفريل عام 1989 و في جنيف تنازلت و.م.أ عن الخيار الصفري و رأت البدأ بتجميد القيود السائدة على حرية تجارة المنتجات الزراعية، و رغم ما أبدته و-م-أ من تنازلات إلا أن دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد رفضت خفض دعم الصادرات، و قد كان موعد انتهاء جولة أوروجواي هو ديسمبر 1990 و أمام رفض المجموعة الاقتصادية الأوروبية تم تمديد أجل جولة أوروجواي إلى أجل غير مسمى .[1]

و في عام 1991 تقدم المنسق العام للجان السيد " **آرثر دنكيل** " بوثيقة أطلق عليها اقتراح دنكيل والتي تضمنت تصورا لكيفية إنهاء كافة المفاوضات التي تمت في جولة أوروجواي بما في ذلك التخفيضات التي يتم إجراءها على القيود التي تحد من حرية تجارة المنتجات الزراعية، و قد عمل هذا الاتفاق إلى إنهاء الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية، و ذلك بالتوصل إلى اتفاق و الذي يتضمن تخفيض 36% من نفقات الميزانية لدعم الصادرات مع خفض 24 % من حجم الصادرات المدعمة و بخفض الدعم المحلي بنسبة 20% من متوسط الدعم في الفترة (1986-1988) مع سيران التخفيض في الفترة (1993-1999) إلى جانب تطبيق أسلوب التعريفة مع تخفيضها بنسبة 36 % في الفترة (1993-1999) و ألا يقل الحد الأدنى للتخفيض عن 15 % ، و تعتبر هذه الوثيقة بما تضمنته من تخفيضات بمثابة ضغط على الدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية لإرغامها على إعادة صياغة السياسة الزراعية المشتركة.[2]

و في المقابل تقدمت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بخطة "**ماشاري**" و التي تعتبر حل وسط بين رغبة أمريكا و الدول المصدرة للحبوب في تحرير المنتجات الزراعية و التي تبلورت في اقتراح دنكيل، وبين حرص دول الجماعة الأوروبية على الحفاظ على الملامح الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة، وتضمنت هذه الخطة تقديم دعم الإنتاج المحلي في صورة إعانات نقدية لتعويض المنتجين عن انخفاض الأسعار نتيجة خفض التعريفة والقيود الكمية أي الاعتماد على السياسة الاتفاقية بدلا من السياسة السعرية للحفاظ على دخول المنتجين الزراعيين، إلا أن هذه الخطة رفضت فيها دول الجماعة الأوروبية خفض دعم الصادرات و هو ما يعني استمرار تشويه الأسعار عالميا [3].

حيث خلال عقد الثمانينات حدث خلاف كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي حول إعانات التصدير، كونه يؤدي إلى غزو المنتجات الزراعية الأوروبية للسوق الأمريكية، فالأسعار الأوروبية

---

[1] محمد حماد عمر حمد أبو دوح ،**مرجع سابق** ، ص57- 60 .

[2] مقدم عبيرات ،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم الاقتصاد ،جامعة الجزائر،2002 ،ص 272 .

[3] محمد عمر حماد أبو دوح ، **مرجع سابق** ،ص61 .

منافسة للأسعار المحلية الأمريكية نتيجة للتكلفة غير الحقيقية و المدعمة، وهذا ما يبينه الجدول لهذا طالبت و.م.أ بتخفيض هذا الدعم بنسبة 75 بالنسبة للمنتجات الزراعية الأوروبية .

الجدول رقم(02) : آليات دعم الصادرات بالنسبة لـــ و-م-أ و المجموعة الأوروبية (دولار أمريكي)

الولايات المتحدة الأمريكية		**الاتحاد الأوروبي**	
السعر الموضوعي	%4.38	السعر الموضوعي	%6.10
دعم التصدير	%2.43	دعم التصدير	%4.22
سعر التصدير	%1.95	سعر التصدير	%1.88

Source : Gerard-marie, henry , dynamique du commerce International , nouveau protectionisme ou libre echange , economica , paris ,1995, p 153 .

و في 20 نوفمبر 1992 و للحد من شدة الخلافات بين قطبي النزاع عقد اجتماع **بلير هاوس** للوصول إلى بعض التوفيقات باقتراح دنكيل المعبر عن توجهات أمريكية و خطة **ماشاري** التي جاءت بها المجموعة الأوروبية و قد تضمن اتفاق **بلير هاوس** أربع أجزاء رئيسية :[1]

- بروتوكول الوصول للأسواق عن طريق خفض التعريفة الجمركية
- اتفاقية لخفض الدعم بكافة صوره و تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية
- اتفاق للإجراءات (و من الإجراءات التي يجب أن تتحقق فتح الأسواق و ذلك بتحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود جمركية والتي يتم تثبيتها عند حد أقصى ثم يتم خفضها تدريجيا انسجاما مع المبدأ الرئيسي للجات والذي يقضي بأن تكون حماية السوق الوطني تقتصر على التعرفة الجمركية).

- و أخيرا مشروع لقرار وزاري تم اعتماده في مؤتمر مراكش عام 1994 لتعويض الدول النامية المستوردة للغذاء و الدول الأقل نموا حيث كانت العديد من الدول المصدرة للمواد الغذائية تقدم الدعم للشركات المصدرة ويخفض الدعم أو إلغاؤه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة من طرف الدول النامية و هو ما يحملها مشاكل مالية، مما أدى إلى وضع آليات ملائمة لضمان ألا يؤدي تنفيذ نتائج جولة الأوروجواي في مجال تجارة السلع الزراعية إلى آثار سلبية و ذلك بتوفير المعونة الغذائية بمستويات كافية تلبي الاحتياجات الغذائية للدول النامية المستوردة لغذاء و لهذا الهدف وافق الوزراء على استعراض مستوى المعونة الغذائية الذي تحدده دوريا اللجنة الدولية المعينة في إطار اتفاقية المعونة الغذائية لعام 1986 .

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، دار الثقافة ، 2009 ، عمان ، ص 176

و تم الاتفاق على خفض دعم الصادرات إلى 21 % خلال ست سنوات على أن تكون فترة الأساس لاحتساب نسبة التخفيض هي الفترة (1988/1986)، كما تم الاتفاق على اعتبار مدفوعات الدعم النقدي للمنتجين التي اقترحها **ماشاري** لا تتعارض مع مبادئ الجات، و أن يكون خفض دعم الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية ككل و ليس لكل منج، و هكذا تم التوفيق بين و-م-أ و المجموعة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق باتفاقية المنتجات الزراعية.[1]

و كما تم الاتفاق كذلك على تخفيض الصادرات المدعومة 24 % خلال 10 سنوات للدول النامية، أما الدول الفقيرة جدا يتم إعفاؤها من هذا الالتزام .[2]

المطلب الثاني:العناصر الأساسية للاتفاقية

تقوم اتفاقية المنتجات الزراعية على ثلاث محاور أساسية متمثلة في النفاذ للأسواق وتقييد دعم الإنتاج المحلي، خفض دعم الصادرات .

الفرع الأول: النفاذ للأسواق.

يقصد بالنفاذ للأسواق تيسير الفرص لزيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال أربع آليات هي:

1- تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية:

تمثلت أول خطوة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية إحلال القيود التعريفية مكان القيود غير التعريفية لسماح بزيادة تدفق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية[3] ويحسب معدل التعريفة كالآتي:

$$م.ت = \frac{(\text{السعر في سوق بلد الإستيراد} - \text{سعر التسليم في ميناء الاستيراد}) * 100}{\text{السعر في سوق بلد الاستيراد}}$$

و يحسب هذا المعدل لكل سعلة سنويا، وباحتساب المتوسط خلال فترة الأساس المتفق عليها(**86-1988)** نصل إلى المعدل المكافئ لكل سلعة و بالنسبة لكل دولة [4].

2- تخفيض التعريفة الجمركية:

بعد تحويل القيود غير التعريفية إلى معدل مكافئ للتعريفة، تم الاتفاق على تخفيض هذه المعدلات بنسبة 36% على مدى ست سنوات (1995-**2000**) بالنسبة للدول المتقدمة، و بنسبة 24% على مدى 10 سنوات(1995-2004) بالنسبة للدول النامية و تستثنى الدول الأقل نمو من هذا الإجراء (تخفيض التعريفة) وكذلك الدول النامية التي منحت ميزة وضع حدود قصوى (سقوف) للتعريفة الجمركية و كذلك يسمح لكافة

---

[1] علي إبراهيم ، **منظمة التجارة العامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1997، ص ص 146- 147

[2] ياسر زغبي ، **اتفاقية الجات** ، دار الندى ، بيروت ، 1999 ، ص 50

[3] عبد الباسط وفا، **دراسات في مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة، مصر، 2000، ص391.

[4] يلماظ أكيوز، ترجمة أحمد عبد الخالق، **الدول النامية و التجارة العالمية (الآداء و الآفاق المستقبلية)**، دار المريخ، السعودية، 2006، ص57.

الدول بزيادة– و ليس تخفيض– معدلات التعريفة الجمركية إذا كان سعر السلع المستوردة منخفض، أو إذا حدث إفراد مفاجئ في كمية الواردات بما يؤدي إلى حدوث انحراف[1].

3– الحد الأدنى للنفاذ للأسواق:

إن الحد الأدنى للنفاذ للأسواق يهدف إلى زيادة كمية الواردات (صادرات الدول الأخرى) التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية، فهو لا يقل عن **3%** من متوسط الاستهلاك المحلي للدول المستوردة خلال الفترة(**86–1988**) على أن يتم زيادة هذا إلى **5%** عام **2000** بالنسبة للدول المتقدمة و عام **2004** للدول النامية مع ضرورة الحفاظ على كمية الواردات الحالية لكل دولة[2].

4– الاستثناءات الخاصة و إجراءات الوقاية:

إن الاستثناءات الخاصة يقصد بها السماح للدول بعدم تخفيض المعدلات التعريفية بل و استخدام القيود غير التعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية، بحيث يتم تحديد المنتجات المستثناة وأن تكون قيمة هذه الواردات أقل من 3% من الاستهلاك المحلي للدولة المستوردة في عام **1986** و ألا تكون الدولة دعمت مبادراتها منذ عام **1986**، و الدول النامية يسمح لها هذا الاستثناء على المنتجات الغذائية الأساسية ترغب في حماية إنتاجها المحلي منها، أما الإجراءات الوقائية تتمثل في استخدام القيود التعريفية على المنتجات الزراعية عندما تزيد وارداتها لكمية كبيرة، أي أن الإجراءات الوقائية تستخدم للحد من آثار انخفاض كبير في أسعار الواردات على الإنتاج المحلي بشرط أن لا تزيد التعريفة الجمركية المستخدمة كإجراء وقائي عن 30%من المعدل العادي للتعريفة السائد في سنة تطبيق الإجراءات الوقائية.[3]

الفرع الثاني: تقييد الدعم المحلي

يعتبر خفض دعم المنتجات المحلية من أهم ما ورد في هذه الاتفاقية و له أهمية تكمن في إنشاء تجارة دولية للمنتجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة و المزايا النسبية، كما أنه ينصرف بصفة أساسية إلى الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة خاصة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبذلك فإنه يجسد الهجوم الأمريكي على السياسة الزراعية المشتركة (CAP) الدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية و لتخفيض دعم الإنتاج يتم احتساب مقياس الدعم الكلي (AMS) Agregate Maesure of Support، ثم بعد ذلك يتم تخفيض هذا المقياس بنسب معينة حيث أنه نص الاتفاق الزراعي الناجم عن جولة الأوروجواي عن تخفيض بنسبة 20 % خلال 6 سنوات (1995–2000) من الدعم المحلي للمنتجين بناءا علي فترة أساس (1986–1988) بالنسبة للدول المتقدمة ؛أما بالنسبة للدول النامية تخفض الدعم بنسبة 13 % خلال 10 سنوات (1995–2004) وتم إعفاء الدول الأقل نمو من إجراء أي تخفيض .[4]

---

[1] اجلال راتب، **أثر تطبيق أحكام أورغواي على الاقتصاديات العربية**، المجلة المصرية للتنميةو التخطيط، العدد 2، 1997، ص17.

[2] مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 91.

[3] محمد عمر حماد أبودوح، **مرجع سابق**، ص ص 65–66 .

[4] daniele bianchi , **politique agricole commune « pac »,** bruylant bruscelles,2006,p 514 .

ويتضمن المقياس المكافئ للدعم الكلي ثلاث مكونات هي الدعم المقدم لمنتجات محددة الدعم المقدم للقطاع ككل، والمقياس الدعم الكلي والذي يتضمن بعض الإعانات غير مسموح باستخدامها، وهذا النوع من الدعم اعتبرته الدول المتقدمة يعارض مبادئ الجات، لكن هناك أنواع أخرى من أوجه الاتفاق موافقة لاعتبارات تحرير المنتجات الزراعية ومن ثم لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي و جمعت في ثلاث قوائم متمثلة في القائمة الخضراء gree box، القائمة الزرقاء blue box، استثناء الحد الأقصى .[1]

***القائمة الخضراء** : وهي التي لا تسبب تشويه لتجارة المنتجات الزراعية وهي معفاة من الالتزام بالتخفيض الخضراء برامج دعم المنتجين الزراعيين و تشمل ما يلي :[2]

1- الخدمات العامة : المقدمة للقطاع الزراعي دون أن تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين الزراعيين مثل (برامج البحوث العامة و البيئية و بحوث زيادة الإنتاج، برامج التدريب، خدمات الإرشاد، خدمات التسويق تقديم المعلومات التسويقية ...إلخ)

2- مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي : بمعنى الإنفاق العام الذي من شأنه زيادة الإنتاج من المنتجات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و لكي يستثنى من مقياس الدعم الكلي يجب أن تتوفر بعض الشروط كأن يكون حجم المخزون المزمع تكوينه [3] قد تم تخطيطه وفقا لاحتياجات الأمن الغذائي، وأن تكون مشتريات الحكومة للمنتجات بأسعار السوق الجارية .

3-دعم الدخول : وهي مدفوعات زيادة دخول المنتجين الزراعيين و يشرط أن لا يكون لها تأثير على قرارات الإنتاج النوعية أو الكمية (حجم الإنتاج).

4-**تعويضات الكوارث الطبيعية**

5-**مدفوعات إعادة هيكلة عرض المنتجات الزراعية:** أي إرغام المنتجين عن إنتاج منتجات معينة، بهدف الحفاظ على الأسعار المحلية و الذي تستخدمه خاصة **و.م.أ** للحفاظ خاصة على عرض القمح .

6-مدفوعات إعادة هيكلة من خلال العمليات الإنتاجية : وتتضمن المدفوعات المباشرة للمنتجين حينما يرغمون على التوقف عن استخدام مداخلات معينة .

7-مدفوعات الحكومة لبرامج تأمين الدخول للمزارعين : وذلك في حالة حدوث خسارة تعادل **30 %** من متوسط الدخل الإجمالي حيث تتم التغطية لـــ **70%** من الخسارة فقط .

8-المساعدات الإقليمية : و هذا عندا تكون أراضي المزارعين في المناطق ذات صفات غير ملائمة .

***القائمة الزرقاء** : لقد جعلت الدول المتقدمة هذه القائمة تتضمن استثناء آخر من مقياس الدعم الكلي وهو المدفوعات التي تقدمها الدول المتقدمة و بالأخص أمريكا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بغرض الحد من المساحات المزروعة من منتج معين و ذلك في حدود **85%** من مستوى الإنتاج.

---

[1] محمد حامد أبو دوح ، **مرجع سابق** ، ص 67 .

[2] أحمد جامح ، **اتفاقيات التجارة العالمية (دراسة اقتصادية تشريعية)**، ج1 ، دار النهضة ، مصر ، 2001 ، ص 334.

***استثناء مستوى الدعم الأدنى:**

و يقصد به أي دعم يقدم لأي سلعة بشرط ألا تزيد قيمته عن 5% من القيمة الكلية للإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة و لا تزيد عن **10 %** بالنسبة للدول النامية.[1]

أما مقياس الدعم الكلي ويعتبر هذا الدعم مشوه لتجارة المنتجات الزراعية فهو خاضع لالتزامات التخفيض يتمثل في القائمة الصفراء و من أهم ما تتضمنه :[2]

-المساندة السعرية التي تقدمها الدولة لمنتجيها، عن طريق تحديد أسعار تدخلية والتي تكون أعلى من الأسعار العالمية، ومن ثم تتضمن تحويلات من المستهلكين.

-المدفوعات المباشرة للمنتجين والمرتبطة بحجم الإنتاج.

-دعم مدخلات الإنتاج.

في حين لا يشمل الدعم القابل للتخفيض في حالة الدول النامية كل من الإعانات الحكومية المخصصة لتشجيع المنتجات الزراعية و الريفية، الدعم المحلي لمستلزمات الإنتاج الزراعي المقدمة عادة للفلاحين محدودي الدخل، خفض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية، شحنها داخليا و خارجيا، كما تعفى المعونات الغذائية المصدرة إلى الدول النامية بأشكالها، بالإضافة إلى ما تخصصه الدولة لتأمين المخزون الغذائي الاحتياطي في إطار برامج الأمن الغذائي، و ذلك إذ منعت تصدير منتج زراعي معين,[3]

الفرع الثالث: تخفيض إعانات الصادرات

وهذا ما جاء في المادة **8** و**9** من الباب الخامس لاتفاقية المنتجات الزراعية، و دعم الصادرات قد يكون نقدي المتمثل في الإنفاق العام لدعم الصادرات أو كمي يتمثل في كمية الصادرات المدعومة، وهناك أنواع عديدة من دعم الصادرات التي تخضع للتخفيض :[4]

- تقديم الحكومات أو هيئاتها دعما ماليا مباشرا، الدعم لشركة أو منتجين زراعيين أو تعاونية فلاحية وهذا يكون متعلق بالأداء التصديري .

- صادرات الحكومة أو أحد هيئاتها من المنتجات الزراعية بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق المحلية (سياسات الإغراق) .

- الإعانات التي من شأنها خفض تكاليف تحسين أساليب التسويق.

لقد نص اتفاق الزراعة على منع دعم الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى إلزامية تخفيض إعانات التصدير المطبقة من قبل، من حيث حددت نسبة التخفيض بـــ : **36 %** من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة

---

[1] بها حيراث لال داسة ، ترجمة رضا عبد السلام ، **منظمة التجارة العالمية (دليل للإطار العام للتجارة الدولية)**، دار المريخ الرياض المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 283.

[2] **www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/agboxes_fr** ,25/05/2013 , 21:24.

[3] **المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعي**، www.fao.org، 21/05/2013، 21:37 .

[4] dominiquepantz, **instutions et politiques commerciaes international** , edition armand colin , paris, 1998, p,72.

21 % من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس **(1990/1986)** و هذا لـــ **6** سنوات للدول المتقدمة ،[1] و بالنسبة للدول النامية فقد حددت بـــ **24 %** من قيمة الدعم و **14 %** من الكميات الخاضعة للدعم خلال **10** سنوات، و إعفاء الدول الأقل نمو.[2]

ولمواجهة أية آثار سلبية على الدول النامية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها الخاصة بالمنتجات الزراعية تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول السائرة في طريق النمو المستوردة للمواد الغذائية والتي تعاني من بعض الصعوبات في تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية(ستة سنوات) يتضمن كيفية مساعدة تلك الدول تتمثل في[3]:

1-ضمان توفير المواد الغذائية الأساسية، تكفي احتياجات الدول السائرة في طريق النمو في صورة مساعدات غذائية, أو بشكل مبيعات بشروط ميسرة، مع تقديم مساعدات مالية وفنية لتحسين الإنتاجية الزراعية لهذه البلدان والبنية الأساسية الزراعية، والاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية.

2-دعم صندوق النقد والبنك الدولي الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للغذاء التي تواجه صعوبات قصيرة الأجل نتيجة إصلاح تجارة السلع الزراعية.

المطلب الثالث :الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

1- مؤتمر سياتل(1999):

جاء هذا المؤتمر من أجل استكمال تحرير التجارة الدولية الخاصة بمختلف القطاعات من بينها قطاع الزراعة، حيث كان الملف الزراعي في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات وذلك بسبب عدم تحرير السلع الزراعية تحريرا كاملا، واختلفت فيه أراء الدول المتفاوض حيث تضامنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة (كيرنز) من أجل دفع المفاوضات إلى المزيد من التحرير في القطاع الزراعي نظرا لقدرتها التنافسية العالمية،[4] وبالمقابل كونت دول الاتحاد الأوروبي تحالفا مضادا من أجل الحفاظ على الدعم الخاص لقطاعها الزراعي، رغم أنها من أكبر الدول المصدرة للسلع الزراعية، فهو يريد أن يكون للقطاع الزراعي وضع ومعاملة خاصة ليحافظ على المكانة التنافسية المكتسبة. وبين كل هذه المؤامرات والتحالفات، نجد الدول النامية التي تتوفر على الميزة النسبية في السلع الزراعية تسعى أن يكون التحرير التام والمطلق من أجل الاستفادة من نفاذ سلعها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، لأن قدرتها التنافسية تعتبر أعلى من الدول الغنية لوفرة عناصر الإنتاج فيها، وقد كان هذا الاختلاف الواضح في

---

[1] بلعور سليمان ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ،مجلة الباحث ، العدد 06 ،جامعة ورقلة ،2008 ،**ص 56.**

[2] peter gallagher , **guide to tow and developing contries** ,new york, londou , 2000,p.p 41-44.

[3] روابنة كمال ، **تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة ،العدد 11ماي 2007 ،ص 234.

[4] سمير صارم ،**معركة (سياتل) حرب من أجل الهيمنة** ،دار الفكر المعاصر ،سوريا ،2000، 65 .

توجهات الدول المبني على المصالح الخاصة بها أهم أسباب فشل مؤتمر سياتل وأدى بالملف الزراعي إلى بقائه ضمن القضايا العالقة.[1]

2- مؤتمر الدوحة 2001:

لقد ناقش مؤتمر الدوحة القضايا العالقة لمؤتمر سياتل من بينها الملف الزراعي، حيث جدد الاتحاد الأوروبي حرصه على استمرار الدعم الزراعي لأطول فترة ممكنة و عدم التقيد بالتزامات الدولية فيما يخص ذلك، [2] كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بالإسراع بالإلغاء الدعم الذي تضخم حتى وصل على حـــدود 360 مليار دولار في الدول الصناعية الكبرى، والملاحظ أنه لم تطرأ أي تغيرات على آراء الأطراف المتفاوضة التي بقيت متعارضة وهذا ما أدى إلى بقاء الملف الزراعي ضمن القضايا العالقة .[3]

3- مؤتمر كانون 2003 :

لقد شكلت المفاوضات في المجال الزراعي أول بوادر فشل هذه الجولة، ويرجع ذلك لعدم التوصل إلى اتفاق نهائي حول العناصر الهامة المكونة لهذا الملف (الحقوق الجمركية على المنتجات الزراعية، الدعم الموجه للفلاحين، الدعم الموجه للتصدير) بسبب :[4]

- إعلان المجموعة الأوروبية عن إصلاح للسياسة الزراعية المشتركة، والتي لم تلق استحسان المنتجين الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية

- ظهور بعض الدول النامية الصاعدة وتبنيها للملف الزراعي وجعله أولوية في المفاوضات.

- بروز مجموعة 22، وهو يمثل تحالف 22 دولة نامية، شكل خصيصا لجولة كانكون لمواجهة المفاوضات بقوة أكبر وفعالية أكثر، ومن أهم الدول المشاركة فيه الهند، البرازيل والصين والتي تمثل لوحدها نصف سكان العالم، وهذا ما يعطيها قوة في المفاوضات، وقد كان لهذه المجموعة مبادرة قامت بها لدى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2003/08/20، وتمثلت هذه المبادرة في تقديم اقتراح يطالب الدول الغنية التقليص من المساعدات الزراعية والتي تشكل عائقا أمام التجارة، وكذلك الإلغاء النهائي والتام لأي شكل من أشكال الدعم عن التصدير.

- ملف القطن الإفريقي: هي مبادرة مقدمة من طرف أربعة دول إفريقية منتجة للقطن وهي: البنين، وركينافاسو، مالي والتشاد، وكانت تهدف هذه المبادرة إلى الحصول على الإلغاء النهائي للمساعدات المقدمة

---

[1] عبير محمد البرنس ،**ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل ومواقف البلاد المختلفة** ،المجلة السياسية الدولية ،مصر ،العدد139 ،جانفي 2000 ،ص 215.

[2] رضا محمد هلال ،مؤتمر **منضمة التجارة العالمية في الدوحة (القضايا و المكاسب)** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 147 ،جانفي 2002 ،ص189 .

[3] حشماوي محمد ،**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص ص 191-192 .

[4] بن موسى كمال ،المنظمة **العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 ،ص ص 361-362,

من طرف دول الشمال، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التعويض المادي عن الخسائر الناجمة عن الدعم، وقد أدى حذف هذا الاقتراح من البيان الختامي من جولة كانكون إلى تذمر الدول الفقيرة ودول إفريقيا والكاريبي والهادي.

4- مؤتمر هونغ كونغ 2005 :

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ الصينية، و شاركت 149 دولة عضوة في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل و يمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية[1]:

-إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2013 .

-البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة و كندا و أستراليا و نيوزلندا.

-إزالة الرسوم الجمركية بنسبة % 97 على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008 .

-رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

[1] حشماوي محمد ،**مرجع سابق** ،ص 196 .

خلاصة الفصل:

- تمثل السياسات الزراعية أحد الفروع الرئيسية في السياسة الاقتصادية العامة، فهي مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، ويوجد العديد من السياسات الزراعية من بينها السياسة التسعيرية التسويقية، التمويلية .
- نشأة GATT في ظرف اقتصادي صعب تميز بكثرة القيود الجمركية وهذا بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي استدعى إبرام عدة جولات تحل مشاكل التجارة العالمية و التخفيض من القيود الجمركية، ولكن مع حدوث تغيرات اقتصادية دولية سمح بظهور المنظمة العالمية للتجارة وزوال GATT، دون إحداث تغيرات في مبادئ الجات حيث استمر العمل بها في إطار المنظمة العالمية للتجارة .
- تم إبرام العديد من الاتفاقيات خلال جولة الأورجواي من بينها اتفاقية الزراعة التي أصدرت ثلاث محاور أساسية كبداية لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية متمثلة في تسهيل النفاذ للأسواق بتحويل جميع القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفة مع تخفيضها بنسب معينة خلال فترة معينة، تقييد الدعم المحلي المشوه للتجارة، وتخفيض الإعانات الموجهة للصادرات الزراعية وهذه الأحكام وضعت التزامات خاصة بالدول المتقدمة تختلف عن الخاصة بالدول النامية .
- تم طرح الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية المنعقدة في جولة الأرجواي لتوجه نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية للمنتجات الزراعية إلا أنه لم تكن هناك أي أحكام تزيد من تحرير لهذا القطاع.

الفصل الثاني: أثر تطبيق اتفاقية الزراعة على الإتحاد الأوروبي،و.م.أ،البرازيل ومصر

يعتبر القطاع الزراعي في كل الدول من أهم القطاعات لذلك تسطر له سياسات قصد تطويره لبلوغ الاكتفاء الذاتي وتخفيف التبعية، فهناك عدة عوامل تؤثر على هذه السياسات سواء كانت داخلية متمثلة في إمكانيات الدولة، أو خارجية متمثلة في هيئات دولية، ومع قيام المنظمة العالمية للتجارة بتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية أصدرت أحكام معينة التزمت بها الدول الأعضاء.

لذلك سنعرض في هذا الفصل السياسات الزراعية وإصلاحاتها في كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل ومصر، إضافة إلى تجربة التزامهم باتفاقية الزراعة، كما أننا سنجري مقارنة آثار تطبيق هذه الالتزامات على القطاع الزراعي على الدول المختارة كنماذج للدراسة من خلال المبحثين كالآتي :

- السياسة الزراعية
- الالتزام باتفاقية الزراعة

المبحث الأول : السياسة الزراعية

تصف السياسة الزراعية مجموعة من القوانين المرتبطة بـــالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبقها الحكومات قصد تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية، وهناك اختلاف في السياسة الزراعية من دولة لأخرى راجع ذلك إلى الهدف الذي وضعت من أجله، كما أنها ترعي الإمكانيات المتوفرة سواء كانت مالية، بشرية، طبيعية، فمن خلال هذا المبحث نوضح السياسة الزراعية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و البرازيل ومصر.

المطلب الأول : السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الأول : السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي

أولا :مضمون السياسة الزراعية المشتركة

قامت السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية في جوهرها على تحقيق حلا وسطا للمصالح المتضاربة الفرنسية والألمانية، وشرعت الجماعة الأوروبية في تطبيق هذه السياسة منذ عام 1962 وتم إنشاء صندوق أوروبي للإرشاد الزراعي و الضمان ليكون أداتها الرئيسية و مصدر تمويلها حيث تولت شعبة الإرشاد في هذا الصندوق تمويل عمليات تحسين هياكل الإنتاج و التسويق، وتولت شعبة الضمان التدخل بالشراء أو البيع للمحافظة على استقرار الأسعار وفقا لنظام تم الاتفاق عليه[1]، وحاولت السياسة الزراعية المشتركة تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها على النحو التالي:[2]

- مضاعفة الإنتاج والزيادة في معدلات الإنتاجية الزراعية .
- ضمان مستوى معيشي عادل للمزارعين .
- ضمان استقرار الأسواق الزراعية .
- تأمين و ضمان التموينات المنتظمة .
- الأسعار في متناول المستهلكين .

و قد وضع ثلاث مبادئ عمل أساسية للأسواق الزراعية الأوروبية بهدف تحقيق هذه الأهداف الخمس وهي :[3]

- وحدة الأسواق، أي تحرير تام للمبادلات فيما بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ووضع تعريفات جمركية مشتركة .
- مبدأ الأفضلية للفضاء الأوروبي، أي إعطاء الأفضلية للمنتجات الأوروبية .

---

[1] حسن نافعة ،**الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2004 ،ص 322-323.

[2] **Guide de la Politiqu Agricole Commune** , les organisations du groupe PAC ,2013 ,p 13.

[3] بن تركي عزالدين ،تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية (أي سياسة زراعية للجزائر ؟) ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة لخضر ،2007/2006 ،ص 92.

- مبدأ التضامن المالي و هو مبدأ يستدعي تكفل الميزانية المشتركة للمجموعة الأوروبية بالأعباء المالية المترتبة عن السياسة الزراعية عبر إنشاء الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الزراعي .

و تتمثل السياسة الزراعية المشتركة في جملة من الإجراءات متمثلة في أشكال مختلفة لدعم الإنتاج ولتصدير والإجراءات الحمائية للسوق الأوروبية من الواردات المنافسة، واستهدفت تحديث الإطار العام للزراعة الأوروبية المشتركة من خلال البحث و التطوير.

أما إجراءات الدعم فتمثلت أساسا في إقرار الأسعار الدنيا أو ما يعرف بـــــ (أسعار التدخل) وهي الأسعار التي عند بلوغها في الأسواق الزراعية تقوم السلطات العمومية بشراء المنتجات الزراعية قصد تخزينها، أي أنها تحدث طلبا استثنائيا بهدف إحداث ندرة مؤقتة في السوق (لتقليل العرض) ومنه المحافظة على مستويات السعر عند حدها المجزي بالنسبة للمزارعين، كما أن السياسة الزراعية المشتركة تحدد أسعار التوجيه (المستهدفة) وهي أسعار تسعى السلطات العمومية من خلالها ضمان مستويات دخل المزارعين كهدف دائم، أما الكميات المخزنة فيتم صرفها لاحقا في السوق الداخلي أو في شكل صادرات .[1]

أما في جانب حماية السوق الداخلي علاوة على سياسات الحظر و استخدام المعايير الصحية و البيئية تضمنت (CAP) فرض رسوم جمركية متغيرة تعادل الفرق بين سعر النفاذ للأسواق الأوروبية و السعر العالمي، فتوجه الحصيلة جمركية التي حققتها الدولة في تمويل السياسة الإنفاقية لدعم الصادرات.

لقد أدت هذه الإجراءات التي تضمنتها (CAP) من خلال آلية الأسعار إلى تعزيز جانب العرض خلال العشر سنوات الأولى، فحققت الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المحاصيل و زيادة في معدلات النمو والمردودية، غير أنه لم يصبح من الممكن مواجهة التراجع في مستويات الأسعار إلا من خلال سياسة دعم متزايد حيث بلغت النفقات المخصصة للدعم الزراعي سنة 1996 إلى 63 مليار دولار،ولذلك وجدت أوروبا نفسها ملزمة باتخاذ إجراءات جديدة للحد من الأعباء المترتبة عن سياستها الزراعية، من خلال تحديد كميات الإنتاج و فرض نظام الحصص القصوى المضمونة على المحاصيل، و إحالة مزيد من الأراضي على التبوير (جعلها غير صالحة للزراعة) مقابل الاستفادة من المساعدات المباشرة.[2]

ثانيا: إصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية

لقد جاءت هذه الإصلاحات لـــــ CAP بعد تعرضها لانتقادات شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة دول CAIRNS والدول النامية و خاصة التي لديها مشكلة في نفاذ منتجاتها للأسواق الأوروبية، وكانت الانتقادات تصب كلها على سياسة الدعم المشوه للمنافسة في الأسواق الزراعية، لذلك تبنت المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) مجموعة من الإصلاحات قصد تحسين موقعها التفاوضي في جولة الاورجواي (1986-1994) .

[1] www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/6/21/01/?all=1 ,22 :25 ,18/05/2013 .

[2] Jack Gallezot ,**accès au marché agricole et agroalimentaire de l'union européenne** ,économie rurale ,2002 ,p56 .

- **إصلاحات سنة 1992**

استهدفت هذه الإصلاحات مجموعة من الأهداف العامة التي تضمنها مشروع *MAC Sharry وهي:[1]

-ضمان تنافسية الزراعة الأوروبية على الساحة الدولية من خلال الاقتراب من الأسعار العالمية .

-استرجاع أقساط من السوق الأوروبية، خاصة في الأعلاف الحيوانية المنتجة من الحبوب الأوروبية.

-التحكم في الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة و التقليل من الفوارق في توزيع الدعم الزراعي (بين البلدان، المناطق، المحاصيل) .

-إعادة توجيه المخطط الزراعي العام بما يتلاءم و البيئة .

وهذه الإصلاحات جاءت بشكل رئيسي لمواجهة المضاعفات المالية الناجمة عنها، وكانت الأداة الأساسية للإصلاح تتمثل في التخفيض من الدعم (نظام ضمان الأسعار) وذلك من خلال تقليل العرض بواسطة تبوير الأراضي واشتراط الدعم المقدم بحسب مساحة الأراضي المستغلة أو رؤوس الماشية التي يملكها المزارعين.

- **إصلاحات 2000 (رزنامة 2000)**

لقد شملت إصلاحات 2000 جوانب رئيسية أهمها :[2]

1- إصلاح تنظيمات الأسواق المشتركة:

جاءت هذه الإصلاحات لتأكيد على ضرورة التقليل الكبير لشكل الدعم المتعلق بضمان الأسعار وتعويضه التدريجي بالمساعدات المباشرة للفلاحين وهو دعم يتطابق و قواعد wto فهو لا يؤثر على قرارات الإنتاج وكذلك، تم استبعاد نسب معينة من الاستغلال الإنتاجي للأراضي بلغ الحد أدنى 10 %من مساحة الأراضي المزروعة، وقد سجل انخفاض في سعر التدخل للسنتين 2001 و 2002 بنسبة 15 % لمحصول القمح، وانخفاض بنسبة 20% للحوم البقر، كما تم برمجة تخفيض أسعار التدخل بنسبة 15 % على مدى ثلاث سنوات ابتداءا من سنة 2005 بالنسبة لمشتقات الحليب، الزبدة و الحليب المجفف، كما تم إدراج في هذه الإصلاحات ضرورة التزام المزارعين بالمعايير البيئية و احترامها خلال عمليات الاستغلال الزراعي.

2-الإجراءات الهيكلية :

ويستهدف هذا الشق من الإصلاح ثلاثة محاور رئيسية :

- تنمية المناطق المختلفة في المجال الزراعي .
- إعادة التوجيه من حيث التخصص الزراعي وذلك في المناطق التي تواجه صعوبات مالية واقتصادية.
- ترقية الموارد البشرية في الأوساط الريفية .

* MAC Sharry : مفوض ايرلندي في الزراعة

[1] Réforme de la PAC , www.npa2009.org ,04 :29 ,19/05/13 .

[2] **www.agriculture.gouv.fr/quelques-points-de-reperes-sur-la** ,11:29 ,19/05/2013 .

- **إصلاحات 2003**

و هذه الإصلاحات اهتمت بتحسين الشروط الاقتصادية للاستغلال الزراعي بأوروبا من حيث زيادة الكفاءة والتنافسية على النطاق الدولي و كذلك الاعتناء بالجوانب الخاصة بالبيئة، كما اهتمت بالجوانب المتعلقة بالسوق أهمها :[1]

- تخفيض إضافي لأسعار التدخل بالنسبة لسلعة الزبدة و المقدرة ب 10 % .
- إلغاء المساعدة المقدمة لإنتاج القمح الصلب في المناطق غير المعنية بإنتاجه.
- تخفيض أسعار التدخل لسلعة الأرز بنسبة 50 %.

الفرع الثاني : السياسة الزراعية الأمريكية

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية حربا أهلية (1861-1864) كان موضوعها زراعة القطن وتحرير العبيد و آثارهما على مستويات و أشكال الإنتاج و التسويق و أثناء الحرب الأهلية و في سنة 1862 أمضى A .LINCOLN (رئيس أمريكا آنذاك) قانون تقوم بموجبه الإدارة الفدرالية منح الولايات المتحدة الأمريكية مساحات أراضي كبيرة بما يكفي لبناء جامعات شرط أن تضم كليات و مراكز بحث في المجال الزراعي وتم إنشاء خلال الخمس سنوات التالية ما يقارب الخمسين معهد متخصص، وتم صياغة أهم القوانين الزراعية و التي وصلت إلى 20 قانون تضمنتها البرامج الزراعية و التي تغطي مدى زمني عن كل خمس سنوات و هذه البرامج تعتبر القاعدة التي قامت عليها السياسة الزراعية الأمريكية، ولقد كان الرئيس الأمريكي F.Rosevlt أول من أمضى سياسة زراعية متكاملة في سياق سياسة اقتصادية جديدة والتي أطلق عليها Agriculture Adjustment Act (AAA) بمعنى سياسة الإصلاح الزراعي و هذا سنة 1933 وهدفت هذه السياسة إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية .[2]

وقد اعتمدت السياسة الزراعية الأمريكية على خمس آليات أساسية لتقديم الدعم للمزارعين متمثلة في:[3]

- منح مساعدات لإعانة المزارعين في حالة مواجهتهم لنكبات اقتصادية أو طبيعية .
- برامج حكومية مستهدفة دعم الطلب على السلع الزراعية أو تخفيض تكاليف الإنتاج الفعلية .
- برامج تقليص المحاصيل و دعم المزارع بعد سحب قسم من المساحات الزراعية من النشاط .
- برامج التخزين لشراء كميات من الإنتاج أو منح قروض ميسرة للحفاظ على مستويات الأسعار.
- برامج الدعم التفاضلي والهادفة إلى شراء ثم إعادة البيع أو إتلاف قسم من المحاصيل أو إدراجه ضمن برامج المساعدات الغذائية الخارجية أو المحلية .

ولقد مرت السياسة الزراعية الأمريكية بمراحل أهمها ما يلي :

---

[1] JEAN CHRISTOPHE BUREAU ET LOUIS-PASCAL MAHÉ ,rapport sur **La réforme de la PAC au-delà de 2013 Une vision à plus long terme** , NOTRE EUROPE , 2008 ,p6

[2] بن تركي عز الدين ،**مرجع سابق** ،ص 124.

[3] بن مسعود عطاالله،**أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،جامعة ورقلة ،2009 ،ص 85 .

- **المرحلة الممتدة من 1933-1995 :**

منذ 1933 عرفت السياسة الزراعية الأمريكية تطبيق البرامج الخماسية أو السداسية و كانت موجهة لحماية المزارعين من التقلبات التي تعرفها الأسواق الزراعية، وخلال الفترة السائدة بين الحربين العالميتين كان يمنح للمزارع اعتمادات مسبقة لدعم أسعار المحاصيل، وخلال الثمانينات و التسعينات أضيف إليها إمكانية تلقي المزارعين بدلا من الاعتمادات مساعدات مباشرة بقيمة الفرق بين سعر الدعم وسعر السوق،إضافة إلى إجراءات تقييد العرض الزراعي بتحديد المساحات الزراعية .[1]

وخلال سنة 1985 كان هناك برنامج أدرج في مبدأ الفصل بين الدعم الممنوح للمزارعين و قرارات الإنتاج و سمي بالدعم المفصوم لأنه عديم الأثر على مستويات الإنتاج ومستويات السعر.

كما حدد برنامج 1990 قيمة المساعدات المباشرة على أساس مساحة محددة عن كل مزرعة بالنسبة لمنتجات بعينها و التي تحظى بالدعم الحكومي و المتمثلة في الحبوب والأرز، القطن، نباتات الزيتية ؛كما أنه كانت هناك إجراءات تكميلية تتمثل خاصة في :[2]

- برامج هامة لحماية البيئة و خاصة من خلال تبوير طويل الأجل كآلية للحفاظ على التربة.
- مساعدات غذائية للفئات الضعيفة (كأداة لصرف الفائض الزراعي)،كما أنه كانت لـــــ و.م .أ مساهمة قوية في البرامج الدولية للمساعدات الغذائية .
- دعم الصادرات.

- **المرحلة الممتدة من 1996-2002 :**

أثناء فترة التسعينات و خاصة بعد إقرار الاتفاقية الزراعية لدورة الأورجواي شرعت و.م.أ في تطبيق مزيد من الانضباط على سياستها الزراعية حتى تتوافق مع WTO و تم ذلك من خلال مواصلة الفصل بين المساعدات و قرارات الإنتاج وأهم إجراءات القانون الزراعي لسنة 1996 تتمثل في:[3]

- التخلي عن التبوير السنوي كشرط للحصول على مساعدات المباشرة وكذا إلغاء دعم التخزين وهو ما يؤدي إلى تخفيض العرض.
- إلغاء السعر الهدف و بالتالي إلغاء التسديدات التعويضية و إحلال محلها المساعدات المباشرة بغض النظر عن المساحة .

- **المرحلة الممتدة من 2002-2007:**

تمت المصادقة على قانون زراعي للفترة 2002-2007 و قد تضمن أشكال الدعم و فق مراحل ثلاث هي :[4]

- الإبقاء على نظام الدعم التسويقي و خاصة بالنسبة للحبوب و المحاصيل الزيتية.
- الإبقاء على المساعدات المباشرة و المقررة في قانون 1996 .

[1] Daniel Sumner ,Article on Agricultural Policy Reform in an Historical Context , p6 .
[2] Luther Tweeten ,Article on Overview of U .S Agricultural policy ,1980 ,p11.
[3] Daryll Ray and others , Roport on Rethinking U.S Agricultural Policy Changing Course to Secure Farmer Livelihoods Worldwide , Agricultural Policy Analysis Center ,2003 ,p2.
[4] Aymerik Pontviane ,l'agriculture nouveaux défis , INSEG ,2007 ,pp 108-109 .

- المساعدات التعاقدية الدورية و التي تعتمد على السعر الهدف كمقياس لتقديم المساعدات، و حجم المساعدات المباشرة لا تكون أعلى من 360 ألف دولار سنويا .

المطلب الثاني : السياسة الزراعية للبرازيل و مصر

الفرع الأول :السياسة الزراعية البرازيلية

على مدى عقود اهتمت البرازيل بسياسة إحلال الواردات أي القيام بتصنيع و التصدير لإحلال الواردات فقد كانت تنتهج تعزيز التنمية الصناعية على حساب الزراعة، وخلال1960–1970 استخدم البرازيل القروض المدعومة، والحد الأدنى الأسعار، وتراكم المخزون الحكومي الزراعي من أجل الميل لصالح الصناعية من سياساتها الاقتصادية في نفس الوقت، واصلت البرازيل خطتها طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية الوطنية لإدماج نظم الزراعة المكثفة (تكثيف المدخلات) في المناطق الزراعية، مع استثمارات البنية التحتية المتزامنة .حتى منتصف 1980، وقد رافق هذه السياسات أيضا عن طريق زيادة الاستثمار الحكومي في البحوث الزراعية وبرنامج الإرشاد الريفي، وفي سنة 1990 قامت البرازيل بإصلاح سياستها الزراعية لتجنب الحاجة إلى تدخلات الحكومة إلا في حالات الأزمات الاقتصادية أو المناخية، متضمنة تخفيض الدعم المقدم للزراعة وكان هناك أيضا انخفاض كبير في الحجم الحقيقي للائتمان الريفي والتقليل من استخدام الموارد العامة لدعم هذا القطاع وتركت المجال للقطاع الخاص، وتعزيز استمرارية القدرة التنافسية في الأعمال الزراعي، وكانت هذه الإصلاحات توجه البرازيل نحو اقتصاد السوق، بما في ذلك تحرير التجارة والخصخصة، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي، [1] و في هذه البيئة الجديدة عرف البرازيل نمو للإنتاج الزراعي وكان العامل الرئيسي وراء ذلك الزيادة المنتظمة في قوى الإنتاجية، وتنفذ السياسات الزراعية في البرازيل من قبل الحكومة الفدرالية و يوجه الائتمان الزراعي من خلال النظام الوطني للائتمان الريفي (Sistema Nacional de Crédito Rural) (SNCR) فمن خلاله تضمن الحكومة توفير موارد الائتمان الزراعي بمعدلات فائدة تفضيلية للإنتاج الزراعي والتسويق،والتي يتم توفيرها لبرامج محددة للمدخلات والمنتجات والأنشطة الريفية .هذه الموارد تقابل 40٪ من المبلغ المطلوب لتمويل الزراعة، ويتم تغطية النسبة المتبقية 60٪ من قبل المزارعين عن طريق التمويل الذاتي والموارد الممولة بأسعار الفائدة السوقية وتتمثل مجالات استعمال الائتمان :[2]

– النفقات المتصلة بإنتاجية المحاصيل الدورية، فيما يخص التجهيز الأولي والتخزين، والتسويق والسماح للمنتجين والتعاونيات بتخزين محاصيلهم وتحسين توزيع إمداداتها على مدار العام .

– اقتناء وصيانة المركبات والآلات والمعدات، الري وتعديل التربة لجعل الأراضي الصالحة للزراعة، توفير الكهرباء لريف والاتصالات الهاتفية .

– تنفيذ أو تحسين أشجار الفاكهة، والاستثمارات المتصلة بزراعة وتربية الأغنام والماعز،تربية النحل والدواجن، ومنتجات الألبان .

[1] Amanda Cassel and Raj Patel , Agricultural Trade Liberalization and Brazil's Rural Poor,Institute for food and dévelopement policy,2003 ,p23.

[2] Brazil Agricultural Policies ,Report Secretariat of Agricultural Policy , Ministry of Agriculture, Livestock and Food Supply ,2008 ,pp 6-7.

وأنشأ القانون رقم 04/076.11، الصادر في31/12/2004، أدوات ائتمان جديدة للسياسة الزراعية مصممة خصيصا لتمويل الأعمال التجارية الزراعية، أصبحت البورصات (لجنة الأوراق المالية) تنظم الأعمال الزراعية، وعن طريق الأوراق القابلة للتداول تمول الأعمال الزراعية البرازيلية لأن هدفها هو جذب المستثمرين في المناطق الحضرية، سواء صغار المدخرين أو صناديق المعاشات الضخمة، لتمويل النشاط الريفي، استكمالا للائتمان التي تنظمه الحكومة، حيث يتم إصدار الاوراق المالية من قبل المؤسسات المالية ومن قبل شركات الأعمال الزراعية، مثل التعاونيات والشركات التي تزود المدخلات إلى القطاع الريفي، و عقد بيع الخيار تقدم الحكومة هذه الورقة للمنتجين والتعاونيات الريفية من خلال المزادات .فشراء الخيار يضمن لحامله الحق في بيعه للحكومة بمبلغ المتفق عليه في العقد في نهاية المدة، عند سعر معين (سعر الخيار) و هذا إذا كان السعر السوقي أدنى من سعر الخيار.[1]

وعموما تسعى السياسة الزراعية في البرازيل إلى معالجة ثلاثة أهداف رئيسية هي[2]:

- تقديم القروض المدعومة للإنتاج والاستثمار، مع الأموال التي تقدمها بأسعار فائدة منخفضة، ودعم التنمية الريفية من خلال القروض وبرامج دعم الدخل لصغار المنتجين ذوي الدخل المنخفض.

- توفير دعم الدخل للمنتجين، و دعم تجارة المنتجات الزراعية للأفراد، من خلال آليات التدخل المختلفة في تسويق السلع.

الفرع الثاني :السياسات الزراعية المصرية:

لقد مرة الاقتصاد المصري بنظامين الاشتراكي واقتصاد السوق ومن أجل الإلمام بمختلف مراحل السياسة الزراعية المصرية ندرسها بمختلف الأنظمة الاقتصادية التي مرت بها.

1- **السياسة السعرية للسلع الزراعية في مصر** : موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(03): تطور السياسة السعرية المصرية.

المرحلة	أهم مميزاتها
1939 –1960	**–تدخل الدولة في السياسة السعرية الزراعية حيث تسعر الحكومة لسلع الرئيسية و السلع الغذائية بهدف توفير السلع لسكان الريف.– قيام الحكومة المصرية بتأثير في عرض بعض المحاصيل عن طريق تحديد حد أدنى للمساحات المزروعة.**
1961 –1973	**خضوع بعض المحاصيل إلى نظام التوريد الإجباري و تحددت أسعار التوريد الإجباري عند مستوى أقل من الأسعار التي كانت من الممكن أن تسود في السوق الحر و كان الهدف في هذه المرحلة تحويل جزء من الفائض الزراعي إلى الدولة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.**
1974 –1986	**اقتصرت ملامح هذه المرحلة على ما يلي : – ارتفاع أسعار توريد بعض المحاصيل (الأرز، الفول، العدس) – تعديل أسلوب التوريد الإجباري لمحصول القمح عام 1977 تنقسم فيه الأسعار إلى ثلاث : أسعار يحددها مجلس الوزراء، أسعار تشتري بها مؤسسات المطاحن، أسعار السوق الحر التي يباع بها للمستهلكين.**

[1] Brazil Agricultural Policies ,Op-Cit ,p 8-9.

[2] **www.ers.usda.gov** ,28/04/2013 ,18 :44 .

1986 –1991	**بدأت الدولة مراجعة السياسات السعرية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة الأسعار لكافة السلع الزراعية لتغطي تكاليف الإنتاج مع السماح بعائد صافي مجزى يساعد على تنمية الإنتاج، و إطلاق حرية المزارعين في بيع مختلف المحاصيل.**

المصدر: ابراهيم مصطفى و آخرون، مرجع سابق،ص174–179.

2- السياسة التسويقية للسلع الزراعية في مصر :

لقد مر الاقتصاد المصري بأكثر من نظام تسويق للسلع الزراعية و يمكن إجازه في الجدول التالي

جدول رقم (04): تطور السياسة التسويقية المصرية

المرحلة	أهم مميزاتها
ما قبل الستينات	**كانت مصر تتبع نظام العقود في التسويق و هو عبارة على عقد كتابي يعقد بين طرفي البيع و الشراء على أن يتم التسليم لمحصول معين بمواصفات محددة و في وقت معين فكانت الدولة تتعاقد عن طريق مؤسساتها المختلفة مع المنتجين الزراعيين.**
فترة الستينات و بداية السبعينات	**شهدت هذه الفترة بداية تطبيق نظام التسويق التعاوني بحيث تحقيق الأهداف العامة للدولة أهمها تدبير حاجة الدولة من العملات الأجنبية و ضمان المواد الغذائية لسكان الريف.** **–وقد اختلف شكل و حجم التدخل الحكومي في السياسة التسويقية للمحاصيل المختلفة حسب نوع المحصول ووزنه النسبي في تحقيق الأهداف السابق ذكرها.**
بداية السبعينات و حتى الثمانينات	**لم تتغير السياسة التسويقية الزراعية خلال هذه المرحلة لأية تغييرات جذرية حيث قد شهدت هذه المرحلة زيادة درجة التدخل الحكومي في نظم التسويق و استمرت سياسة التوريد الإجباري للمحاصيل.**
ما بعد الثمانينات	**في عام 1986 و في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي تم إلغاء التوريد الإجباري لكل السلع ماعدا الأرز، القطن، قصب السكر، وتحرير التسويق الداخلي للقطن يشارك فيه كل الأفراد و شركات المساهمة مع وجود الجمعيات التعاونية الزراعية و يكون للمنتجين حق المفاضلة في الأسعار المعروضة من كافة الأطراف و كذلك تم تحرير تجارة القطن الخارجية ليدخل فيها القطاع الخاص المصري مع شركات قطاع الأعمال للتصدير و التي تجمع القطن من المنتج لإعادة بيعه.**

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسة الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصر)**، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2004، ص316–319.

لقطاع الزراعة في مصر دور في كبير توفير الاحتياجات الغذائية و الأزمة للسكان وتلبية احتياجات الصناعة من المواد الخام، [1]وقد كانت مصر ذات اقتصادي اشتراكي يعاني من التدخل الشديد للدولة مما أدى إلى انخفاض دخول المزارعين و انعكس على مستوى الإنتاج و الإنتاجية و تأخير التنمية الريفية الشاملة بدأ التمهيد لتطبيق الإصلاح الاقتصادي (برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي) و تحرير الاقتصاد

[1] محمود صادق العضيمي و آخرون ،**الاقتصاد الزراعي** ،مركز التعليم المفتوح ،2000 ،ص 4.

القومي في منتصف الثمانينات و بدأ التفكير في وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية الشاملة لفترة التسعينات و ما بعدها.[1]

حيث تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية تدريجيا و في نفس الوقت تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج من الأسمدة و المبيدات، كما تم إلغاء القيود على المساحات المزروعة لمحاصيل معينة و إلغاء نظام التوريد الإجباري و تشجيع دخول القطاع الخاص في عمليات تسويق المنتجات و تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي و إلغاء القيود على نشاط القطاع الخاص وعلى تجارة الحبوب و تخفيض القيود و إجراءات الرقابة على الواردات و الصادرات الزراعية.[2]

المبحث الثاني :التزام الدول باتفاقية الزراعة

قد تم إبرام اتفاقية الزراعية في جولة الأورجواي قصد إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية يكون منصف و مستند إلى قوى السوق، وهو ما أوجب على أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الشروع في عملية الإصلاح من خلال الالتزامات المتعلقة بالدعم و الحماية، لذلك سنحاول في هذا المبحث التعرف على الالتزامات التي طبقتها و.م.أ، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، مصر المتعلقة باتفاقية الزراعة والآثار المنجرة عن هذه الالتزامات في الدول المتقدمة(الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية) مقارنة بالدول النامية(البرازيل، مصر).

المطلب الأول : التزام الإتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي(27 دولة) قوة زراعية هامة على المستوى الدولي إذ ينتج ربع القمح العالمي ونصف الشعير العالمي تقريبا , ويحتل المرتبة الأولى في إنتاج البنجر السكري 100مليون طن سنويا، ويحتل مراتب متقدمة في إنتاج الحليب ومشتقاته وكذلك اللحوم، حيث يعمل 12 مليون مزارع في الاتحاد الأوروبي بنسبة 5,3 %من اجمالي القوى العاملة،[3] وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في الاتحاد حوالي 180 مليون هكتار سنة 2011، [4] وقد بلغ سكان الاتحاد الأوروبي خلال نفس السنة (000 503680) نسمة، و بلغت مساهمة القطاعي الزراعي 1,8%من إجمالي الناتج المحلي المقدر بـ (17584434) مليون دولار أمريكي جاري، الذي عرف نمو سنوي بمتوسط 1% خلال 2005-2011[5].

---

[1] ابراهيم مصطفى و آخرون ،**اقتصاديات الموارد و البيئة** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،بدون ذكر سنة النشر ،173.

[2] **www.lchr-eg.org/archive/66/66-40** ,22 :12 ,18 /05/2013.

[3] **www.lafranceagricole.fr** ,23/04/2013 ,16:56 .

[4] Jean jacques mengelle , un article sur **Agriculture et élevage (l'Europe deuxième puissance agricole mondiale)** , TeamEuropages ,8 June 2012 , p 1.

[5] **Profile commerceaux 2012** , Organisation Mondiale Du Commerce,p 181.

والذي كان اسمه في منظمة التجارة العالمية حتى 30 نوفمبر2009 المجموعة الأوروبية(CE)* ، وهذا الاسم لا يزال في وثائق قبل ذلك التاريخ، والإتحاد الأوروبي في إطار المنظمة العالمية للتجارة يعتبر هيئة يتحدث ويتفاوض نيابة عن جميع أعضائه في كل اجتماعات المنظمة. [1]

1 -**النفاذ للأسواق**:

يطبق الاتحاد الأوروبي تعريفة جمركية خارجية واحدة تطبق من قبل جميع الدول الأعضاء على واردات غير أعضاء و منذ عام1995 ،[2]ويتعين على التعريفة الجمركية في الاتحاد الأوروبي أن تأخذ في الاعتبار نتائج جولة أوروغواي، فوعد بتحويل جميع التدابير الوقائية على المتغيرات الخارجية إلى تعريفات ثابتة وخفض جميع الرسوم الجمركية بنسبة 36٪ في ست سنوات (1995–2000)، [3] وبدأ بخفض التعريفة بما لا يقل عن 20٪، لتمكن من تحقيق متوسط قدره 36٪ بالنسبة لجميع المنتجات الزراعية، و يخفض بنسبة 100٪ التعريفات الأقل من 5٪ وعرض الاتحاد الأوروبي ربط جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بنسب مختلفة اختلفت من منتج لآخر، و سنوضح في جدول التعريفة المربوطة* لبعض المنتجات الزراعية في إطار معاملة الدولة الأولى بالرعاية *(MFN) باستخدام رموز التعريفة الموحدة في النظام المنسق(HS)* لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية والتي لا يجوز له فرض تعريفات تفوقها.

جدول رقم(05) : التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية للإتحاد الأوروبي (%)

المنتج	رمزهHS	التعريفة القيمية المربوطة	النسبة المعفاة من التعريفة القيمية
الأغنام	010410	0	100
السردين	030261	12,8	20
الحبوب	10	5,4	11,3
الشاي الأخضر	090210	3,2	0
الدهون و الزيوت	15	5,2	24,6

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

*__المجموعة الأوروبية(CE)__: هو الاسم السابق لمجموعة من الدول الأوروبية أنشئت في الخمسينيات من القرن العشرين تكونت المجموعة بموجب ثلاث معاهدات أسست بمقتضاها ثلاث منظمات ،معاهدة باريس التي أنشئت بموجبها مجموعة الفحم الحجري و الفولاذ الصلب الأوروبية عام 1952م، معاهدتي روما وقامت بموجبهما المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة النووية عام 1958م ،و أصبحت تعرف بالإتحاد الأوروبي في نوفمبر 1993 و هذا بعد الوحدة الاقتصادية و التكامل السياسي .

[1]http: www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/european_communities_e ,26/04/2013 ,21 :17 .

[2]لبنه جديد ،السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلاقات الدولية ،قسم الاقتصاد و التخطيط ،جامعة تشرين ،سوريا ،2004 ،ص 9.

[3]Kalilou Sylla ,un article sur Coopération ACP-UE : le temps des réformes est-il réellement arrivé ?, Grain de sel ,août 2007 ,p11 .

* التعريفة المربوطة (الملزمة) :هي التعريفة التي تلتزم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة فرضها على الواردات وعدم رفعها أعلى من المستوى متفق عليه ، فإنه لا يمكن إزالتها دون التعويض الواجب دفعه للأطراف المتضررة .

* تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (**MFN**) most favored nation : هي تعريفة غير تمييزية تطبق على الواردات الدول الأعضاء (باستثناء الرسوم الجمركية التفضيلية بموجب اتفاقات التجارة الحرة)

* النظام المنسق (**HS**) the harmonized system: نظام من منظمة الجمارك العالمية يكون على أساس تحديد رموز عددية للمنتج و تكون رموز موحدة قد تصل إلى 6 أرقام .

يظهر الجدول أن الاتحاد الأوروبي التزم بتحرير منتج الأغنام من القيود التعريفية، كما أنه التزم بفرض تعريفة منخفضة على كل من منتج السردين، و الحبوب، و الشاي الأخضر، و الدهون الزيوت، ولم تكن الحصص المعفاة من التعريفة القيمية كبيرة لهذه المنتجات.

سنعرض التعريفة المطبقة* على هذه المنتجات خلال 1996-2008 في الجدول التالي:

ت.ج.ق :التعريفة الجمركية القيمية / ح.م :الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية

جدول رقم(06) : التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية للإتحاد الأوروبي(%)

المنتوج	الأغنام		السردين		الحبوب		الشاي الأخضر		الدهون و الزيوت	
السنوات	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م
1996-2000	0	100	12,8	20	6,48	11,3	3,62	0	6,44	10,58
2001	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3.2	0	5,9	25,3
2002	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3.3	0	5.4	22
2003	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3.4	0	5,4	22
2004	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3,2	0	5,4	22
2005	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3,2	0	5,4	22
2006	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3,2	0	5,4	22
2007	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3,2	0	5,4	20,3
2008	0	100	12,8	20	5,4	11,3	3,2	0	5,6	20,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة

نلاحظ من الجدول أن التعريفات التي طبقها الاتحاد الأوروبي على واردات كل من الأغنام، والسردين، والحبوب هي مساوية للتعريفة المربوطة و هذا بعد انتهاء الفترة الممنوحة للالتزام بالنسبة للدول المتقدمة من2001-995 ، فقد كان يطبق على منتج الحبوب تعريفة تفوق التي التزم بها في جولة الأورجواي ثم التزم بها بعد نهاية الفترة، و كذلك التزم بالحصص المعفاة من التعريفة و التي زادت نسبتها لمنتج السردين عام 2000 .

أما فيما يتعلق بمنتوج الشاي الأخضر فقد كان هناك تذبذب في الالتزام بالتعريفة المربوطة إلى غاية 2004، وكذلك لم يطبق الاتحاد الأوروبي التعريفة المربوطة على منتج الدهون و الزيوت و لم يلتزم بالحصة المعفاة من التعريفة فكانت أقل من التي التزم بها و هذا راجع لنقص قدرته على المنافسة في هذا.

2 -الدعم المحلي:

سنبين من الجدول رقم (07) الخاص بالفترة 1995-2000 التزام الاتحاد الأوروبي المتعلق بالدعم المحلي.

*التعريفة المطبقة: هي التي تفرض فعلا على الواردات ويمكن أن تكون أقل من التعريفة المربوطة و لا يجب أن تكون أعلى منها .

جدول رقم(07) : التزامات و تطبيقات لمقياس الدعم الكلي للإتحاد الأوروبي (مليون أورو)

السنة	مستوى الالتزام	الدعم المقدم
1995	78670	50030
1996	76370	51000
1997	74070	50190
1998	71760	46680
1999	69460	47 885,70
2000	67160	43 909
2001	67160	39 391,20
2002	67160	28 597,80
2003	67160	30 890,50
2004	67160	31 214,30
2005	67160	28 427,10
2006	72 244	26 632,10
2007	72 244	12 354,20
2008	72 244	11 795,50

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة.

ويظهر من الجدول رقم (07) أن الاتحاد الأوروبي كان يخفض في مستوى الالتزام المتعلق بـــ AMSمقياس الدعم الكلي بشكل متتالي ما قيمته 2300 (مليون أورو) ما عدا سنة 1998 خفض بقيمة 2310 (مليون أورو)أي خفض حوالي 15% من مقياس الدعم الكلي 1995-2000 و هو أقل من 20% النسبة التي ألزمت بها اتفاقية الزراعة الدول المتقدمة، و الدعم الذي منحه خلال هذه السنوات أقل من الذي أقر الالتزام به، و آخر التزام لـــلإتحاد الأوروبي هو الخاص بسنة 2000 و المقدر بـــ 67160 مليون أورو حيث لا يجوز له أن يمنح دعم يفوق هذه القيمة،لكن يظهر الجدول منح دعم للمنتجين المحليين يفوق التزامه النهائي وهذا خلال الفترة الممتدة من 2006-2008 .

3- دعم الصادرات

يدعم الاتحاد الأوروبي الصادرات الخاصة بعدة منتوجات زراعية من أهمها (القمح و الأرز، السكر، زيت الزيتون، الزبدة، مسحوق الحليب خالي من الدسم، الجبن، لحم الابقار والدواجن، والفواكه والخضروات)،[1] وسنبين في الجدول التالي التزامات الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالحد من نفقات دعم الصادرات و كمياتها المدعومة، كما أنه يوضح نفقات و كميات الصادرات المدعومة فعلا و هذا منذ نشأت المنظمة العالمية للتجارة إلى سنة 2008.

[1] Rapport du Secrétariat ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(CE) , Document de l'OMC WT/TPR/S/75 , 26 juin 2002 ,p68.

الجدول رقم (08) : دعم صادرات الزراعية بالإتحاد الأوروبي

	دعم الصادرات (مليون أورو)		الكميات المدعمة (ألف طن)	
السنة	الالتزام السنوي	االمدعمة فعلا	الاتزام السنوي	المدعة فعلا
1995	11750,9	6292	46296,7	17948
1996	10890,1	6683,8	44029	38025
1997	10029,3	4915,4	41766	33113,1
1998	9169,2	5834,6	39498,5	45685,8
1999	8308,3	5587,9	37230,9	45419,5
2000	7448,4	2756,7	34967,7	26144,2
2001	7448,4	2573,2	34967,7	12850,2
2002	7448,4	1133,2	34967,7	25736,8
2003	7448,4	2961,6	34127,7	8580,6
2004	7448,4	2632,9	33507,7	16312
2005	7448,4	1920,5	34967,7	19984,6
2006	7963	1462	41803,1	8522,2
2007	7963	849,9	41803,1	5481,2
2008	7963	450,8	42807,5	2330,2

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق لجنة الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة

يظهر من خلال الجدول رقم(08) أن الاتحاد الأوروبي التزمت بتخفيض الدعم بنسبة 36 % تقريبا، و ذلك لتطبيق أحد نتائج اتفاقية الزراعة لجولة لأورجواي و المتعلقة بـــ دعم الصادرات خلال المهلة الممنوحة(2000-1995) ، حيث كان دعم الصادرات يقدر سنة 1995 بـــ 11750,9(مليون أورو) ليصبح 7448,4 (مليون أورو) سنة2000 ، أما الفترة الممتدة من 2006-2008 قام الاتحاد الأوروبي بتقديم (7963 مليون أورو) كدعم للصادرات والذي يفوق التزامه النهائي (الخاص بسنة 2000)، و هذا لزيادة الدعم الممنوح لصادرات لحوم الدواجن، والخضر و الفواكه المبردة، و الخضر و الفواكه المحولة فبعدما كانت تدعم على التوالي بـــ90,7 (مليون أورو)، 52,8 (مليون أورو)، 8,3 (مليون أورو)، أصبحت خلال 2006-2008 تدعم كذلك التوالي 182,4 (مليون أورو)، 108,7 (مليون أورو)، 141 (مليون أورو).

ولكن كان الانفاق الفعلي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي أقل بكثير من الذي يلتزم به و متغير من سنة لأخرى و هذا من 1995-2008.

أما فيما يخص كمية الصادرات المدعومة فقد قام خلال المهلة الممنوحة (1995-2000) بتخفيض كميات الصادرات الخاضعة للدعم بنسبة 24 % وهي نسبة تفوق ما حددته اتفاقية الزراعة (فالنسبة التي ألزمت بها الدول المتقدمة هي 21(%، ثم استمر في تخفيض الكميات المدعومة إلى غاية 2006 أين قام برفع الكمية إلى 41803,1 و هذا مقابل لزيادة دعم الصادرات في 2006 فبعدما كانت كمية الصادرات المدعومة من 2005-2000 بالنسبة للحوم الدواجن، والخضر و الفواكه المبردة الخضر والفواكه المحولة

على التوالي : 286 (ألف طن)، 753,4 (ألف طن)، 143,3 أصبحت من 2006-2008 كالآتي :430,8 ألف طن، 1173,3 (ألف طن)، 378,5 (ألف طن) .و هذا راجع إلى مضمون السياسة الزراعية التي يتبعها و مدى قدرة منتجاته على المنافسة.

على العموم الاتحاد الاوروبي قد التزم ببعض التزامات اتفاقية الزراعة و خالف بعضها، فقد كان يراعي لمصالحه فالتزم بالتي لا تتعرض معها و ترك الأخرى و قد قدمت شكاوى للمنظمة العالمية للتجارة عن في الانتهاكات الفعلية للالتزامات الإعانات التي قام بها الاتحاد الأوروبي و تم النضر اليها في اجتماع لجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية. [1]

الفرع الثاني : التزام الولايات المتحدة الأمريكية

لازالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى عالميا زراعيا بفضل ضخامة إنتاجها و قوة صادراتها و مرد ذلك امكانياتها الطبيعية الملائمة للنشاط الزراعي، مع خبرة وكفاءة القوى العاملة الزراعية فيها المقدرة سنة 2011 بـــ 2 ــ % من إجمالي اليد العاملة واستعمال المكننة المتطورة،[2] كما قدرة مساحة الأراضي الزراعية حوالي 44% من اجمالي مساحة الأراضي، أما من حيث عدد السكان فقد بلغ سنة 2011 (196655000) نسمة فهي أكبر وكان الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة يقدر بـــ 15094000 (مليون دولار أمريكي جاري) و قد عرف نمو سنوي بمتوسط 1% خلال 2005-2011، ويساهم قطاع الزراعة بنحو 1,2% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010.[3]

1 **-النفاذ للأسواق :**

لقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية ب 36 % كما أنها قامت بربط تعريفات المنتجات الزراعية، و سنوضح التعريفة المربوطة على بعض المنتجات الزراعية و الملزمة على الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الحصص التي تفرض عليها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(09) : التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية (%)

المنتج	رمزهHS	التعريفة القيمية المربوطة	النسبة المعفاة من التعريفة القيمية
الأغنام	010410	0	100
السردين	030261	0	100
الحبوب	10	2,2	25
الشاي الأخضر	090210	3,2	50
الدهون و الزيوت	15	3,4	29,1

المصدر :المنظمة العالمية للتجارة

[1] www.wto.org/french/news_f/news12_f/agcom_14nov12_f ,28/04/2013 ,19:29.

[2] سليم مزهود ،**جغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية**، www.sciencesway.com، 10:21، 18/05/2013 .

[3] Profiles commerciaux 2012,op cit .p64

يظهر من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية محررة منتج الأغنام و السردين بالكامل، والتعريفة المربوطة التي وضعتها لمنتج الحبوب والشاي الأخضر والدهون والزيوت كانت كلها منخفضة وكذلك يبين الحصص المعفاة من التعريفة لم تكون كبيرة فكانت تقدر بـــ 25% لمنتج الحبوب، 50% لمنتج الشاي الأخضر، 29,1 %لمنتج الدهون و الزيوت .

وسنوضح التعريفة التي تطبقها USA على هذه المنتجات وذلك بعد ربط التعريفة على المنتجات الزراعية في الجدول التالي:

ت.ج.ق :التعريفة الجمركية القيمية / ح.م :الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية

جدول رقم(10) : التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية (%)

المنتوج / السنوات	الأغنام		السردين		الحبوب		الشاي الأخضر		الدهون و الزيوت	
	ت.ج.ق	ن.م	ت.ج.ق	ن.م	ت.ج.ق	ن.م	ت.ج.ق	ن.م	ت.ج.ق	ن.م
1996-2000	0	100	0	100	2,5	25	3,6	50	3,3	29,3
2001	0	100	0	100	2,2	25	3.2	50	3,1	29,3
2002	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,1	29,3
2003	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,1	29,3
2004	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,1	29,3
2005	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,1	29,3
2006	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,4	29
2007	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,4	29
2008	0	100	0	100	2,2	25	3,2	50	3,4	29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطايات التعريفية المنظمة العالمية للتجارة .

يظهر من خلال الجدول أن USA قامت بالتحرير الكامل لكل من منتج الأغنام و السردين و هذا تطبيقا لما التزمت به في جولة الأورجواي، وقد كانت قبل 2001 تطبق تعريفة على واردات الحبوب والشاي الأخضر تفوق التعريفة المربوطة الخاصة بهما على المنافسة، ولكن بعد انتهاء المهلة الممنوحة لها كدولة متقدمة (1995–2000) أصبحت تلتزم بتطبيق التعريفة المربوطة لمنتج الحبوب والشاي الأخضر على التوالي 2,2%، 3,2، أما منتج الدهون و الزيوت كانت التعريفة المطبقة عليه أقل من التي التزمت بها و.م.أ إلى غاية 2006 أين التزمت بتطبيق التعريفة المربوطة، إلا أنه في سنة 2000 كانت هناك زيادة طفيفة في التعرفة المطبقة .

وقد كانت الحصص المعفاة من التعريفة الجمركية لكل من منتج الأغنام، السردين، الحبوب، الشاي الأخضر خلال 1996–2008 هي نفسها التي التزمت بها و .م .أ في جولة الاورجواي، ولكن الحصة المعفاة من التعريفة الجمركية الخاصة بمنتج الدهون والزيوت كانت تفوق ما التزمت به و.م.أ إلى غاية 2006 أين طبقت الحصة التي التزمت بها.

إن الإجراءات تطبيق تعريفة جمركية تفوق التي التزمت بها وتخفيض الحصة المعفاة من التعريفة الجمركية راجع لحماية و.م.أ منتجاتها من المنافسة الخارجية.

2 الدعم المحلي

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإشعار المنظمة العالمية للتجارة على حجم الدعم المحلي للفترة (1995-2008) مبينة التخفيض التي التزمت به وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(11) : التزامات و تطبيقات لمقياس الدعم الكلي للولايات المتحدة الأمريكية (مليون أورو)

السنة	مستوى الالتزام	الدعم المقدم
1995	23083,1	6213,86
1996	22287,2	5897,66
1997	21491,2	6238,4
1998	20695,2	10391,9
1999	19899,3	16 862,20
2000	19103,3	16 802,60
2001	19 103,3	14 413,06
2002	19 103,3	9 637,30
2003	19 103,3	6 950,03
2004	19 103,3	11 628,92
2005	19 103,3	12 937,60
2006	19 103,3	7 742,02
2007	19 103,3	6 259,89
2008	19 103,3	6 254 892

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة .

ويظهر من الجدول رقم (11) أن الولايات المتحدة الأمريكية كان يخفض في مستوى الالتزام المتعلق بـــ AMSبشكل متتالي ما قيمته 796 مليون دولار أي يخفض نسبة 3,4% لكل سنة، وقد كانت نسبة التخفيض خلال (1995-2000) تقدر بـــ17,24 % وهي أقل من 20% النسبة التي أمرت اتفاقية الزراعة الدول المتقدمة تخفيضها، وبالتالي يكون آخر التزام لـــ USA هو الخاص بسنة 2000 المقدر بـــ 19103,3 مليون دولار حيث لا يجوز لها منح دعم يفوق هذه القيمة .

كما التزمت بتقديم الدعم المحلي مساوي لدعم النهائي الخاص بسنة 2000 و المقدر بـــــ 19103,3 مليون دولار وذلك إلى غاية 2008 على الرغم من أن هذه القيمة لم تصل إلى الانخفاض المفروض، ومن الملاحظ كذلك أن الدعم الفعلي الذي منحته خلال هذه السنوات أقل من الذي أقرت الالتزام به، و هذا راجع إلى السياسة الزراعية التي تتبعها .

3 -دعم الصادرات :

تدعم الولايات المتحدة الأمريكية صادرات العديد من المنتجات الزراعية، أهمها (الزبدة ، الجبن، الحليب الخالي من الدسم، القطن) ويكون نوع الدعم في و.م.أ يأخذ شكل دعم مباشر للتصدير، أو توفير النقل الداخلي للصادرات، وسنوضح في الجدول التالي التزامات و.م.أ المتعلقة بالحد من نفقات دعم الصادرات وكمياتها المدعومة، كما أنه يوضح نفقات وكميات الصادرات المدعومة فعلا و هذا منذ نشأت المنظمة العالمية للتجارة إلى سنة 2008.

جدول رقم(12) : دعم الصادرات الزراعية بالولايات المتحدة الأمريكية

	دعم الصادرات	مليون دولار	الكميات المدعمة	ألف طن
السنة	الالتزام السنوي	االمدعمة فعلا	الاتزام السنوي	المدعة فعلا
1995	1167,4	25,6	53502.6	10170,2
1996	1053,4	121,5	47468,4	1910
1997	938,6	112,3	41434,1	1611,2
1998	823,7	146,8	35399,7	3838,7
1999	708,6	80,1	29365,2	8338,5
2000	594	15,3	23331,1	3185,7
2001	594	54,5	23331,1	4036,4
2002	594	31,5	23331,1	1890
2003	594	206,2	23331,1	5192,8
2004	594	276,5	23331,1	5743,3
2005	594	266,9	23331,1	5949,4
2006	594	9,3	23331,1	3286,4
2007	594	9,3	23331,1	3441,6
2008	594	18,8	23331,1	2368,5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق لجنة الزراعة بالمنظمة العالمية للتجارة .

من خلال الجدول رقم (12)يظهر أن و.م.أ التزمت بتخفيض الدعم بنسبة 46% تقريبا خلال الفترة الممتدة من (1995-2000) فقد كان التزام دعم الصادرات سنة 1995 يقدر بـــ 1167,4 مليون دولار ثم أصبح سنة 2000 يقدر بـ 594 مليون دولار،وهذا في ايطار تطبيق أحد التزامات اتفاقية الزراعة والمتعلقة بدعم الصادرات خلال المهلة الممنوحة (1995-2000)، وهنا نجد أن نسبة التخفيض في الدعم الممنوح للصادرات والذي التزمت به **و.م.أ** يفوق النسبة التي ألزمت اتفاقية الزراعة الدول المتقدمة تخفيضها والمتمثلة في 36%، والملاحظ كذلك أنها بقيت محافظة على قيمة الدعم الصادرات إلى غاية 2008 .

ومن الجدول يتبين الإنفاق الفعلي الذي قدمته و.م.أ أقل بكثير من الذي لتزم به و متغير من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وهذا راجع لتغير دعم الصادرات الزراعية الفعلي ففي سنة 1998 كان الانفاق الفعلي على منتج مسحوق الحليب منزوع الدسم والزبدة و الجبن ومنتجات الحليب الأخرى و لحوم الدواجن على التوالي هي 133,3 (مليون دولار)، 0,4(مليون دولار)، 4,2 (مليون دولار)، 7,4(مليون دولار)، 1,4(مليون دولار)،[1] ليكون سنة 2006 الانفاق على منتج القطن فقط يقدر بـــ9,3 .[2]

أما فيما يخص كمية الصادرات المدعومة فقد قامت خلال المهلة الممنوحة (1995-2000) بتخفيض كميات الصادرات الخاضعة للدعم بنسبة 56,4 % وهي نسبة تفوق ما حددته اتفاقية الزراعة (فالنسبة التي ألزمت بها الدول المتقدمة هي 21%)، حيث كانت الكميات المدعومة سنة 1995 تقدر بـــ53502.6 ألف

[1] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation , Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/USA/32 , 30 mars 2000,p 2.

[2] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation , Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/USA/64 ,21 novembre 2008,p 2 .

طن ثم أصبحت سنة 2000 تقدر بـــــ 23331,1 ألف طن، واستمرت و.م.أ في تقديم الدعم لنفس القدر من الكميات من الصادرات إلى غاية 2008.

على العموم الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بخفض التعريفة بـــــ 36 % على المنتجات الزراعية وربط التعريفات عليها في جولة الأورجواي، و لكنها لم تلتزم بتخفيض ما نسبته 20% من الدعم المحلي وقامت بتخفيض دعم الصادرات و الكميات المدعومة بنسبة تفوق ما ألزمته اتفاقية الزراعة .

المطلب الثاني : التزام البرازيل و مصر باتفاقية الزراعة

الفرع الأول : التزام البرازيل

تعد البرازيل من أكبر منتج في العالم، للكثير من المنتجات الزراعية كالبن والسكر وفول الصويا، وعصير البرتقال، و الكاكاو،واللحم البقري، والتبغ، والقطن وتعد رائدة في مجال تصدير الحاصلات الزراعية و لايسبقها في ذلك سوى الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل ما يقرب 24% من القوى العاملة البرازيلية في الزراعة، و تقدر مساحة الاراضي الزراعية 50 مليون هكتار في مقابل نحو 180 مليون هكتار للأراضي الرعوية، وتسهم الأراضي الرعوية الشاسعة في جعل البرازيل ثاني أكبر مالك للماشية في العالم بعد الهند، [1] أما من حيث عدد السكان فقد يلغ سنة 2011 (196655000) نسمة فهي أكبر دولة من حيث السكان في أمريكا الجنوبية وكان الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة يقدر بـــ 652 476 2 (مليون دولار أمريكي جاري) و قد عرف نمو سنوي بمتوسط 4% خلال 2005-2011، ويساهم قطاع الزراعة بنحو5,5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، [2]

1 **النفاذ للأسواق**

قبل جولة أوروغواي، كانت البرازيل قد ربطت الرسوم الجمركية لـــ 5 % فقط من جميع بنود التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية، وفي جولة أوروغواي إلتزمت بحصص التعريفة الجمركية للتفاح والكمثرى والقمح. وبلغت الحصة بالنسبة للتفاح والكمثرى 10000 طن وكان معدل التعريفة الجمركية المطبقة على الحصص هو 15%. وبالنسبة للقمح، بلغت حصة التعريفة الجمركية 750000 طن معفاة من الرسوم الجمركية، ولكن هذه الحصة لم تطبق لأن البرازيل قد تقدمت خطوات في سبيل تحرير تجارة القمح من القواعد والضوابط، وعلى أي حال، فقد قيل إن حصة القمح صغيرة مقارنة بواردات البرازيل التي تصل إلى نحو 4 ملايين طن سنويا. وفي سبتمبر/ أيلول 1997، أعلنت البرازيل أنها تعتزم سحب حصص التعريفة الجمركية الخاصة بالقمح، تم ربط جميع التعريفات الجمركية الزراعية في حدود ما بين0 -55 %، وكان المتوسط البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية المربوطة على جميع المنتجات الزراعية هو 36%، [3] وسنوضح التعريفة المربوطة على بعض المنتجات الزراعية و الملزم على البرازيل تطبيقها في الجدول التالي:

[1] www.cnbagroup.com.br/arabe/brasil, 19/04/2013,16:40.

[2] حسن بشير محمد نور ،الشريك البرازيلي ،الصحيفة الإلكترونية سودانايل ،26 أفريل 2009 ،www.sudanile.com .

[3] الدروس المستفادة دراسات حالة عن الدول النامية (حالة البرازيل)،منظمة التجارة العالمية و تنفيذ اتفاقية الزراعة، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO،ص 9.

جدول رقم (13) :التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية البرازيلية(%)

المنتج	رمزهHS	التعريفة القيمية المربوطة	النسبة المعفاة من التعريفة القيمية
الأغنام	010410	14	0
السردين	030261	35	0
الحبوب	10	48,4	0
الشاي الأخضر	090210	35	0
الدهون و الزيوت	15	34,4	0

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة .

يتضح من خلال الجدول رقم(13) أن البرازيل التزمت بفرض تعريفة مرتفعة نسبيا على كل من منتج السردين، الحبوب، الشاي الأخضر، الدهون و الزيوت و هي على التوالي: 35%، 48,4 %، 35%، 34,4 % . والتزمت بتعريفة منخفضة نسبيا على واردات منتج الأغنام نسبتها 14%، كما أنه لم تكن هناك نسبة معفاة من التعريفة الجمركية لهاته المنتجات ؛ أما التعريفة التي طبقتها البرازيل على هذه المنتجات الزراعية بعد الانضمام لـــ wto نوضحها في الجدول التالي :

ت.ج.ق :التعريفة الجمركية القيمية /ح.م :الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية

جدول رقم (14) :التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية البرازيلية (%)

المنتوج	الأغنام		السردين		الحبوب		الشاي الأخضر		الدهون و الزيوت	
السنوات	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م
2000-1997	1,7	66,7	13	0	7,7	38	12,66	0	12,4	0
2001	0,7	66,7	12,5	0	7,2	38	10	0	12,2	0
2002	0,7	66,7	11,5	0	7	38	10	0	11,3	0
2003	0,7	66,7	10	0	5,9	38	10	0	9,8	0
2004	0,7	66,7	10	0	5,9	38	10	0	9,8	0
2005	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,8	0
2006	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,8	0
2007	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,7	0
2008	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,7	0

المصدر :المنظمة العالمية للتجارة .

يتضح من خلال الجدول رقم(14)أن البرازيل لم تطبق تعريفة تفوق التعريفة التي التزمت بها على هذه المنتجات خلال جولة الأورجواي بل على العكس كانت نسبة التعريفات المطبقة أقل بكثير من نسبة التعريفات المربوطة، كما يلاحظ أن البرازيل خفضت التعريفة المطبقة على كل من منتج الأغنام والشاي

الأخضر سنة 2001 على التوالي إلى 0,7%، 10%بعدما كانت على التوالي بمتوسط 1,7%، 10% خلال 1997-2000 ثم ثبتت التعريفة المطبقة عليهما سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 .

كذلك خفضت التعريفة المطبقة على منتج السردين االتي كانت بمتوسط 13% خلال 1997-2000 إلى 10% سنة 2003 وثبتت هذه النسبة إلى غاية 2008، وخفضت التعريفة على كل من منتج الحبوب والدهون والزيوت على التوالي من 7,7 %، 12,4% خلال الفترة 1997- 2000 لتصل سنة 2008 إلى 5,7 %، 9,7 %.

وهذا راجع إلى عاملين رئيسيين:[1]

أولا : أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية كان جزءا من إصلاحات اقتصادية أخذت بها البرازيل حتى قبل قيام منظمة التجارة العالمية، حيث نفذت البرازيل في 1990 برنامجا جديدا لإصلاح التعريفات الجمركية أدى إلى خفض متوسط التعريفات الجمركية من 36 %إلى 14 % خلال ثلاث سنوات.

ثانيا : أدى تنفيذ قواعد السوق المشتركة للجنوب(الميركسور: البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، أورجواي، بارجواي) إلى فرض قيود أخرى على هيكل التعريفات الجمركية المطبقة في البرازيل، حيث طبقت التعريفة الخارجية المشتركة في إطار السوق المشتركة للجنوب في يناير / كانون الثاني 1995 و هو ما أدى إلى تحريك عملية إصلاح وخفض التعريفات الجمركية خطوة أخرى إلى الأمام. إذ تقضي التعريفة الخارجية المشتركة، بأن تتراوح جميع التعريفات بين 0 و20 %، وأن تكون بحسب القيمة [2].

و تسعى البرازيل للامتثال بالقواعد التي تنص عليها اتفاقية الزراعة و التقيد بالتزاماتها الخاصة بالتعريفة الجمركية ومع ذلك فقد واجهة صعوبات حيث أن معدل التعريفة الجمركية المشتركة في إطار السوق المشتركة للجنوب بالنسبة لبعض المنتجات كان أعلى من المعدل الذي ارتبطت به البرازيل أمام منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك يمثل خرقا للالتزامات في إطار اتفاقية الزراعة، وقد أثيرت هذه القضية في 1996إلى لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية (الخاصة باتفاقيات التجارة المتبادلة بين اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء في wto)، حيث تعهدت البرازيل بالتفاوض بشأن هذه التعريفات من جديد مع أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يهمهم الأمر، موضحة أن معدلات التعريفة الجمركية المشتركة لن تطبق حيثما تكون أعلى من المعدلات التي ارتبطت بها البرازيل أمام منظمة التجارة العالمية.[3]

أما فيما يخص الحصص المعفاة من التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية المختارة نجد أن البرازيل التزمت بعدم اعفاء أي حصة من هذه المنتجات و لكن في الواقع كانت النسبة المعفاة من التعريفة الجمركية لكل من منتج الأغنام و الحبوب هي على التوالي 66,7 %،38%، ولم تعفى أي نسبة من التعريفة الجمركية لمنتج السردين، والشاي الأخضر،والدهون و الزيوت .

[1] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a05,20/04/2013,12:25.
[2] محمد السيد شاهين ،تجمع الميركسور والفرص التصديرية لقطاع الصناعات الهندسية و الإلكترونيات ،مركز تنمية الصادرات المصرية ،2010 ،ص 5 .
[3] محمود ببيلي ،الاتفاقيات التجارية الإقليمية ،المرآز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا ،2008 ،ص 4.

2 **الدعم المحلي**

قد أبلغت البرازيل المنظمة العالمية للتجارة عن حجم إنفاق على تدابير الدعم المحلي، بحيث نبين في الجدول رقم( ) مقياس الدعم الكلي للفترة الممتدة من 1995 إلى 2008 .

جدول رقم (15): التزامات وتطبيقات مقياس الدعم الكلي للبرازيل (مليون دولار)

السنوات	مستوى الالتزام	الدعم المقدم
1995	1039,1	295
1996	1025	363,3
1997	1010,9	306,8
1998	996,8	82,8
1999	982,7	-
2000	968,5	-
2001	954	-
2002	940,3	-
2003	926,2	-
2004	912,1	-
2005	912,1	117
2006	912,1	-
2007	912,1	341,8
2008	912,1	520,4

المصدر: لجنة الزراعة بالمنظمة العالمية للتجارة .

(-) : يقصد بها أن الدعم في حدوده الدنيا

ويظهر من الجدول رقم (15) أن البرازيل كان يخفض في مستوى الالتزام المتعلق بـــ AMS بشكل متتالي ما قيمته 14,1 مليون دولار أي يخفض نسبة 1,3% لكل سنة، وقد كانت نسبة التخفيض خلال (1995-2004) تقدر بـــ12,2 % وهي أقل من 13.3% النسبة التي أمرت اتفاقية الزراعة الدول النامية الالتزام تخفيضها، وبالتالي يكون آخر التزام لـــلبرازيل هو الخاص بسنة 2004 المقدر بـــ 912,1مليون دولار حيث لا يجوز لها أن تمنح دعم يفوق هذه القيمة ويبين الجدول التزام البرازيل بهذا الشرط إلى غاية 2008، ومن الملاحظ كذلك أن الدعم الفعلي الذي منحته خلال هذه السنوات أقل من الذي أقرت الالتزام به خلال 1995-1998 و سنة 2005 و 2007 و 2008 و كان في حدوده الدنيا من 1999 إلى غاية 2004 و خلال سنة 2006 .

إن الدعم المحلي الذي وفرته البرازيل كان قصد زيادة استخدام المدخلات، فهناك عدد كبير نسبيا من البرامج التي وضعت لدعم الإنتاج الزراعي، تتمثل في توفير الائتمان منخفض التكلفة خاصة بالنسبة لصغار المزارعين، ودعم أسعار السوق حيث حسبت منظمة التعاون والتنمية السعر التي يتلقاها المنتجون أعلى من أسعار الأسواق العالمية في الفترة 2003-2005 بمتوسط 2٪. [1]

[1] Rapport du Secrétariat, EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL), Document de l'OMC WT/TPR/S/212 ,29 février 2009 , p 108-111

تستفيد البرازيل من الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية و هو ما نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم(16) : الانفاق على فئة المعاملة الخاصة و التفضيلية (مليون دولار)

التدابير / السنوات	التسهيلات الائتمانية لشراء مستلزمات الإنتاج	التسهيلات الائتمانية للإستثمار الزراعي	اعادة جدولة الديون
1995	196,5	162,4	-
1996	84	185	-
1997	98,6	182	-
1998	157,1	215,8	-
1999	12,5	129,3	14,1
2000	105,4	188,9	15,4
2001	92,4	225,9	283,6
2002	95,8	283,6	13,3
2003	117,8	362,9	13,8
2004	97,6	280,4	16,3
2005	150	456,4	19,8
2006	99,3	642,4	23
2007	103,1	512	27,7
2008	140,5	727,3	32,3

المصدر:لجنة الزراعة بالمنظمة العالمية للتجارة .

الجدول رقم(16) يبين أن التسهيلات الائتمانية المقدمة لشراء مستلزمات الانتاج غير مستقرة خلال(1995-2008)، أما التسهيلات الائتمانية التي تقدم لأغراض الاستثمار الزراعي كبيرة فخلال سنة 2008 كانت قيمتها 727,3 (مليون دولار) تفوق المقدار المخصص في فترة الأساس المتمثل في 689,1 (مليون دولار) .

كما يلاحظ ابتداءا من سنة 1999 وجود إعانات لإعادة جدولة الديون (إعادة جدولة الديون على مدى فترات أطول وتحت ظروف أكثر مواءمة و هذا راجع لتخفيض البرازيل الدعم المحلي المقدم حيث وصل خلال سنوات إلى حدوده الدنيا خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2004 و خلال سنة 2006 .

3-دعم الصادرات

أثناء جولة أوروغواي أعلنت البرازيل أن دعم الصادرات في فترة الأساس (1986-1990)

جدول (17) : دعم الصادرات بحسب المنتجات و الكميات المدعمة في فترة الأساس(1986-1990)

المنتجات	قيمة الدعم (ألف دولار)	نسبة الدعم (%)	الكميات المدعمة (ألف طن)
الحبوب الخشنة	64	0,1	18
الزيوت النباتية	5808	6	552
البذور الزيتية	288	0,3	73
السكر	55469	57,7	1741
منتجات الألبان	167	0,2	11
لحوم الأبقار	5722	0,9	107
لحوم الدواجن	4923	0,1	98
المشروبات الخفيفة والكحولية و الخل	84	0,1	8
النبيذ	267	0,3	20
الفواكه و الخضر الطازجة	2565	2,7	143
الفواكه و الخضر المجهزة	19943	20,7	566
التبغ	276	0,3	3
القطن	214	0,2	4
الكاكاو	281	0,3	9
منتجات الحبوب	94	0,1	5
الزهور	52	0,1	1
المجموع	9617	100	3357

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) .

ويظهر الجدول أن أكبر إنفاق على دعم الصادرات هو لمنتوج السكر 57,7 %من المجموع، يليه الفواكه والخضر المجهزة 21% ، وبقية قيمة دعم الصادرات موزعة على المنتجات الأخرى الأربعة عشر،وكذلك تعكس كميات الإنتاج المدعوم أن منتوج السكر هو أكثر منتج مدعم كميا، وقد أخطرت البرازيل أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ما بين 1995 و1998،بأنها لم تمنح أي دعم للصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية، [1] وعام 2003 أخطرت البرازيل أعضاء منظمة التجارة العالمية أنه لم يمنح إعانات

[1]Rapport du Secrétariat ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMC WT/TPR/S/75 , 27 septembre 2000,p69.

تصدير المنتجات الزراعية بين عامي 1999 و2001، [1] كما قامت بإشعار المنظمة سنة 2009 بأنها لم تقدم أي دعم لصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من 2002-2007،[2] ونفس الشيء بانسبة لسنة 2008 لم يكن هناك دعم مقدم لصادرات الزراعية من طرفها .[3]

عموما يمكن القول بأن البرازيل تلتزم بأحكام اتفاقية الزراعة فقد خفضت معدلات التعريفة الجمركية التي تطبقها و التزمت بتخفيض الدعم المحلي وامتنعت عن تقديم دعم للصادرات فهي لم تستفيد بالقدر الكافي من مرونة تقديم الدعم التي سمحت به المنظمة العالمية للتجارة و هذا تبعا لسياسة الزراعية التي تطبقها.

الفرع الثاني:التزام مصر

تعتبر مصر دولة ذات اقتصاد كبير مقارنة بغيرها من الدول النامية، و يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات أهمية فى الاقتصاد المصرى نظرا لما يلعبه من دور حيوى وفعال في النشاط الإقتصادى فخلال سنة 2011 عمل بها نحو 6.6 ملايين فرد في القطاع الزراعي، على مساحة من الأراضي الزراعية تقدر 3,7 %من إجمالي مساحة الأرضي، فحينها بلغ مجموع عدد سكانها 82537000 نسمة، و ساهم قطاع الزراعة بنحو 14.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي[4]، وكان الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يقدر بـــ 229531 (مليون دولار أمريكي جاري) و قد عرف تغيربمتوسط 5% خلال 2005-2011 .

1 -النفاذ للأسواق

تعتمد مصر تطبيق التعريفة القيمية وقد خفضت مصر معدلات التعريفة الجمركية من 160٪ قبل عام 1990 الى 50٪ في عام 1997، كما أنها ضيقت نطاق التعريفة إلى 5- 50%، وجاء المرسوم الرئاسي 243 في سبتمبر عام 1998، مزيد من خفض المعدلات المطبقة بـــ 5% و 10% لكنها بقية مرتفعة جدا على الكحول،و قامت فى جولة أوروغواي بربط أكثر من 98٪ من التعريفة الجمركية القيمية وإزالة تدريجيا حظر الاستيراد وقدمت أكثر من 600بند من بنود التعريفة الجمركية الزراعية، وعرضت ربط جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، و اختلفت معدلات الربط من منتج لآخر، مع التزام بخفض هذه المعدلات بالتدريج،[5] و سنوضح في الجدول التالي معدلات التعريفة المربوطة على بعض المنتجات الزراعية وتكون كحد أقصى للتعريفة الجمركية التي لا تستطيع مصر أن تفرض نسبة أعلى منها على وارداتها .

[1] Rapport du Secrétariat, WT/TPR/S/140 ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMC WT/TPR/S/140 **,1** novembre 2004 ,p 89 .

[2] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/25 ,16 mars 2009 .

[3] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/28 ,2 octobre 2012 .

[4] Prophils commerciaux 2012 ,Op.Cit ,p56.

[5] تقرير مراجعة السياسة التجارية (مصر) ،هيئة الأمانة العامة ، المنظمة العالمية للتجارة ، 2005 ، ص57 .

جدول رقم (18) : التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية المصرية (%)

المنتج	رمزه HS	التعريفة القيمية المربوطة	النسبة المعفاة من التعريفة القيمية
الأغنام	010410	10	0
السردين	030261	10	0
الحبوب	10	10,8	0
الشاي الأخضر	090210	40	0
الدهون و الزيوت	15	24,7	0

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

يبين الجدول رقم (18) أن معظم التعريفات الملزمة هي في حدود 10 % ما عدا المطبقة على منتج الشاي الأخضر ومنتج الدهون و الزيوت فهي مرتفعة تقدر على التوالي بـــ 40%، 24,7 %، كما أنها التزمت بعدم إعفاء أي حصة من واردات هذه المنتجات من التعريفة الجمركية .

ولكن بعدما تم مراجعة سياستها التجارية في 1999 تبين أن 12 % من التعريفات الجمركية في مصر قد طبقت معدلات تتجاوز المستويات المربوطة وهو ما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تزيد بما يقارب 2%، فحثت على تطبيق تعريفات متفقة مع التزاماتها الممنوحة في جولة أوروغواي دون مزيد من التأخير، مما دعى إلى استخدمها التأجيل المؤقت المتاح للدول النامية الخاص بتطبيق التعريفة المتفق عليها فأخرت التنفيذ الكامل حتى يونيو 2000، بعدها طلبت مصر مهلة ثلاث سنوات أخرى بغية توحيد نظامها الجمركي وإتمام تدريب العاملين القائمين عليه، لكنها منحت تأجيل آخر لتطبيق أحكام الاتفاقية حتى 30جوان 2001.[1]

وعام 2004 صدر عن رئيس الجمهورية قرار خاص بتعديل وتخفيض التعريفة للكثير من المنتجات الزراعية، كما طبقت ضريبة عامة على المبيعات يتراوح معدلها بين 5% و 45 % وتسرى بالتساوى على السلع المحلية والمستوردة وكذلك خلال نفس السنة ألغي الحظر الذى كان مفروضًا على استيراد معظم المنتجات، وقد انخفض متوسط التعريفة المطبقة في مصر من 26.8 % في عام 1998 إلى 20 % في 2005، [2]و استمر تخفيض التعريفة على المنتجات الزراعية في مصر خلال السنوات التالية وهناك بعض المنتجات التي تم تحريرها بالكامل وهو ما سنوضحه من خلال الجدول رقم (19).

ت.ج.ق :التعريفة الجمركية القيمية /ح.م :الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية

[1] Report on trade policy review(egypt) ,trade policy review body , world trade organization , document WT/TPR/G/55 ,18 mai 1999 ,p 14.

[2] تقرير عن مراجعة السياسة التجارية (مصر) ، هيئة مراجعة السياسة التجارية ،المنضمة العالمية للتجارة ،الوثيقة WT/TPR/G/150 ، 28 جوان 2005 ، ص 7 .

جدول رقم (19) : التعريفة المطبق على بعض الواردات الزراعية المصرية %

المنتوج / السنوات	الأغنام		السردين		الحبوب		الشاي الأخضر		الدهون و الزيوت	
	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م
2000-1999	5	0	5	0	7,8	0	5	0	14,6	0
2001	5	0	5	0	7,8	0	5	0	14,6	0
2002	5	0	5	0	7,8	0	5	0	14,4	0
2003	5	0	5	0	7,8	0	5	0	14,4	0
2004	5	0	5	0	3,3	0	5	0	6,7	0
2005	5	0	5	0	3,3	0	5	0	6,7	0
2006	5	0	5	0	3,3	0	5	0	6,7	0
2007	0	100	5	0	2,1	0	2	0	5,4	21,1
2008	0	100	5	0	1,6	68,8	2	0	4,5	38,9

المصدر :المنظمة العالمية للتجارة .

يتضح من خلال هذا الجدول أن مصر لم تطبق تعريفة تفوق التعريفة التي التزمت بها على هذه المنتجات خلال جولة الأورجواي بل كانت منخفضة، وحررت منتج الأغنام بالكامل من القيود الجمركية سنة 2007، كما أنها طبقت على واردات منتج السردين تعريفة منخفضة و ثابتة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 قدرت بـــــ 5 % وخفضت التعريفة المطبقة على كل من منتج الحبوب و الشاي الأخضر و الدهون و الزيوت بحيث كانت خلال 1999-2000 على التوالي بمتوسط 7,8%، 5% 14,6 % ثم أصبحت سنة 2008 على التوالي 1,6%، 2 %، 4,5 % .

يظهر الجدول رقم ( ) أن مصر لم تقم بإعفاء أي حصة من واردات منتج السردين و الشاي الأخضر من التعريفة الجمركية ؛أما سنة 2008 أعفت 68,8 %من واردات منتج الحبوب من التعريفة الجمركية كما أن الحصة التي لم تفرض عليها تعريفة جمركية لمنتج الدهون و الزيوت خلال سنتي 2007و 2008 هي على التوالي 21.1%، 38,9%.

2-الدعم المحلي

في جولة أوروغواي لم تقدم مصر أية تفاصيل عن تدابير الدعم المحلي، بدعوى أن جميع تدابير الدعم تندرج ضمن إحدى الفئات المستثناة من التزامات الخفض. وفي شهرماي 1999 فقط ولأول مرة، أبلغت عن تدابير الدعم، فى الفترة 1995- 1998، فيما يتعلق بالإنفاق على الصندوق الأخضر و المعاملة الخاصة و التفضيلية، وتبين مصر مجموع الإنفاق على تدابير الصندوق الأخضر في الجدول التالي :

جدول رقم(20) : انفاق مصر على تدابير الصندوق الأخضر 1995-1998 (بآلاف الدولارات)

السنوات / التدابير	1995	1996	1997	1998
الخدمات العامة	85	85	85	85
المساعدة في مكافحة الآفات	67,31	74561	37518	35
المساعدة في التغلب على صعوبات الري	1177	1177	1177	1177
المجموع	1329,31	75778	38780	1297

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

وقد ذكرت مصر أن مجموع الإنفاق على تدابير الصندوق الأخضر بلغ نحو 1,3 مليون دولار في 1995، و أن هذا الرقم ارتفع إلى نحو 76 مليون دولار في 1996، ثم انخفض إلى النصف فى 1997 نتيجة للانخفاض الشديد في الإنفاق المخصص لتخفيف الأعباء الناتجة عن الإصابة بالآفات، وقد انخفض الإنفاق بشدة في 1998إلى1,2 مليون دولار بعد أن انتهى تقريبا الإنفاق المخصص لمكافحة الآفات. نفقات الصندوق الأخضر في 1998مخصصة بنسبة كبيرة للتخفيف من الصعوبات المتصلة بالري .

أما الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية في مصر كان في شكل دعم لمستلزمات الإنتاج للمنتجين ذوي الدخل المنخفض و هو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (21) : الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية بمصر1995-1998 (مليون دولار)

السنوات / التدابير	1995	1996	1997	1998
الأسمدة	5,2	1,2	1,2	1,2
البذور	1,9	1.2	1,2	1,2
المجموع	7,1	2,4	2,4	2,4

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة .

باستقراء الجدول نجد انخفاض حاد في الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة مقارنة فقد كان الإنفاق سنة 1995 يقدر بـــــ 7,1 (ألف دولار) ليصبح 2,4 (ألف دولار) سنة 1996،ثم استقر بعد ذلك عند مستوى 2.4 مليون دولار. وبعد أن كان دعم الأسمدة يتجاوز 70 %من مجموع النفقات في 1995، أصبح مجموع نفقات الدعم موزعا بالتساوي بعد ذلك بين الأسمدة و البذور. ورغم أن اتفاقية الزراعة لا تضع حدا للانفاق على المعاملة الخاصة والتفضيلية، فإنها تشترط تبرير هذه النفقات، و على أي حال، تعد هذه النفقات ضئيلة جدا مقارنة بقيمة الإنتاج الزراعي، ولن تواجه مصر صعوبات كبيرة في الامتثال بأحكام اتفاقية الزراعة حتى إذا أدرجت الإنفاق إلى المعاملة الخاصةَ والتفضيلية ضمن فئة مقياس الدعم الكلي السلعي، لم تذكر مصر أنها كانت تمنح دعم يؤدي إلى تشويه التجارة، كما أنها لم تقدم أي إشعار للمنظمة التجارة العالمية عن

كمية الدعم الذي تقدمه للمزارعين منذ 1999 إلى غاية 2008 وذلك راجع لضعف الدعم المحلي للمزارعين المصريين الذي يقدر بـــ 2%من إجمالي ايرادات المزارع الوطنية.[1]

2 - دعم الصادرات

لم تعلن مصر عن أي دعم للصادرات فى جداول الالتزامات التي أبلغتها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1999 .[2]

تعد مصر مثل الكثير من البلدان النامية تقدم بعض الحوافز لتشجيع الصادرات، كتخفيض الرسوم الجمركية لتشجيع زيادة مدخلات الانتاج المحلي و أنشطة الإنتاج الموجّه للتصدير و تبسط الإجراءات التصديرية، وتخفيض القيود المفروضة على الأنشطة التجارية للقطاع الخاص كذلك التوسع في مجال تموين و تمويل الصادرات الذي يقوم به بنك تنمية الصادرات حيث بدأ عمله الفعلي في 1985، [3] فهو يقدم قروضا قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الصناعات المخصصة للتصدير كما يقدم تسهيلات ائتمانية لتمويل مستلزمات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعات، [4] كما خصص هذا الصندوق برامج لدعم الزراعة، سنعرض من خلال الجدول التالي المبالغ التي وجهها لصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 .

جدول رقم (22) :دعم صندوق تنمية الصادرات الزراعة (مليون جنيه)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الدعم	0,7	142	158	200	61

المصدر: صندوق تنمية الصادرات

يبين الجدول رقم (22) أن مصر تقدم دعم لصادرات لكنه منخفض فهي لم تخالف أحكام اتفاقية الزراعة الخاصة بدعم الصادرات .

ولكن ما يعاب على هذه الهيئة أنها متخصصة في دعم المصدر الزراعي فقط دون المنتج لكن جميع الدول تقوم بدعم (الفلاح) ولا تقوم بدعم (التاجر) و(المصدر) أو تدعم كل من المنتج والمصدر فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تقوم بشراء القمح من الفلاح بالأسعار العالميه وبأسعار تحقق ربحيه للفلاح ولكنها تقوم بتصديره بأسعار منخفضة وتتحمل الخزانه هذا الفرق.[5]

أما فيما يتعلق بالحظر فإنه قد تم إلغاء الذي كان مفروضا على الصادرات والذي كان مطبقا من قبل على بعض المنتجات الزراعيةَ. وعلى سبيل المثال، رفع الحظر عن تصدير الجلود المدبوغة في 1994

[1] Rebecca Collard, Luxury is produced in Egypt, but it is not for local consumption, www.guardian.co.uk 18/04/2013,18:11.

[2] Rapport du Secrétariat , le comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/EGY/2 ,7mai 1999 ,p1.

[3] آية الله مولحسان ،المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر و مصر) ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2011/2010 ، ص 224 .

[4] محمود محمد محمود ، القروض الدولية لبنك تنمية الصادرات المصري ،جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8551،القاهرة ، 27 /2002/04.

[5] صلاح جوده ،الدعم... ما له وما عليه ،blogs.mubasher.info ، 10/05/2013، 28: 19 .

وعن الجلود الخام في 1998، في الماضي، كانت هناك حصص لتصدير الصوف، ومخلفات الصوف والقطن لكن هذه الحصص ألغيت منذ 1993.[1]

المطلب الثالث :مقارنة نتائج تطبيق اتفاقية الزراعة على الاتحاد الأوروبي، و.م.أ، البرازيل ومصر

يمكن إجراء مقارنة بين أثر تطبيق اتفاقية الزراعة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و البرازيل ومصر باستعمال أربع مؤشرات اقتصادية متعلقة بالقطاع الزراعي المتمثلة في القوى العاملة في الزراعة(% من إجمالي العاملين)، القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%من إجمالي الناتج المحلي)، كمية الصادرات و الواردات لأهم السلع الزراعية وهي مختارة من القائمة التي تضم أكبر 20 منتج زراعي مصدر فيما يخص الصادرات و أكبر 20 منتج زراعي مستورد فيما يخص الواردات، وهي المرتبة على أساس الكمية، وأسعار بعض المنتجات الزراعية لهذه الدول، وقد تم اختيارها لأنها من أكثر المؤشرات التي تبين أثر أحكام اتفاقية الزراعة(النفاذ للأسواق، تخفيض الدعم المحلي،تخفيض إعانات الصادرات) وتكون المقارنة خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 2008 و ذلك حتى نتعرف على واقع القطاع الزراعي لهذه لدول قبل وبعد الانضمام للمنظمة أي قبل وبعد تحرير تجارة المنتجات الزراعية عالميا وكذلك وفرة المعلومات خلال هذه الفترة .

المؤشر الأول: القوى العاملة في الزراعة(% من إجمالي العاملين)

جدول رقم (23) :القوى العاملة في الزراعة (% من إجمالي العاملين)

الدول / السنوات	و .م .أ	الإتحاد الأوروبي	البرازيل	مصر
1993	3	7,6	27	35
1994	3	8,6	26	35
1995	3	5,8	26	35
1996	3	5,5	24	31
1997	3	5,4	24	31
1998	3	5,5	23	30
1999	3	5,5	24	29
2000	3	5,6	19	30
2001	2	6	21	29
2002	3	6,6	21	28
2003	2	7,4	21	30
2004	2	6,9	21	32
2005	2	5,7	21	31
2006	2	5,5	19	31
2007	1	5,6	18	32
2008	2	5,9	17	32

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (23) يظهر عدم استقرار وانخفاض نسبة القوى العاملة في الزراعة من إجمالي العاملين خلال فترة الدراسة في كل من و.م.أ والإتحاد الأوروبي والبرازيل ومصر؛كما نلاحظ أن انخفاض القوى العاملة الزراعية في البرازيل أكبر من الانخفاض الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] آية الله مولحسان ، مرجع سابق ،ص 225.

و الاتحاد الأوروبي و مصر، بحيث كانت القوى العاملة في الزراعة في البرازيل سنة 1993 تقدر بـــــ 27% لتصبح17 %سنة 2008 أي انخفضت العمالة الزراعية بنسبة 10%، في حين انخفضت بنسبة 1%في و. م.أ، 1.7% في الاتحاد الأوروبي، 3 %في مصر .

ويرجع ذلك هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها انخفاض الدعم المقدم للمزارعين وانخفاض دخول المزارعين لتخلي الدولة عن دعم أسعار المنتجات الزراعية وهذا في إطار تحرير تجارة المنتجات الزراعية عالميا، و زيادة استخدام المكننة في القطاع الزراعي .

المؤشر الثاني: القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%من اجمالي الناتج المحلي)

جدول رقم (24): القيمة المضافة في قطاع الزراعة(% من اجمالي الناتج المحلي)

الدول / السنوات	و .م .أ	الإتحاد الأوروبي	البرازيل	مصر
1993	1,9	2,9	7,6	16,7
1994	1,8	2,9	8,6	16,9
1995	1,6	2,9	5,8	16,8
1996	1,8	2,9	5,5	17,3
1997	1,7	2,7	4,5	17
1998	1,3	2,6	5,5	17,1
1999	1,2	2,4	5,5	17,3
2000	1,2	2,3	5,6	16,7
2001	1,2	2,3	6	16,6
2002	1	2,1	6,6	16,5
2003	1,2	2	7,4	16,5
2004	1,3	2	6,9	15,2
2005	1,2	1,7	5,7	14,9
2006	1	1,6	5,5	14,1
2007	1,1	1,7	5,6	14,1
2008	1,2	1,6	5,9	13,2

Source : WWW.LES ECHOS .FR

يبين الجدول رقم (24) أن القيمة المضافة في قطاع الزراعة كانت في كل من و.م.أ و الاتحاد الأوروبي و البرازيل و مصر في انخفاض مستمر مع بداية تطبيق اتفاقية الزراعة، حيث كانت القيمة المضافة في القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي خلال سنتي 1993 و 1994 في و.م.أ على التوالي: 1,9%، 1,8%، و في الاتحاد الأوروبي على التوالي:2,9 %، 2,9%، وفي البرازيل على التوالي: 7,6%، 8,6%، في مصر على التوالي:16,7%، 16,9% لتصبح في نهاية فترة الدراسة أي سنة 2008 في و.م.أ، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، مصر على التوالي: 1,2 %، 1,6 %، 5,9%، 13,2%، و هذا راجع لانخفاض الدعم المقدم لهذا القطاع سواء كان منتجا أو مصدرا وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية مما سمح بدخول منتجات زراعية أجنبية منافسة قللت من إنتاجها محليا .

المؤشر الثالث: كمية الصادرات و الواردات لأهم السلع الزراعية

جدول رقم (25) : كمية أهم صادرات السلع الزراعية للإتحاد الأوروبي (ألف طن)

السنوات	القمح	الذرى	الشعير	البطاطا
1993	31090,8	9423,4	10289,5	5335,8
1994	27025,2	9871,9	10940,5	5721,9
1995	32000,1	8438,7	9750,6	583,9
1996	27452	7993,7	10521,3	4934
1997	28089,6	9741,2	9895,7	5054,9
1998	30098	12030,4	9620,9	5795,3
1999	33308,8	11551,1	13584,4	5753,4
2000	32235,1	10609,7	15730,7	5706,2
2001	30166,7	10091,3	10581,9	6204
2002	29884,8	12374,9	10279,2	6054,8
2003	32791,6	10641,9	12053,7	6787,2
2004	27121	10067,2	8629,4	6485,9
2005	33205,4	12619,8	12946,9	6308,4
2006	36031,9	11901,2	10151,2	6968,7
2007	29573,1	13131,4	12670,9	7019,9
2008	40059,2	13554,5	11453,8	6724,5

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول(26) : كمية أهم واردات السلع الزراعية للإتحاد الأوروبي (ألف طن)

السنوات	الصوجا	الموز	اللفت
1993	13729,2	4764,7	2216,1
1994	13750	5314,4	2940,2
1995	16800,8	5548,7	2844,9
1996	14453,4	5888,4	2829,9
1997	15591,4	5280,2	2555,4
1998	17365,8	5198,5	2715,7
1999	16621,7	5497,9	3075,1
2000	16158,3	5555,9	3057.2
2001	20192	5338,7	3405,7
2002	20427,7	5467,4	2847,8
2003	19498,6	5779,5	-
2004	16020,8	5788,4	3208,4
2005	16646,4	5744,8	3054
2006	16082,5	6371,9	3787,5
2007	17236,6	6705,8	5330,2
2008	16319,8	7061,9	8311,4

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

(-) لم تكن ضمن أكبر 20 منتج زراعي مستورد والمرتبة على أساس كمية الاستيراد لذلك لم تظهر كمية الاستيراد .

جدول رقم(27) : كمية أهم صادرات السلع الزراعية لـــــ و .م.أ (ألف طن)

السنوات	القمح	الذرة	لحوم الأبقار	الأرز
1993	35665,9	40364,7	358,7	2679,7
1994	30570,9	35876,7	456,6	2821,7
1995	32420	60240	515,8	3083,6
1996	31150	52410	520,8	2640,3
1997	25768	41791,7	597,4	2296
1998	27003,7	42125,4	612,3	3112,7
1999	28445,4	51975,1	673,5	2668
2000	27830,1	47970,8	770,4	2736,4
2001	25782,6	47943,8	645,1	2622
2002	24245,8	47685,8	693,5	3266,9
2003	25429,4	43411,7	697,8	3784,5
2004	31581,4	48741,2	138,9	3066,7
2005	27178,5	45369,2	198,7	3821,6
2006	23377,2	57884	333,4	3303,2
2007	32946,9	57014,4	410,8	2986,6
2008	30093,3	54094,4	527,7	3316,1

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم(28) :كمية أهم واردات السلع الزراعية لـــــ و.م,أ (ألف طن)

السنوات	الموز	الطماطم	العنب	البن الأخضر
1993	3513,1	418,4	321,5	1081,4
1994	3694	396	324	892,3
1995	3663,8	620,9	349,6	953,1
1996	3776,9	737,1	359,8	1076,1
1997	3772,7	742,5	3772,7	1130,9
1998	3913.3	847,3	405,8	1139,9
1999	4295,3	740,6	383,7	1233.6
2000	4030,6	730	469,5	1297,5
2001	3840,6	823,5	406,6	1157,6
2002	3906,9	860	444,8	1163
2003	3870,5	939,2	482,5	1219,7
2004	3881,5	931,9	471,2	1239
2005	3824,4	951,8	538,8	1213.6
2006	3839,5	992,3	530,9	1276,2
2007	4003,8	1070,8	514	1312,9
2008	3976,1	1116,3	527	1311,2

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم (29) :كمية أهم صادرات السلع الزراعية للبرازيل (ألف طن)

السنوات	البن الأخضر	الدواجن	الصوجا	السكر الخام
1993	964,1	511,4	4184,7	2132,9
1994	871	485,2	5397,6	2716,9
1995	721,3	428,9	3492,5	4800
1996	777,9	558,6	3646,9	4090,4
1997	868,4	373,7	8339,5	3844,2
1998	995,2	612,5	9274,7	4788,9
1999	1271,7	770,6	8917,2	7826,9
2000	967	906,7	11517,3	4346
2001	1252,2	1249,3	15675,5	7089,9
2002	1551,4	1599,9	15970	7630,3
2003	1369,1	1922	19890,5	8353,6
2004	1410,8	2424	19247,7	9565,7
2005	1352	2761,9	22435	11588
2006	1475,7	2585,7	24958	12806,9
2007	1488,2	3007	23733,8	12443,2
2008	1566,9	3267,9	24499,5	13624,6

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم (30): كمية أهم واردات السلع الزراعية للبرازيل (ألف طن)

السنوات	القمح	الأرز	الثوم
1993	5615,3	700,7	46,8
1994	6123,4	987,1	53,8
1995	6135,2	870,5	85,4
1996	7663,6	792,5	100,4
1997	4850,2	816,1	97,8
1998	6395,5	1304,9	103,9
1999	6891	984,3	93,4
2000	4850	659,5	88,9
2001	7016,3	699,4	77,8
2002	6572,2	561,9	79,3
2003	6611,9	1066,2	91,5
2004	4847,8	852	101,1
2005	4988,1	516,9	132,6
2006	6530,5	642,1	132,5
2007	6638	704,5	120,5
2008	6032,7	430,9	145,9

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم (31) : كمية صادرات أهم السلع الزراعية لمصر (ألف طن)

السنوات	ألياف القطن	قصب السكر	الأرز	الخضر مجففة
1993	18,4	94,3	144,1	7,8
1994	113,1	36,1	247,2	11,8
1995	67,4	19,8	156,8	11,4
1996	23,3	57	327,9	10,1
1997	41,8	25,4	202,6	7,9
1998	66,2	64	428,9	9,4
1999	111,5	89,1	306,9	10,5
2000	63,2	212,6	393	11
2001	81,6	270,3	656,2	9,4
2002	161,1	325,5	464,4	12,3
2003	196,8	449,3	585,8	14,9
2004	183,7	406,9	863,9	16,38
2005	96,7	476,8	1111,9	19,6
2006	55,2	456,4	982,9	18,4
2007	128,3	385,2	1223,4	20,7
2008	97,2	266,2	306,9	24,8

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم (32): كمية واردات بعض السلع الزراعية لمصر (ألف طن)

المنتج / السنوات	القمح	الصوجا	الذرة
1993	4080	63	2148
1994	6597,4	79,6	2021
1995	5069,6	54,8	2425,1
1996	6008	124,1	2471,5
1997	6902	139,5	3059
1998	5431	115,1	2969
1999	4241	84,8	4712
2000	4896	242,7	4710
2001	4412,9	349,9	4797,2
2002	5574,7	322	4720,6
2003	4057,2	332	4052,6
2004	4366,8	214,9	2429,3
2005	5687,8	574	5094,9
2006	8004,1	572,9	3769,4
2007	8241,9	1136,2	5263,1
2008	8327,8	1192,4	3979,9

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

من خلال الجداول رقم (25) و (27) و (29) و(31) يتبين أن صادرات و.م.أ، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، مصر كانت غير مستقرة و الملاحظ عموما أن صادرات كل هذه الدول زادت بعد

تحرير تجارة المنتجات الزراعية عالميا ولكن الزيادة في الصادرات الزراعية للبرازيل و مصر كانت أكبر من زيادة الصادرات الزراعية في و.م .أ و الإتحاد الأوروبي فمثلا كانت كمية صادرات و.م .أ و الاتحاد الأوروبي في منتج القمح سنة 1993 على التوالي:35665,9 (ألف طن)، 31090,8 (ألف طن) أصبحت خلال سنة 2008 تقدر على التوالي بـــ 30093,3(ألف طن)، 54094,4 (ألف طن) نلاحظ انخفاض كمية صادرات منتج القمح في و.م .أ راجع لانخفاض انتاجه فالمساحات التي كانت مخصص له أصبحت مخصص لإنتاج الذرة ؛أما في الإتحاد الأوروبي كانت هناك زيادة في كمية صادراته لمنتج القمح تقدر بـــ73,98 %، و كانت كذلك كمية صادرات و.م.أ و الاتحاد الأوروبي الخاصة بمنتج الذرة خلال سنة 1993 هي على التوالي: 40364,7 (ألف طن)، 9423,4 (ألف طن) لتصبح في سنة 2008 كمايلي: 54094,4 (ألف طن)، 13554,5 (ألف طن) أي كانت الزيادة كمية صادرات منتج الذرى ل ,.م . أ و الاتحاد الأوروبي على التوالي: 34,01%، 43,83%.

وبالنسبة لكمية صادرات البرازيل في منتج الدواجن ومنتج الصوجا كانت سنة 1993 على التوالي:511,4 (ألف طن)، 4184,7 (ألف طن) و أصبحت سنة 2008 كما يلي :3267,9 (ألف طن)، 24499,5 (ألف طن) أي زيادة كمية صادرات الدواجن تقدر بـــ 539 %، و نسبة الزيادة في كمية صادرات الصوجا هي 485.4% .

أما فيما يخص كمية صادرات مصر لمنتج ألياف القطن و الخضر المجففة سنة 1993 كانت على التوالي: 18,4 (ألف طن)، 7,8(ألف طن) لتصبح سنة 2008 كمايلي: 97,2 (ألف طن)، 24,8(ألف طن) فكانت الزيادة في كمية الصادرات على التوالي :428,2 %، 217,9%.

وهذا راجع لوجود ميزة نسبية لكل من البرازيل و مصر في انتاج هذه المنتجات الزراعية إلا أنه قبل تحرير تجارة المنتجات الزراعية من طرف المنظمة العالمية للتجارة كانت تفرض قيود كبيرة على تجارة المنتجات الزراعية وهذا ما قيد صادرت البرازيل و مصر، ولكن مع تخفيض التعريفة الجمركية على واردات المنتجات الزراعية سهل نفاذ المنتجات الزراعية لكل من مصر و البرازيل للأسواق الخارجية.

أما فيما يخص الواردات فإنه يظهر الجدول رقم (26) و (28) و (30) و(32) أن السلع الغذائية المستوردة شهدت تذبذبا مرتبطا بتذبذب الإنتاج الداخلي الزراعي في كل من و.م.أ و الاتحاد الأوروبي و البرازيل و مصر بنسب مختلفة في كل دولة فمثلا كانت الزيادة في واردات منتج الموز و.م.أ خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 2008 تقدر بـــ 13,17% أقل من نسبة الزيادة في واردات الطماطم التي كانت تقدر فيها الزيادة خلال نفس الفترة بـــ166.8% و كانت زيادة واردات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنتج الصوجا و الموز و اللفت من 1993 إلى 2008 هي على التوالي:18,86%، 48,21%، 275 % أما البرازيل فكانت الزيادة في وارداتها من القمح و الثوم كانت خلال فترة الدراسة تقدر على التوالي : 7,43%، 211,7 % و لكن كان هناك انخفاض في استيراد منتج الأرز حيث كان خلال سنتي 1993 و 1994 يقدر على التوالي ب 700,7(ألف طن)، 987,1 (ألف طن) لتصبح سنة 2008 تقدر وارداته في البرازيل بـــ430,9 (ألف طن)، وكذلك في مصر كانت هناك زيادات في واردات المنتجات الزراعية فيها

بنسب متفاوتة حيث كانت زيادة واردات منتج القمح و الذرة و الصوجا خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2008 تقدر كما يلي: 104,1%، 85,2%، 1792,6 % .

وعموما فإن الزيادة في واردات المنتجات الزراعية ترجع لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها أي عدم مقدرة الإنتاج الداخلي على تغطية جزء كبير من الاحتياجات الداخلية من هذه المنتجات و كذلك التخفيض للتعريفة الجمركية في إطار الالتزام بأحد أحكام اتفاقية الزراعة سمح بدخول المنتجات من الدول الأخرى .

المؤشر الرابع: وأسعار بعض المنتجات الزراعية (دولار/طن)

جدول رقم(33) : أسعار بعض المنتجات الزراعية بـــــ و م أ (دولار/طن)

المنتج / السنوات	القمح	صوجا	الذرى	الأرز
1993	120	235	98	176
1994	127	201	89	149
1995	167	247	128	202
1996	175	247	140	212
1997	124	238	96	221
1998	97	181	76	196
1999	97	170	72	131
2000	96	167	73	124
2001	102	161	78	94
2002	131	203	91	99
2003	125	270	95	178
2004	125	211	81	162
2005	126	208	79	169
2006	157	236	120	220
2007	238	371	165	282
2008	249	366	160	370

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

❖ بما أن أسعار المنتجات الزراعية غير موحدة في الاتحاد الأوروبي فكل دولة لها أسعارها الخاصة بمنتجاتها الزراعية، لذلك تم اختيار أسعار بعض السلع الزراعية لبعض دول الاتحاد الأوروبي وذلك على أساس توفر المعلومات الإحصائية وهو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم(34) : سعر منتج القمح عند بعض دول الاتحاد الأوروبي (دولار/طن)

السنوات	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	اسبانيا
1993	164.3	148.3	260	210.4
1994	160	149.7	204.4	200.3
1995	172	169.5	239.8	226.6
1996	173.2	161.1	233.2	203.7
1997	136.5	132.7	210.3	172.4
1998	126.5	118.2	199.4	157.3
1999	119.7	115	161.4	144.5
2000	106.8	93.7	144.4	119.7
2001	99.6	96.7	157.3	131.6
2002	95.1	91.7	158.4	126.1
2003	124.1	129.2	192	155.8
2004	154.2	119.9	206.4	176.5
2005	154.2	116.5	163.4	174.4
2006	139.4	152.7	194.6	174.9
2007	246.7	259.6	332.7	288.2
2008	250.5	212.5	440.8	320.7

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم(35) : سعر منتج الذرة لبعض دول الإتحاد الأوروبي

السنوات	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	اسبانيا
1993	161.9	145.1	215	223,8
1994	169.8	162.6	199	198,5
1995	204.1	191.3	235.2	222,2
1996	191.8	159.7	228.8	203,9
1997	137.6	129.3	171.4	159,6
1998	131.6	122.6	161.3	153,6
1999	126.2	119.5	166.2	150
2000	109.6	95.9	130.7	132
2001	103.7	94.7	124.5	122,1
2002	101.6	93.5	120.8	128,9
2003	141.1	149	152 ,9	167
2004	170.3	116.2	179,5	182,8
2005	119.6	128.6	156,6	168,2
2006	172	164.9	172,5	190,7
2007	261.8	256.7	249	280,3
2008	193.4	180.6	273,8	266,6

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم(36) : سعر منتج البطاطا لبعض دول الاتحاد الأوروبي (دولار/طن)

السنوات	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	اسبانيا
1993	55.6	230.1	213	162.8
1994	134.1	394.3	317.4	276.6
1995	269.6	334	387.5	281.7
1996	86.9	164.2	279.8	164.1
1997	70.8	154.6	254.8	156.4
1998	114.1	229.2	266.8	199.5
1999	137.1	142.5	292.9	158.1
2000	56.4	128.7	245.1	153.4
2001	58.5	156.9	286.4	184.9
2002	80	126.9	314.5	153.4
2003	144.5	197.2	390.3	240.4
2004	114.4	164.7	461.5	276
2005	108.4	194.8	395.3	214.3
2006	298.8	280.6	411	336.4
2007	287.8	233.3	540.3	335.3
2008	200.7	268.6	550.3	330.9

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم(37) : أسعار بعض المنتجات الزراعية بالبرازيل (دولار/طن)

السنوات	القمح	الصوجا	الذرة	الأرز
1993	119,4	187	124	174
1994	134,5	190,8	125,1	200,2
1995	154,7	176,5	123,1	192,9
1996	187	231,8	144,3	206
1997	139,1	248,6	116	213,4
1998	131,8	193,9	123,2	248,2
1999	108,6	144,9	93,7	157
2000	118,6	156,3	110,4	136,1
2001	106,5	150,1	69,1	124,7
2002	127,5	171,8	89,3	133,5
2003	147,9	200,4	102,9	190,1
2004	140,4	266,3	103,9	217,2
2005	142,7	199,8	119	203,5
2006	156,3	193,1	120,7	208,8
2007	226,9	260,7	171,6	256,4
2008	277,7	388,5	215,8	356,8

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

جدول رقم (38) : أسعار بعض المنتجات الزراعية بمصر (دولار/طن)

السنوات	القمح	الصوجا	الذرى	الأرز
1993	157,8	238,6	136,6	150,3
1994	157,5	258,5	141,5	178,7
1995	165,1	309,5	151,5	193,4
1996	188,7	309,6	158	207,3
1997	195,9	309,8	162,9	211,9
1998	200,7	309,9	170,9	213,7
1999	202,9	254,8	178,2	215,3
2000	199,6	302,4	174,8	167,9
2001	176,4	276,9	154,3	149
2002	159,6	255,6	139,8	149,1
2003	129,9	196,6	118,4	169,7
2004	161,4	298,6	167,2	165,4
2005	193,8	320,1	179,3	185
2006	196,6	332,8	188,2	188
2007	204,2	345,9	280,9	256,8
2008	469,9	397,8	260,3	260,3

المصدر:منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

من خلال هذه الجداول الخاصة بأسعار بعض المنتجات الزراعية المختارة نلاحظ أنها ارتفعت مع تحرير التجارة سنة 1995 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و البرازيل ومصر،وهذا راجع لانخفاض دعم الدولة لأسعار هذه المنتجات في إطار السياسات الإصلاحية الزراعية للدول و انخفاض الإنتاج بانخفاض الدعم الموجه لها، ثم يلاحظ في كل من و.م.أ والاتحاد الأوروبي والبرازيل انخفاض الأسعار بداية من سنتي 1997 و 1998 هذا راجع لظروف تنافسية، خاصة مع تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية في إطار تحرير تجارة المنتجات الزراعية مما سهل نفاذ هذه المنتجات للأسواق وتغيرات استعمال التكنولوجيا التي ساعدت على انخفاض التكلفة كانت من بين العوامل التي جعلت النمو في الناتج يتجاوز الزيادة في الطلب، على عكس مصر التي استمرت أسعار المنتجات الزراعية فيها بالارتفاع مقارنة بـــــ و.م.أ و الاتحاد الأوروبي والبرازيل لأن المحاصيل الزراعية المصرية التي لم تحظ بالدعم اللازم أو الدعم الكافي الأمر الذي جعل أسعرها تكون مرتفعة نسبيا، [1] هذا إضافة إلى المشاكل الكثيرة التي يواجهها قطاعها الزراعي كنقص المياه، واستخدام طرق ري تقليدية، ومحدودية الأراضي الزراعية التي لا تتناسب مع زيادة عدد السكان، [2] باستثناء بعض المحاصيل التي كانت في أسعر منتجاتها الزراعية ترتفع وتنخفض لانخفاض إنتاجها فيها فمثلا ارتفع سعر البطاطا في فرنسا سنة 2003 وكان197.2(دولار /طن) بعدما كان 126,9(دولار /طن) سنة 2002و هذا راجع لانخفاض الإنتاج حيث كان سنة 2002 يقدر بـــ6874390 طن ليصبح طن 6348130 سنة 2003 ويرجع لخفض الدعم الموجه

[1] عبد الرحمان الشيخ ،في ظل انخفاض أسعارها دعم المحاصيل الزراعية أصبحت مسألة ضرورية ، digital.ahram.org ، 17/05/2013، 12:00 .

[2] شريف اليماني ، الزراعة في مصر تعاني نقص المياه و تزايد السكان ،جريدة الشرق الأوسط ،العدد 11657، 28 اكتوبر 2010 .

لإنتاجها. وخلال السنوات 2006 و2007 و 2008 كان هناك ارتفاع حاد في الأسعار لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والبرازيل ومصر بحيث كانت هناك أزمة غذاء عالمية فقد كان الطلب على الغذاء يفوق العرض بسبب عوامل متشابكة أهمها العامل الديموغرافي فعدد سكان العالم في نمو مطرد،كذلك زيادة أسعار النفط ما يعني زيادة كلفة الانتاج والذي فاق 100 دولار للبرميل سنة 2008،[1] الإنحباس الحراري وما ينتج عنه من تغيرات مناخية كالجفاف والفيضانات والصقيع [2]، وكذلك استعمال المنتجات الزراعية كوقود حيوي بديل، حيث كانت المنافسة كبيرة في مجال الوقود الحيوي الايثانول (وهو وقود بيولوجي يمكن مزجه في البنزين). ففي عام 2007 تم استهلاك 65 مليون طن من الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية (أي خمس الانتاج العالمي) وقد نتج عن هذا الإنجاز أن تهافت المزارعون على زراعة الذرة ذلك الكنز المدفون على حساب زراعة القمح مما ساهم في ارتفاع أسعاره بشكل حاد.[3]

كما أثرت الأزمة المالية التي بدأت أولا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2007 بعدها امتدت إلى دول العالم التي تربط اقتصادياتها بالاقتصاد الأمريكى، بحيث تأثرت البنوك فهناك من أفلست وهناك من انخفضت سيولتها مما سبب نقص التمويل الموجه للمشروعات الزراعية وبتالي انخفاض الإنتاج الزراعي.[4]

---

[1] عبد الرضا عبد العزيز الخفاجي ،**أزمة الغذاء العالمي**،www.resourcecrisis.com/index.php/food/599-61 ، 16:49،16/05/2013 .

[2] إيمان رمضان ، **ظاهرة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية عالميا** ،www.aljazeera.net، 16/05/2013، 43:21 .

[3] www.spiegel.de/international/business/drought-not-the-only-factor-driving-up-agricultural-prices-a-851068 . , 01:00 17/05/2013 .

[4] www.masress.com/alalamalyoum/3241078, 01:41, 17/05/2013 .

خلاصة الفصل

هدفت دراسة الفصل إلى توضيح السياسات الزراعية و إصلاحاتها وتطبيق التزامات اتفاقية الزراعة في الدول المتقدمة (الإتحاد، و.م.أ) والدول النامية (البرازيل،مصر)، وإجراء مقارنة بينهم من حيث الآثار الناجمة عن هدا التطبيق وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- إدخال و.م.أ الاتحاد الأوروبي , البرازيل,مصر إصلاحات في سياساتها الزراعية لمواكبة متطلبات تحرير القطاع الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية.
- التزام الدول بربط التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية خلال جولة الاورجواي، كما أنها قدمت حصص المنتجات المعفاة من هذه التعريفة والملاحظ أن و.م.أ و الإتحاد الأوروبي لم يلتزموا بتطبيق التعريفة المربوطة على بعض المنتجات الزراعية بعد انتهاء المهلة الممنوحة لهم الخاصة بالدول المتقدمة (1995–2000)، واخترقوا بعض الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية و فرضت عليها رسوم، أما البرازيل ومصر التزموا بتطبيق التعريفة المربوطة على المنتجات الزراعية، بل أكثر من ذلك طبقوا تعريفات منخفضة كثيرا عن التعريفات المربوطة وحرروا بعض المنتجات الزراعية، كما أنهم لم يخترقوا الحصص المعفاة من التعريفة .
- التزمت و.م.أ بتخفيض الدعم المحلي بنسبة 27,2 %وهي نسبة تفوق ما ألتزمت به أحكام اتفاقية الزراعة(20 %)، أما الإتحاد الأوروبي فقد خفض الدعم المحلي بنسبة 15% وذلك أقل مما أمرت به اتفاقية الزراعة، كذلك خفضت البرازيل ما نسبة12,2 %من مقياس الدعم الكلي وهي أقل مما جاءت به اتفاقية الزراعة (13.3%) لكن مصر لم تجري أي تخفيض باعتبارها لا تقدم أي دعم يندرج ضمن الفئة الملزمة بالتخفيض .
- طبق الإتحاد الأوروبي النسبة التي ألزمت بها اتفاقية الزراعة خفض إعانات الصادرات الزراعية المتمثلة في 36 %خلال المهلة الممنوحة (1995–2000) لكنه لم يستمر في هذا الالتزام كما انه خفض في كمية الصادرات الزراعية المدعمة بنسبة 24 %وهي تفوق (21 %) النسبة التي ألزمت بها اتفاقية الزراعة كما أن و.م.أ إلتزمت بخفض إعانات الصادرات وكذلك كمية الصادرات المدعمة بنسب معينة هي على التوالي 46 %56.4% وهي نسب عالية .

أما البرازيل إلتزمت بعدم منح إعانات للصادرات الزراعية ولم تقدم مصر أي إلتزام بخفض إعانات للصادرات الزراعية لأن إعاناتها كانت ضعيفة جدا .

- من آثار تطبيق اتفاقية الزراعة انخفاض اليد العاملة، فخلال فترة الدراسة كانت البرازيل أكثر دولة تنخفض فيها اليد العاملة الزراعية، كذلك كان الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع الزراعة من إجمالي

الناتج المحلي في مصر و البرازيل اكبر منه في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت زيادة الصادرات الزراعية للبرازيل ومصر اكبر من زيادة الصادرات الزراعية لـــ و.م.أ والاتحاد الاوروبي،، ما الواردات فقد كان هناك تذبذب في الاستيراد والملاحظ أن مصر كانت وارداتها كبيرة جدا خاصة في منتج الصويا، ولكن البرازيل اخفضت وارداتها في منتج الأرز و ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية سنة 1995 مع تحرير التجارة لكن بعدها انخفضت، لترتفع مرة أخرى بسبب عوامل مختلفة .

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في بعض الدول المتقدمة و النامية ومعرفة من التضرر والمستفيد من هذا التحرير باعتبار القطاع الزراعي أهم قطاعات الدول المتقدمة والنامية و الذي يعتمد عليه لإحداث التنمية الاقتصادية.

الإجابة عن الإشكالية :

يؤثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي الخاص بأعضاء المنظمة العالمية للتجارة بما فيها من دول متقدمة ونامية وذلك من خلال التزامهم بأحكام اتفاقية الزراعة المنعقدة في جولة الأورجواي والمتمثلة في تحويل القيود غير التعريفية على المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية وتخفيضها بنسب معينة،كذلك تخفيض الدعم المحلي وإعانات الصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية بنسب معينة الأمر الذي إنعكس على الإنتاج الزراعي واليد العاملة وأسعار المنتجات الزراعية والميزان التجاري الزراعي بالإيجاب والسلب .

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة المتضمنة في الفصول الثلاث تم الوصول إلى ما يلي:

- تتضمن اتفاقية الزراعة تخفيض القيود بنسب معينة لإزالة التشوهات التي تحدثها على التجارة العالمية للمنتجات الزراعية أي هي بداية لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية وليس التحرير الكامل لها وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الأولى.
- إن تحرير تجارة العالمية للمنتجات الزراعية أدى إلى سهولة نفاذ المنتجات الزراعية للدول المتقدمة و الدول النامية ،بل سهل أكثر من نفاذ المنتجات الزراعية الخاصة بالدول النامية التي تملك مزايا نسبية في الانتاج الزراعي إلى أسواق الدول المتقدمة التي كانت تفرض قيود كبيرة على تجارة المنتجات الزراعية وهو ما يثبت خطأ الفرضية الثانية .
- لقد وجدت كل من الدول المتقدمة و النامية صعوبة في تطبيق أحكام اتفاقية الزراعة حيث أنها لم تنفذ الالتزامات على النحو الذي أمرت به اتفاقية الزراعة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .
- يؤثر تطبيق اتفاقية الزراعة على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وعلى الإنتاج ،حيث بانخفاض الدعم وزيادة فتح الاسواق الزراعية انخفضت انتاجية الدول المتقدمة والنامية مما أثر على اليد العاملة في مجال الزراعة فيها ،كذلك تأثرت أسعار المنتجات الزراعية في الدول ذات الإنتاج الزراعي الكبيرة

واتجهت نحو الانخفاض وذلك أن فتح الاسواق و ازالة القيود يؤدي إلى دخول المنتجات الزراعية المنافسة لها وهو ما يزيد من عرض المنتجات الزراعية فيها، أما الدول التي تعاني من عجز الإنتاج الزراعي فإن طلبها على المنتجات الزراعية يفوق العرض منه ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

• لا يفرض تحرير المنتجات الزراعية توحيد السياسات الزراعية للدول الاعضاء في المنضمة العالمية للتجارة بل يفرض عليها إصلاحات معينة لإن السياسة الزراعية تتحدد بناء على الامكانيات المادية والطبيعية ،المالية للدولة وطبيعة نظامها الاقتصادي ،كما أنه يوجد اختلاف في نتائج تطبيق اتفاقية الزراعة على الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد الأوروبي ،البرازيل و مصر وذلك يظهر من خلال

تباين آثار الاتفاقية على الانتاج الزراعي ،اليد العاملة و الميزان التجاري الزراعي و الأسعار من دولة لأخرى وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الخامسة .

نتائج عامة :

• تختلف مضامين السياسات الزراعية من دولة لأخرى لعدة أسباب منها إمكانيات الدولة و الهدف الذي تسعى إليه من خلالها ،كما أن الدول تستخدم أدوات السياسة التجارية كأحد اجراءات السياسة الزراعية.

• تعد المنظمة العالمية للتجارة خليفة للجات وتقوم على نفس مبادئها ،وحلت محلها لتغطي النقص الموجود فيها .

• الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري العالمي .

• جاءت اتفاقية الزراعة المنعقدة في جولة الأورجواي كحل وسيط لصراع الأوروبي الأمريكي .

• تقوم اتفاقية الزراعة لجولة الازجواي على ثلاث محاور أساسة تتمثل في تسهيل النفاذ للأسواق، تقييد الدعم المحلي و تخفيض اعانات الصادرات الزراعية بنسب معينة،مع وجود معاملة تفضيلية خاصة بالدول النامية .

• استمر التفاوض في الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية المنعقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة لاستكمال تحرير التجارة العالمية للتجارة لكن لم تصدر من خلالها أي أحكام تحرر تجارة المنتجات الزراعية.

التوصيات :

• على الدول المتقدمة والنامية الالتزام أكثر بما جاءت أحكام اتفاقية الزراعة لجولة الأورجواي، كما يستحسن أن تستغل الدول النامية مرونة الدعم في الإطار الذي سمحت به الاتفاقية.

• على الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تسعى إلى القيام بمجهود يؤهلها للاستفادة من مزايا اتفاقية الزراعة .

• على الدول الراغبة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الاسراع إلى إدخال اصلاحات على سياساتها الزراعية حتى تستفيد من مزايا اتفاقية الزراعة .

I. المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب :

1. ابراهيم العيسوي ،**الجات و أخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)**، مركزا دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1995.

2. إبراهيم خليفة ، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2006.

3. ابراهيم سليمان و محمد جابر ،**نظم التسويق الزراعي** ،دار الفكر العربي، 2008 .

4. ابراهيم محمد الفار، **السياسات التجارية الخارجية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1980.

5. ابراهيم مصطفى وآخرون،**اقتصاديات الموارد و البيئة** ،الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون ذكر سنة النشر.

6. أبي سعيد الديوهجي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد ، 2001 ،العراق .

7. أحمد أبو اليزيد الرسول ،**السياسة الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصر)** ،مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2004 .

8. أحمد جامح ، **اتفاقيات التجارة العالمية (دراسة اقتصادية تشريعية)** ، ج1 ، دار النهضة ، مصر 2001.

9. أحمد عبد الخالق ، **الاقتصاد السياسي لحماية قانون الملكية الفكرية** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية، 2006.

10. أحمد عبد العليم ، **الجات و البلدان النامية** ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ، 1995.

11. أسامة المجذوب، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

12. أسامة محمد الفولي ، **انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية** ، دار الجامعة الإسكندرية 1997.

13. بها جيرات لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، **انفاقات منظمة التجارة العالمية المثالي و الاختلالات و التغيرات اللازمة**، دار المريخ، السعودية، 2005.

14. بها حيراث لال داسة ، ترجمة رضا عبد السلام ، **منظمة التجارة العالمية (دليل للإطار العام للتجارة الدولية)**، دار المريخ الرياض المملكة العربية السعودية ، 2006.

15. جمعة سعيد سرير،**النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ،الدار الجماهيرية ،ليبيا ، 2002.

16. جودة عبد الخالق ،**الاقتصاد الدولي** ،دار النهضة العربية ،مصر ،1992 ،ص169 .

17. جيمس جواتينى و ريتشارد ستروب ،ترجمة حمد عبد الصبور، **الاقتصاد الجزئى** ، دار المريخ ، السعودية.

18. حسام علي داود و آخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار المسيرة ،الأردن ،2002 .

19. حسن نافعة ،**الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004 .

20. حمدي عبد العظيم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ، عالم الغد ،الطبعة الثالثة ،القاهرة ،2000 .

21. خلاف عبد الجابر خلاف ، **القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1975 ،ص28

22. خلف بن سلمان بن صالح النمري ،**دور الزراعة في تحريك التنمية الزراعية** ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،1999.

23. دومينيك سالفاتور ويوجين ديوليو ،ترجمة فؤاد صالح ،**مبادئ الاقتصاد** ،اكديميا ،بيروت ،2001.

24. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات** ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

25. زكي محمود شبانة ،**التسويق الزراعي** ،دار المعارف ، ط1 ، 1956 ،الاسكندرية ،ص 12

26. زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2004.

27. سامي عفيفي حاتم ،**التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق** ،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة .

28. سليمان التركي، **التجارة في المستقبل، نشر مجلس الأعمال الأمريكي- السعودي**، بدون ذكر تاريخ النشر.

29. سمير محمد عبد العزيز ، **التجارة العالمية (جات 1997)** ،مكتبة الإشعاع ، الاسكندرية،2001 .

30. سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، دار الثقافة ، 2009 ، عمان.

31. ضياء مجيد الموسوي ، **العولمة و اقتصاد السوق الحر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2004.

عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية** ، بيروت ، 2003.

32. عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ،**أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2003 .

33. عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ، 2003 .

34. عبد الباسط وفا، **النظم الجمركية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

35. عبد الباسط وفا، **دراسات في مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة، مصر، 2000.

36. عبد الرحمان يسري أحمد ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000 .

37. عبد الرزاق الهلال، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي** ، دار الكتاب العربي ، القاهرة .

38. عبد المطلب عبد المجيد ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية 2003 -2004.

39. عبد الناصر نزال العبادي ،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ،دار الصفاء ،عمان، 1999.

40. عبد الواحد العفوري ، **العولمة و الجات (فرص و تحديات)** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2000 .
41. عبير محمد سمير إسماعيل مصطفى، **مدى تأثير مجال تجارة السلع الزراعية في مجال منظمة التجارة العالمية و الضرائب العامة على المبيعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003
42. عدنان شوكت ، **عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية (الرابحون دائما... و الخاسرون دائما...)**، دار المستقبل، دمشق، 1996،ص. نبيل حشاد ، **الجات و المنظمة العالمية للتجارة**،دار النشر الذهبي ، القاهرة، 1996.
43. عدنان شوكت شومان، **اتفاقيات الجات الدولية (الرابحون دائما... و الخاسرون دائما...)**، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص53 أسامة المجذوب، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
44. عصام أبو الوفاء و علي يوسف خليفة ،**مقدمة في الاقتصاد الزراعي** ،دار المطبوعات الجديدة،الاسكندرية، 1975 .
45. علي إبراهيم ، **منظمة التجارة العامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1997 .
46. على السلمى ،**ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية** ، دار غريب ، القاهرة ،1985 .
47. علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي و نظريات و سياسات** ، عمان ، دار الميسرة ، 2007 .
48. علي يوسف خليفة ،**القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية** ،منشأة المعارف ،الإسكندرية، 2001 .
49. فضل على مثنى ، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية** مكتبة مدبولي ،القاهرة 2000 .
50. كمال حطاب ، **دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية** ،الدار الجامعية ،مصر ،2005 .
51. مبروك مقدم ،**الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 .
52. محمد الغزالي ،**مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2007.
53. محمد الناشر ،**التجارة الداخلية و الخارجية (ماهيتها ، تخطيطها)**، منشورات جامعة حلب، سورية، 1977.
54. محمد سعيد عبد الفتاح ، **مداخل التسويق**، الاسكندرية ، دار المعارف ، 1979م.
55. محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، جامعة الإسكندرية ،2001 .
56. محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، مصر، 2008/ 2009 .
57. محمد عبيدات ، **التسويق الزراعي** ،دار وائل ، ط2 ، الاردن،2005.
58. محمد فوزي أبو سعود و آخرون ، **اقتصاديات الموارد و البيئة** ، الدار الجامعية، الاسكندرية،2005.
59. محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003

60. محمود صادق العضيمي و آخرون ،**الاقتصاد الزراعي** ،مركز التعليم المفتوح ،2000 .
61. محمود عبد الهادي شافي ، **مدخل الاقتصاد الزراعي** .مكتبة الأقصى ، رام الله ،2000.
62. محمود يونس، **اقتصاديات دولية** ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999 .
63. مرسي السيد حجازي ، **منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي ، لبنان و منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
64. مصطفى سلامة، **قواعد الجات، المؤسسة الجامعية**، بيروت، 1998.
65. مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
66. مصطفى محمد عز العرب ، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
67. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2000.
68. ياسر زغبي ، اتفاقية الجات ، دار الندى ، بيروت ، 1999 .
69. يلماظ أكيوز، ترجمة أحمد عبد الخالق، **الدول النامية و التجارة العالمية (الآداء و الآفاق المستقبلية)**، دار المريخ، السعودية، 2006.

ب/ الرسائل و الأطروحات:

1. الصادق بوشنافة ،**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)** ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007/2006 .
2. آية الله مولحسان ،المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر و مصر) ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010 .
3. بن تركي عزالدين ،تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية (أي سياسة زراعية للجزائر ؟) ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة لخضر ،2007/2006 .
4. بن مسعود عطاالله ، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعية في الدول النامية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 .
5. بن مسعود عطاالله،**أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،جامعة ورقلة ،2009 .
6. بن موسى كمال ،المنظمة **العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2004 .
7. بوطمين سامية ، **انضمام الجائر إلى المنظمة العامية للتجارة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص نضرية التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، جوان 2001.

8. تواتي بن علي فاطمة ،**واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،2007/2006 .

9. جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجار تجارة السلع**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003-2004.

10. حشماوي محمد ،**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 .

11. درواسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2006/2005 .

12. راضية مدي, **آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير,قسم العلوم الاقتصادية,جامعة محمد خيضر,2008 -2009, (غير منشورة) .

13. رشا محمد سعيد أمين اسيتيه ،**تمويل القطاع الزراعي في الأردن** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الأردن ، 1999.

14. سامية فلياشي ،**الانتقال من GAAT إلى OMC و أثرها على اقتصاديات الدول النامية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ،جامعة الجزائر ،2000/1999.

15. عطاالله بن طيرش ،أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ،المركز الجامعي غرداية ،2011/2010 .

16. عمر شعبان ، **السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي و التبادل الدولي للمنتجات الفلاحية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ،جامعة الجزائر ،1996.

17. عمر عزاوي ، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 .

18. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية** ، أطروحة مقدمة لنيل دكتورة في العلوم الاقتصادية ،قسم الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ، 2007- 2008.

19. مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي المعاصر** ،دار الجامعة الجديدة ،2006 ،الاسكندرية.

20. مقدم عبيرات ،**التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،قسم الاقتصاد ،جامعة الجزائر،2002.

21. مولحسان آية الله ،**الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2004/2003.

22. وليد حفاف ،**إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،قسم علوم التسيير، ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 .

ج/ المقالات:

1. اجلال راتب، **أثر تطبيق أحكام أورغواي على الاقتصاديات العربية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2، 1997.

2. **المنظمة العالمية للتجارة(تسوية النزاعات)**، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، نيويورك ، 2003.

3. **المنظمة العالمية للتجارة(تسوية النزاعات)**، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، نيويورك ، 2003.

4. **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة (التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة)** ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، جامعة الدول العربية ،2007 .

5. بلعور سليمان ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، جامعة ورقلة ،2008.

6. بونوة شعيب و بودلال علي ،**إشكالية التمويل الفلاحي و السياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع** ،الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ،جامعة بسكرة .

7. جلال راتب العقيلي، **أثر تطبيق أحكام دورة أورغواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، 21-22 ماي 1996.

8. رضا محمد هلال ،مؤتمر **منضمة التجارة العالمية في الدوحة (القضايا و المكاسب)**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 147 ،جانفي 2002 .

9. روابنة كمال ، **تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة ،العدد 11ماي 2007 سمير صارم ،**معركة (سياتل) حرب من أجل الهيمنة** ، دار الفكر المعاصر ،سوريا ،2000 .

10. زعباط عبد الحميد ، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة و التجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 03 ، 2004 .

11. عبير محمد البرنس ،**ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل ومواقف البلاد المختلفة** ،المجلة السياسية الدولية، مصر ،العدد139 ، جانفي 2000 .

12. لبنة جديد ،السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم الاقتصاد و التخطيط ،جامعة تشرين ،سوريا، 2004.

13. محمد قويدري ،**انعكسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ،2002 .

14. -محمود حسن حسني ، **السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد العاشر ،العدد1 ، معهد التخطيط القومي،2002 .

15. محمود محمد محمود ، **القروض الدولية لبنك تنمية الصادرات المصري** ،جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8551،القاهرة ، 27 /2002/04.

16. مطانيوس حبيب، **المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وآفاق تطورها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14 ، العدد 1998.

17. معتز نعيم ، **أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سوق العمل في الجمهورية السورية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 23 ، العدد -2- ، 2007 .

18. مقدم عبيرات و طواهر محمد تهامي ،**موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاورغواي و الاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، جوان 2002.

19. ناصر دادي عدون ، محمد متناوي ،**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 03، 2004 .

د/دراسات وتقارير

1. خطة تنمية القطاع الزراعي، اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي، وزارة التخطيط ولتعاون الإنمائي .
2. الدروس المستفادة دراسات حالة عن الدول النامية (حالة البرازيل)، منظمة التجارة العالمية و تنفيذ اتفاقية الزراعة، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO.
3. تقرير مراجعة السياسة التجارية لمصر، هيئة الأمانة العامة ، المنظمة العالمية للتجارة ، 2005.
4. ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية ، المركز الوطني للمعلومات، اليمن .

II. المراجع باللغة الأجنبية

A/Les Ouvrages :

1. Berangere taxil, **l'omc et les pays en developpement** , montchrestien , paris, 1998,P29.
2. Dominique Pante**, Institutions et politiques commerciales internationales** , Armand colin, Paris, 1998.
3. dominiquepantz, **instutions et politiques commerciaes international** , edition armand colin , paris, 1998,
4. **Emanuel Combe, L'organisation Mondiale du Commerce, France, Armand Colin, l999.**
5. Gerard-marie, henry, **dynamique du commerce International (nouveau protectionisme ou libre echange)**, economica , paris ,1995.
6. Jack Gallezot **,accès au marché agricole et agroalimentaire de l'union européenne ,**économie rurale ,2002 .
7. Olivier blin , lorganisation mondiale du commerce , ellipses paris , 1999.
8. peter gallagher , **guide to tow and developing contries** ,new york, londou , 2000.

B/ Les Articles :

1. Daniel bianchi , **politique agricole commune « pac »,** bruylant bruscelles,2006.
2. Daniel Sumner **, Agricultural Policy Reform in an Historical Context**
3. Kalilou Sylla ,un article sur Coopération ACP-UE : le temps des réformes est-il réellement arrivé ?, Grain de sel ,août 2007 .

4. Luther Tweeten , Overview of U .S Agricultural policy ,1980 .

C/ LES RAPPORT :

1. Amanda Cassel and Raj Patel , **Agricultural Trade Liberalization and Brazil's Rural Poor, Institute for food and dévelopement policy**,2003.
2. Aymerik Pontviane ,l'agriculture nouveaux défis , INSEG ,2007 .
3. Brazil Agricultural Policies , Secretariat of Agricultural Policy , Ministry of Agriculture, Livestock and Food Supply ,2008 .
4. Daryll Ray and others , **Rethinking U.S Agricultural Policy Changing Course to Secure Farmer Livelihoods Worldwide** , Agricultural Policy Analysis Center ,2003.
5. **Guide de la Politiqu Agricole Commune** , les organisations du groupe PAC ,2013.
6. JEAN CHRISTOPHE BUREAU ET LOUIS-PASCAL MAHÉ , **La réforme de la PAC au-delà de 2013 Une vision à plus long terme** , NOTRE EUROPE , 2008 .
7. La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation , Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/USA/32 , 30 mars 2000.
8. La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation , Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/USA/64 ,21 novembre 2008.
9. La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/25 ,16 mars 2009 .
10. La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/28 ,2 octobre 2012 .
11. Profiles commerciaux 2012,Organisation Mondiale du Commerce.
12. Rapport du Secrétariat , le comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/EGY/2 ,7mai 1999.
13. Rapport du Secrétariat ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMC WT/TPR/S/75 , 27 septembre 2000.
14. Rapport du Secrétariat ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(CE) , Document de l'OMC WT/TPR/S/75 , 26 juin 2002.
15. Rapport du Secrétariat, WT/TPR/S/140 ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMC WT/TPR/S/140 **,1** novembre 2004.
16. Report on trade policy review(egypt) ,trade policy review body , world trade organization , document WT/TPR/G/55 ,18 mai 1999 .

III. المواقع :

1. www.agriculture.gouv.fr ,
2. www.ahewar,org.
3. www.aljazeera.net
4. www.cnbagroup.com.
5. www.digital.ahram.org
6. www.europedia.moussis.eu
7. www.fao.org
8. www.guardian.co.uk
9. www.lafranceagricole.fr.
10. www.lchr-eg.org
11. www.les echos .fr
12. www.masress.com/alalamalyoum/3241078
13. www.pdffactory.com :
14. www.resourcecrisis.com/index.php/food/599-61
15. www.sudanile.com
16. www.wto.org